مصلحة عموم الجمارك المصرية (١٨٦٥ – ١٨٧٩م)

د. جمال عبدالرحيم خليفة عبدالرحيم

تأسست مصلحة عموم الجمارك رسميا عام ١٢٨٢ هـ – ١٨٦٥م، على يد الخديو إسماعيل، لتتولى تحصيل الرسوم الجمركية على الصادرات والواردات ، مباشرة لصالح الحكومة المصرية، وفق قواعد خاصة بالمعاهدات المعقودة مع الأستانة، وما يصدر إليها من أوامر خديوية. وقد نجح إسماعيل باشا في توفير الهيكل الإداري اللازم للمصلحة من الموظفين المتخصصين. وكذلك توفير ما يلزم للمصلحة من أدوات وآلات نجحت في ضبط عملها، وتسهيل الإدارة وحركة البضائع بكافة فروع الجمارك، و قامت المصلحة بتنظيم إدارة العمل بها من خلال سلسلة من الإجراءات الفعالة. فنمت إيراداتها عاما بعد عام، رغم عوامل كثيرة حدت من هذا النمو. وقاومت عمليات التهرب والتهريب الجمركي وكشف حيل المهربين، وضبط الكثير من السلع المهربة، وتعاملت مع تلك السلع وفق إجراءات رسمية معلنة. كما تصدت لتهرب الشركات الأجنبية من دفع ما عليها من رسوم. واهتمت كذلك بشئون موظفيها على قاعدة الثواب والعقاب، وفرضت رقابتها على كافة فروعها.

وتتناول الدراسة الراهنة موضوع مصلحة عموم الجمارك المصرية (١٨٦٥ – ١٨٧٩م)، من خلال عدة محاور: أولا: تأسيس مصلحة عموم الجمارك، ثانيا: تشكيل مصلحة عموم الجمارك، ثالثا: الدفاتر والأدوات اللازمة لمصلحة عموم الجمارك، رابعا: شئون موظفي مصلحة عموم الجمارك ، خامسا: إدارة العمل بمصلحة عموم الجمارك، سادسا: إيرادات مصلحة عموم الجمارك، سابعا: جهود مصلحة عموم الجمارك في مقاومة عمليات التهريب.

وتهدف الدراسة الراهنة إلى الإجابة عن عدد من التساؤلات منها: هل كانت مصلحة الجمارك المصرية مرتبطة بالقوانين السارية في موانئ الدولة العثمانية؟، وما أثر ذلك على مصلحة الجمارك المصرية؟ ومتى تأسست؟ وممن يتكون الهيكل الإداري لها؟، وهل نجح إسماعيل في تجديد الجمارك؟ وزيادة فروعها؟ وتوفير ما يلزم لها من أدوات وآلات؟ ، وما أثر ذلك على حركة البضائع بالجمارك، وعلى نمو إيراداتها؟، وهل نجحت الجمارك في التصدي لحيل المهربين؟، وما أهم الإجراءات التي اتبعتها بشأن السلع المهربة التي تم ضبطها؟، وهل خضعت إيرادات الجمارك للمراجعة والمراقبة؟

واعتمدت الدراسة بدرجة رئيسية على ا

لوثائق المصرية المتمثلة في وثائق ديوان المجلس الخصوصي، وديوان الداخلية، وديوان معية سنية، وكذلك ديوان جلالة الملك والديوان الخديوي، ومحافظ مجلس الوزراء ومحافظ أبحاث، ومحافظ الوقائع المصرية، المودعة بدار الوثائق القومية. كما استفاد الباحث ببعض الدوريات وخاصة جريدة الوقائع المصرية وجريدة الجوائب، إلى جانب الاستعانة ببعض المصادر والمراجع العربية والأجنبية المختلفة، والتي أمدت البحث بكثير من المعلومات.

أولا: تأسيس مصلحة عموم الجمارك:

يرجع أصل كلمة جمرك إلى "كمركية" وهي كلمة يونانية الأصل، ثم انتقلت إلى اللغة اللاتينية ، وحرفت إلى اللغة العربية وأصبحت جمرك، وفي اللغة التركية "كمرك"(١). والجمرك ضريبة تؤدي على تجارة الصادر والوارد(٢).

وقد أسندت الدولة العثمانية معظم جمارك مصر الهامة لولاة مصر بالالتزام، في مقابل دفع مال الخراج عليها للخزينة، والاحتفاظ بفائض الإيراد السنوي كربح لهم. وبعد خروج الحملة الفرنسية وانتهاء فترة الاضطرابات، قررت الحكومة العثمانية إحكام قبضتها على الجمارك. ولما تولى محمد على حكم مصر، قررت الدولة العثمانية الحد من موارده المالية، ولذلك قررت الاحتفاظ بإيرادات بعض الجمارك الهامة لها، فحرمته من إيرادات جمرك الإسكندرية ورشيد ودمياط، والتي ألحقتها بالترسخانة السلطانية باستنبول.

ثم نجح محمد على في الحصول على تلك الجمارك التزاما من السلطان العثماني في ديسمبر ١٨٠٩م (غرة ذو القعدة ١٢٢٤هـ)، حيث التزم محمد على بالجمارك المصرية والضربخانة، مقابل دفع مبلغ سنوي يقدر بنحو ٧٥٠٠ كيس سنوي، أي حوالي ٣٧٥٠٠ جنيه سنويا، تدفع على أربعة أقساط كل ثلاثة شهور(٣). وحتى تتخلص حكومة محمد على من عبء إدارة الجمارك، ولحاجتها إلى المال، فقد منحتها التزاما للتجار الأتراك والأرمن، الذين قاموا بتكوين شركة لتحصيل الرسوم الجمركية(٤).

---

(١) طارق عبدالغني غنيم بيومي، سياسة مصر في البحر الأحمر في النصف الأول من القرن التاسع عشر (١٨١١ – ١٨٤٨م)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٩م، ص١٠٤.

(٢) د. محمد مبروك محمد، الإدارة المالية في عهد محمد على ١٨٠٥–١٨٤٨م، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٩م، ص١٥٦.

(٣) أمين مصطفى عفيفي، تاريخ مصر الاقتصادي والمالي في العصر الحديث ، ط٣، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، ١٩٦٥م، ص١٦١.

(٤) د. محمد مبروك محمد، المرجع السابق، ص١٢٨ ٠ أنظر أيضا: أمين مصطفى عفيفي، المرجع السابق،

وهكذا كانت الجمارك تعطى التزاما طوال تلك الفترة، حتى جاء الخديو إسماعيل وجدد نظام الجمارك في مصر [٥]. وأصدر قراراً بتأسيس مصلحة الجمارك في ١١ جماد أول ١٢٨٢هـ – ١٥ يوليو ١٨٦٥م وألحقها بالحكومة، وأصبحت الجمارك فرعا من فروع إدارة المالية التي تشرف عليها[٦].

وكانت مصلحة الجمارك تضم تحت إدارتها جمرك الإسكندرية وجمرك دمياط والسويس، وباب النصر وجمرك القصير[٧]. تم توسعت مصلحة الجمارك بقرارات الخديو إسماعيل التنظيمية لتضم جمرك جديد تم إنشاءه بقناة السويس في ٢١ رجب ١٢٨٢هـ – ١٠ ديسمبر ١٨٦٥م[٨]. كما صدر قرار بإنشاء جمرك بورسعيد ، وذلك بمناسبة افتتاح قناة السويس الملاحة في ٢٩ شوال ١٢٨٦هـ – فبراير ١٨٧٠م، وترتب لهذا الجمرك الجديد حوالي ٢١ موظفا لإدارته [٩]، وقد بلغت رواتب موظفيه حوالى ١٣٤٠٠ قرش شهري[١٠] . كما صدر قرار آخر بإنشاء جمرك الإسماعيلية في ٦ ربيع ثان ١٢٩٠هـ – ٣ يونيو ١٨٧٣م[١١]. ثم صدر قرار بإلغاء جمرك باب النصر ورفت خدمته، والاكتفاء بجمارك الإسكندرية ودمياط والسويس وبورسعيد والإسماعيلية والقصير[١٢].

ص١٦١.

(٥) تيودور روذشتين، تاريخ المسألة المصرية ١٨٧٥ – ١٩١٠م، ترجمة: عبدالحميد العبادي، محمد بدران، ط٢، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، ١٩٣٦م، ص٣٥ – ٣٦ .

(٦) دار الوثائق القومية: ديوان معية سنية، قيد الأوامر واللوائح والقرارات والمنشورات، سجل رقم س/٢/٣٣/١، قرار صادر بشأن تأسيس وترتيب ماهيات خدمة الجمارك، بتاريخ ١١ جماد أول ١٢٨٢هـ – ٢ أكتوبر ١٨٦٥م، ص١٦٥.

(٧) دار الوثائق القومية: ديوان مجلس خصوصي، القرارات واللوائح الصادرة، سجل رقم س/٨/٨/١١، صورة قرار بتاريخ ٤ جماد أول ١٢٨٢هـ – ٢ أكتوبر ١٨٦٥م، ص٣١ – ٣٥.

(٨) دار الوثائق القومية: ديوان معية سنية، صادر الأوامر العليا إلى المجالس والدواوين والأقاليم والمحافظات، سجل رقم س/٢٨/١/١، أمر كريم إلى نظارة الداخلية، بتاريخ ٢١ رجب ١٢٨٢هـ – ١٥ ديسمبر ١٨٦٥م، ص٤٩.

(٩) دار الوثائق القومية: ديوان مجلس خصوصي، القرارات واللوائح الصادرة، سجل مسلسل رقم س/١٣/٨/١١، قرار صادر من المجلس الخصوصي، بتاريخ ٢٩ شوال ١٢٨٦ هـ – ١ فبراير ١٨٧٠م، ص٤٧.

(١٠) دار الوثائق القومية: ديوان معية سنية، صادر الأوامر العليا إلى المجالس والدواوين والأقاليم والمحافظات، سجل مسلسل رقم س/٢٩/١/١، أمر كريم إلى ناظر الداخلية، بتاريخ ٢٢ ذو القعدة ١٢٨٢هـ – ٨ أبريل ١٨٦٦م، ص٦٩.

(١١) دار الوثائق القومية: ديوان مجلس خصوصي، صادر الدواوين ، سجل مسلسل رقم س/٤/٢/١١، جواب من سعادة المستشار إلى ديوان الداخلية، بتاريخ ٦ ربيع ثان ١٢٩٠هـ – ٣ يونيو ١٨٧٣م، ص١٧٨.

(١٢) دار الوثائق القومية: ديوان الداخلية، سجلات قيد الأوامر الكريمة لنظارة الداخلية، سجل رقم ل/٤/٢٤/٣١، أمر كريم لنظارة الداخلية ، بتاريخ ٥

وكانت مصر تطبق القواعد الجمركية السارية في تركيا، وقد حاول محمد على الخروج عن النظام الجمركي الذي كان مفروضا عليه، وذلك بزيادة الرسوم الجمركية على الواردات الأجنبية، حتى يوفر الحماية للصناعات الوطنية، ولكن السلطان العثماني وقف إزاء هذه المحاولة بالمرصاد، فأصدر إليه فرمان عام ١٨٢٠ بضرورة الالتزام بتنفيذ التعريفة الجمركية الخاصة بأصحاب الامتيازات الأجنبية، وهي ٣% على الواردات [١٣] داخل ممتلكاته، وألا يفرض أية رسوم على حمولة السفن، ولا يحصل من السفن أي نوع من تلك الرسوم، أثناء وجودها بإحدى الموانئ سواء في تركيا أو مصر، سوى دولار واحد تلقاء تذكرة أو أذن تخليص من الجمرك[١٤].

وفي عام ١٨٣٨ عقدت اتفاقية تجارية بين انجلترا وتركيا، حددت الرسوم الجمركية على الصادرات بواقع ١٢%، والواردات ٥% من قيمتها، واستمرت مصر في تنفيذ تلك السياسة الجمركية حتى عام ١٨٦١، حيث عقدت فرنسا مع تركيا معاهدة في إبريل ١٨٦١م، وحددت الرسوم الجمركية على الواردات لبلاد السلطنة العثمانية بمقدار ٨% والصادرات بواقع ٨% على أن تخفض ١% كل عام حتى تصل إلى ١% بشكل مستقر ودائم[١٥]. وأصدر الخديو إسماعيل في بداية حكمه قراراً إلى حسن كامل باشا أمين جمرك الإسكندرية، بضرورة الالتزام بتلك التعريفة، وتطبيق كافة شروط المعاهدات التجارية التي وقعت بين الدولة العثمانية والدول الأجنبية وسريان أحكامها على الجمارك المصرية[١٦].

ورغم حرية عقد المعاهدات التي حصلت عليها الحكومة المصرية بمقتضى فرمانات عام ١٨٦٧، ١٨٧٣، ١٨٧٩م، إلا أنها لم تستطع أن تعطى أكثر أو أقل مما كان معمولا به في بقية البلاد العثمانية[١٧].

وقد اتخذ الخديو إسماعيل من مقر قلم الجوازات بالإسكندرية، مقرا عاما لديوان

ذي الحجة ١٢٨٢هـ – ٢١ أبريل ١٨٦٦م، ص٣٣.

(١٣) د. أحمد الشربيني، تاريخ التجارة المصرية في عصر الحرية الاقتصادية ١٨٤٠– ١٩١٤م، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٥م، ص٣٩٠.

(14) Crouchley A.E. The Economic Development of Modern Egypt. London, 1938, p.67.

(١٥) د. أحمد الشربيني، المرجع السابق، ص٣٩٠ – ٣٩١.

(١٦) دار الوثائق القومية: ديوان معية سنية، صادر الأوامر الكريمة للدواوين والأقاليم والمحافظات، سجل مسلسل رقم س/١/٥٥/٢٢، أمر كريم إلى حسن كامل باشا أمين جمرك الإسكندرية، بتاريخ ٢٣ شعبان ١٢٨٠هـ – ٢ فبراير ١٨٦٤م، ص٥٩.

(١٧) د. أحمد الشربيني، المرجع السابق، ص٣٩٢.

مصلحة الجمارك، ورغم أن جمرك الإسكندرية يعد من أهم فروع الجمارك، إلا أنه كان في الوقت نفسه يعد الإدارة المركزية لمصلحة الجمارك وكافة الفروع الجمركية[١٨].

ثانيا : تشكيل مصلحة عموم الجمارك :

تتكون مصلحة عموم الجمارك من أمين عموم الجمارك ووكيله، اللذان يشغلان في الوقت نفسه أمانة ووكالة جمرك الإسكندرية، الذي يعد الإدارة المركزية للجمارك في مصر، كما ضمت المصلحة مع الأمين والوكيل كافة موظفي عموم الجمارك وفروعها إليها، وهم على النحو التالي:

١–وظيفة أمين عموم الجمارك :

تعد وظيفة أمين عموم الجمارك من أعلى الوظائف الإدارية المستحدثة للمصلحة، بعد أن ألغى الخديو إسماعيل التزام الجمارك – ملتزم الجمرك – وكان أمين العموم حائزا على الرتبة الثانية[١٩]، ويتقاضى راتبا شهريا يقدر بنحو ٨٠٠٠ قرش[٢٠]. واختص بالإشراف العام على كافة فروع الجمارك، وعمل الترتيبات واتخاذ الإجراءات اللازمة لإدارة وضبط العمل بكافة الجمارك المصرية، حيث خوله المجلس الخصوصي هذا الحق، وهو وضع التنظيمات اللازمة للجمارك بما لا يعارض الالتزامات والمعاهدات الدولية[٢١].

وكان على أمين العموم أن يقدم تعهدات للحكومة عند تعينه، بالعمل على زيادة إيرادات الجمارك، فقد تعهد أحد الأمناء بأن يقدم للمالية مبلغ ٤٠ ألف جنيه شهري، من إيرادات الجمارك، وأن ترسل تلك الأموال مباشرة إلى خزينة الدولة [٢٢]. كما كان عليه أن يطلع على كافة مقادير الإيرادات بسائر عموم وفروع الجمارك، ومراجعة تلك الإيرادات شهريا، للوقوف على مدى الزيادة أو العجز، ومحاولة

(١٨) دار الوثائق القومية: ديوان معية سنية، صادر الأوامر العليا إلى المجالس والدواوين والأقاليم والمحافظات، سجل مسلسل رقم س/١/١/٢٨، أمر كريم إلى محافظ الإسكندرية، بتاريخ ٢٧ شوال ١٢٨٢هـ – ١٥ مارس ١٨٦٦م، ص٤٤.

(١٩) دار الوثائق القومية: ديوان معية سنية، سجلات قيد الأوامر واللوائح والقرارات والمنشورات، سجل مسلسل رقم س/١/٣٣/٢، أمركريم إلى ديوان المالية، بتاريخ ١١ جماد أول ١٢٨٢هـ – ٢ أكتوبر ١٨٦٥م، ص٧١.

(٢٠) دار الوثائق القومية: ديوان مجلس خصوصي، القرارات واللوائح الصادرة، سجل مسلسل رقم س/١١/٨/٨، قرار صادر بتاريخ ٤ جماد أول ١٢٨٢هـ – ٢٥ سبتمبر ١٨٦٥م، ص٣١.

(٢١) نفسه، سجل مسلسل، رقم س/١١/٨/٧ ، قرار صادر بتاريخ ٢٩ ربيع ثان ١٢٨٢هـ – ٢١ سبتمبر ١٨٦٥م، ص١٠٣.

(٢٢) دار الوثائق القومية: ديوان المالية، صادر أقاليم بحرى، سجل مسلسل رقم ٩٩٣، قديم ١٦١٨، جواب بختم الناظر إلى عموم الجمارك، بتاريخ ١٥ ذو الحجة ١٢٨٥ هـ – ٢٩ مارس ١٨٦٩م، ص٥٥.

علاج العجز في الإيرادات إن وجد[٢٣]. وفي الوقت نفسه صدر قراراً إلى أمين العموم، يحذره من صرف أي شيء من أموال الجمارك بدون أمر رسمي أو من تلقاء نفسه[٢٤].

ومن ناحية أخرى، كان أمين العموم يقوم بعرض كافة المسائل الخاصة بالجمارك وموظفيه مباشرة على الخديو[٢٥]. فقد طالب أحمد باشا الدرامني تعيين ٣٤ موظفاً بالجمارك وذلك لزيادة الضبط وحفظ حدود الجمارك من عمليات التهريب[٢٦]. أو طلب المساواة في المرتبات بين بعض موظفي المصلحة[٢٧]، أو زيادة مرتبات البعض من ٧٥ إلى١٢٥ قرشا في الشهر[٢٨]. أو طلب مكافآت لبعض المستخدمين الذين نجحوا في ضبط سلع مهربة[٢٩]. وكان على أمين العموم أن يختار موظفيه بعناية ، وخاصة ذوي الخبرة والسيرة الحسنة منهم، ويعمل على طلب ترقيتهم[٣٠].

ويبدو أن الخديو إسماعيل، كان يفضل لشغل تلك الوظيفة رجال القضاء في مصر، حيث تم تعيين أحمد باشا الدرامني وكيل مجلس

(٢٣) دار الوثائق القومية: محافظ وقائع مصرية، محفظة رقم ٥، ملف رقم ٥ (جمارك) ، الوقائع المصرية، العدد رقم ٤٧٧ ، بتاريخ ٨ شعبان ١٢٨٩هـ – ١٠ أكتوبر ١٨٧٢م.

(٢٤) دار الوثائق القومية: ديوان معية سنية، صادر الأوامر الكريمة للدواوين والأقاليم والمحافظات ، سجل رقم س/١/٢٥/٥٥، أمر كريم إلى أمين عموم الجمارك، بتاريخ ٢٤ رجب ١٢٨٧ هـ – ٢٠ أكتوبر ١٨٧٠م، ص٢٣.

(٢٥) دار الوثائق القومية: ديوان جلالة الملك، وارد الإفادات والتلغرافات، سجل مسلسل رقم س/٥/١٣/١٩، خطاب من أمين عموم الجمارك أحمد الدرامنى إلى المعية، بتاريخ ٣ شعبان ١٢٨٧ هـ – ٢٩ أكتوبر ١٨٧٠م، ص٦٧.

(٢٦) دار الوثائق القومية: ديوان مجلس خصوصي، القرارات واللوائح الصادرة ، سجل رقم س/١١/٨/١٢، قرار المجلس الخصوصي، بتاريخ ١٩ ربيع ثان ١٢٨٦ هـ – ٩ أغسطس ١٨٦٨م، ص٩٨.

(٢٧) دار الوثائق القومية: ديوان الداخلية، قيد الأوامر الكريمة الصادرة لنظارة الداخلية، سجل رقم ل/٣١/٨/٢٤، أمركريم إلى نظارة الداخلية، بتاريخ ١٧ جماد أول ١٢٨٦ هـ – ٢٥ أغسطس ١٨٦٩م، ص٣٠.

(٢٨) دار الوثائق القومية: ديوان مجلس خصوصي، صادر الدواوين، سجل مسلسل رقم س/١١/٢/٧، جواب بختم سعادة المستشار إلى عموم الجمارك، بتاريخ ٢٥ ذو الحجة ١٢٨٨هـ – ٦ مارس ١٨٧٢م، ص١٧٠.

(٢٩) نفسه، صادر الدواوين والأقاليم والمحافظات والضبطيات، سجل مسلسل رقم س/١١/١/١٥، جواب بختم المستشار إلى ديوان الداخلية، بتاريخ ١٠ شوال ١٢٩١هـ – ٢٠ نوفمبر ١٨٧٤م، ص٤١.

(٣٠) دار الوثائق القومية: ديوان معية سنية، صادر الأوامر الكريمة إلي الدواوين والأقاليم والمحافظات ، سجل رقم س/١/٢٢/٥٥، أمر كريم إلى أمين جمرك الإسكندرية، بتاريخ ١٥ شعبان ١٢٨٠ هـ – ٢٥ يناير ١٨٦٤م، ص٥٩.

استئناف بحرى في تلك الوظيفة[٣١]، كما تم تعيين جعفر باشا مظهر رئيس مجلس استئناف بحرى أيضا بتلك الوظيفة [٣٢]. ولعل ذلك يرجع إلى قدرتهم على تنفيذ ومراعاة الأحكام والقوانين والاتفاقيات الدولية، بشأن الرسوم الجمركية، ورؤية ادعاءات الأجانب وغيرهم، والنظر في قضاياهم وشكواهم.

ومن ناحية أخرى، كان أمين عموم الجمارك، يجمع مع وظيفته تلك، وظيفة أمين جمرك الإسكندرية، ولكن في عام ١٨٧٦م حدثت تغيرات طرأت على تلك الوظيفة ، حيث تم فصل وظيفة أمين العموم عن أمانة جمرك الإسكندرية، حيث تم تعيين مستر "سكر فينور" Scrivenour في وظيفة أمين عموم الجمارك المصرية، وتعيين رأفت باشا أمينا لجمرك الإسكندرية [٣٣] . ويرجع ذلك إلى أن الخديو طلب موظفا انجليزيا لتنظيم إدارة الجمارك ، فتم إرسال "سكر فينور" ، الذي كان يعمل موظفا في مصلحة الجمارك بلندن، وقد أنجزا أعمالا مشابهة بنجاح في كل من البرتغال والبرازيل، وقد ساعدته جنسيته الأجنبية أن يقف في وجه القناصل الذين يحمون رعاياهم من التهرب الجمركي [٣٤].

ومن ناحية أخرى، كان أمين عموم الجمارك عضوا دائما في اللجنة المشرفة على تنظيم مدينة الإسكندرية وتوفير الخدمات اللازمة لها[٣٥].

٢ –وظيفة وكيل مصلحة الجمارك:

كان وكيل المصلحة ينوب عن أمين العموم في كثير من إشغاله وأعماله، ويتقاضى راتبا شهريا يقدر بنحو ٣٠٠٠ قرش[٣٦]، وكان حائزاً على الرتبة الثالثة[٣٧].

---

(٣١) نفسه، صادر الأوامر العليا إلى المجالس والدواوين والأقاليم والمحافظات ، سجل مسلسل رقم س ٤٢/١/١، صورة أمر كريم إلى نظارة الداخلية، بتاريخ ٣ رجب ١٢٨٧ هـ – ٢٩ سبتمبر ١٨٧٠ م، ص٧٦.

(٣٢) نفسه، سجل مسلسل رقم س٥٧/١/١، أمر كريم إلى الداخلية، بتاريخ ٤ جماد أول ١٢٩٣هـ – ٢٨ مايو ١٨٧٦م، ص١١٥.

(٣٣) دار الوثائق القومية: ديوان الداخلية، قيد الأوامر الكريمة الصادرة لنظارة الداخلية، سجل رقم ل/١٥/٢٤/٣١، أمر كريم إلى الداخلية، بتاريخ ١٣ ذو القعدة ١٢٩٣هـ – ٣٠ نوفمبر ١٨٧٦م، ص١٩.

(34) M. coon, Egypt As it is, London, 1902, p.103.

(٣٥) دار الوثائق القومية: ديوان معية سنية، صادر الأوامر العليا إلى المجالس والدواوين والأقاليم والمحافظات، سجل مسلسل رقم س/١/١/٢٤، أمر كريم إلى جمرك الإسكندرية، بتاريخ ١٩ شعبان ١٢٨٠ هـ – ٢٩ يناير ١٨٦٤م، ص٢٢.

(٣٦) دار الوثائق القومية: ديوان مجلس خصوصي، القرارات واللوائح الصادرة، سجل رقم س/١١/٨/٨، صورة قرار صادر، بتاريخ ٤ جماد أول ١٢٨٢هـ – ٢٥ سبتمبر ١٨٦٥م، ص٣١.

(٣٧) دار الوثائق القومية: محافظ أبحاث، محفظة رقم ١٤٤، ملف رقم ٧، ألقاب ورتب ، صورة أمر

٣-وظيفة ناظر المصلحة:

ضمت المصلحة في تشكيلها ثلاثة نظار وهم علي النحو التالي :اختص الناظر الأول بالإشراف على إسكلة – أرصفة – المحمودية الثلاث، المخصصة للبضائع الصادرة والواردة وأرصفة العجمي، ويتقاضى هذا الناظر راتبا يقدر بنحو ٢٥٠٠ قرش شهري(٣٨)، بينما اختص الناظر الثاني بالإشراف على جمرك الكارستة وتثمين البضائع العينية المحصلة على هيئة رسوم جمركية، ويتقاضى راتبا يقدر بنحو ٢٥٠٠ قرش في الشهر(٣٩)، بينما اقتصر عمل الناظر الثالث، علي الإشراف على الهويس، وكان يتقاضى راتبا شهريا يقدر بنحو ١٥٠٠ قرش(٤٠).

٤- وظيفة معاون المصلحة:

اشترطت الحكومة فيمن يشغل تلك الوظيفة معرفته بالقراءة والكتابة(٤١). ولقد تعددت اختصاصات ومهام معاون الجمرك، فاختص بعضهم باستقبال المراكب والسفن وحصر مشحوناتها وما بها من بضائع، وأخذ المنافستو الخاص بالمركب وبالشحنة، والتحفظ على البضائع لحين سداد الرسوم الجمركية عليها(٤٢). وقد خصص لهؤلاء المعاونين فلوكة أو مركب بحرى للتنقل به من مكان إلى آخر، لحصر مشحونات السفن(٤٣). واختص البعض منهم بالقيام بدوريات بحرية للحراسة والتفتيش ومنع تهريب البضائع من الوابورات والمراكب وغيرها(٤٤) . بينما اختص البعض الآخر بمهمة

كريم إلى نظارة الداخلية، بتاريخ ١٣ رمضان ١٢٨٣هـ – ١٩ يناير ١٨٦٧م.

(٣٨) دار الوثائق القومية: ديوان مجلس خصوصي، القرارات واللوائح الصادرة، سجل رقم س/٨/٨/١١، صورة قرار صادر، بتاريخ ٤ جماد أول ١٢٨٢هـ – ٢٥ سبتمبر ١٨٦٥م، ص٣١.

(٣٩) نفسه، سجل رقم س/١٠/٨/١١، قرار صادر، بتاريخ ١٣ ربيع أول ١٢٨٤هـ – ١٥ يوليو ١٨٦٧م، ص١٦٦.

(٤٠) نفسه، سجل رقم س١١/ ٨/٨، القرارات واللوائح الصادرة، قرار صادر بتاريخ ٤ جماد أول ١٢٨٢هـ – ٢٥ سبتمبر ١٨٦٥م، ص٣٢.

(٤١) دار الوثائق القومية: ديوان معية سنية، سجلات صادر الأوامر العليا إلى المجالس والدواوين والأقاليم والمحافظات، سجل رقم س/١/١/٢٨، أمر كريم إلى ديوان المالية، بتاريخ ١٧ شعبان ١٢٨٢هـ – ٥ يناير ١٨٦٦م، ص١٢٣.

(٤٢) دار الوثائق القومية: ديوان مجلس خصوصي، القرارات واللوائح الصادرة، سجل رقم س/١٤/٨/١١، قرار صادر إلى ديوان الداخلية ، بتاريخ ٢٥ محرم ١٢٨٧هـ – ٢٧ أبريل ١٨٧٠م، ص٧٨.

(٤٣) دار الوثائق القومية: ديوان الداخلية، قيد الأوامر الكريمة لنظارة الداخلية، سجل مسلسل رقم ل/١٠/٢٤/٣١، أمر كريم إلى الداخلية، بتاريخ غرة صفر ١٢٨٧هـ – ٣ مايو ١٨٧٠م، ص٢٣.

(٤٤) دار الوثائق القومية: ديوان مجلس خصوصي، القرارات واللوائح الصادرة، سجل رقم س/١٤/٨/١١، قرار صادر إلى أمين الجمارك،

الإشراف على الأرصفة المخصصة للغلال والفحم، وأرصفة البضائع والمشحونات الأخرى بأرصفة الجمارك(٤٥).

ولقد تعرض المعاونون بمصلحة الجمارك لصعوبات ومضايقات من أصحاب المراكب والسفن، أثناء تأدية عملهم بحصر المشحونات أو القيام بالتفتيش. وقد تعلل أصحاب السفن والمراكب، بعدم معرفتهم بأنهم من رجال الجمارك، ولذلك قامت المصلحة بعمل علامات للمعاونين، وهي عبارة عن شريط يوضع على ذراعهم ، يبين وظيفتهم وأنهم من رجال الجمرك، وقد اعتمدت نظارة الداخلية تلك الشارات أو العلامات، وذلك لتسهيل مأمورياتهم وعملهم(٤٦).

وكانت مصلحة الجمارك عند رفت أحد المعاونين أو تعيين معاونين جدد، كانت تقوم بتعينهم من أبناء المصلحة وخاصة "الكشاف"، وذلك لسابق خبرتهم بأمور الجمارك، حيث اصطحب الكشاف المعاونين في معظم أشغالهم(٤٧).

ونظراً لأهمية وظيفة المعاون، فقد عملت الحكومة على زيادة رواتبهم وذلك حسب جسامة أعمالهم ووظائفهم. فحصل معاون جمرك المحمودية على راتب يقدر بنحو ٢٥٠٠ قرش في الشهر، بينما حصل معاون أرصفه الغلال بالمحمودية، ومعاون الأرصفة الخاصة بالدوائر السنية والحكومة على الراتب نفسه، وحصل المعاون الرابع بالمحمودية على راتب يقدر شهريا بنحو ١٥٠٠ قرش، بينما حصل المعاون الخامس الخاص بأرصفة الفحم على الراتب السابق، وهكذا بلغ عدد المعاونين بأرصفة المحمودية خمسة معاونين.

ومن ناحية أخرى، تم تعيين اثنين من المعاونين للهويس، براتب شهري يقدر لكل منهما بمبلغ ٢٥٠٠ قرش، بينما حصل المعاون الثالث بالهويس على راتب ١٠٠٠ قرش في الشهر(٤٨).

بتاريخ ٢٥ محرم ١٢٨٧هـ – ٢٧ أبريل ١٨٧٠م، ص٧٨.

(٤٥) نفسه، سجل رقم س/٨/٨/١١، صورة قرار صادر، بتاريخ ٤ جماد أول ١٢٨٢هـ – ٢٥ سبتمبر ١٨٦٥م، ص٣١ – ٣٢.

(٤٦) دار الوثائق القومية: ديوان الداخلية، سجلات صادر دواوين العموم، سجل رقم ل/٣٠/١/٣١، جواب بختم سعادة الناظر إلى عموم الجمارك، بتاريخ ٢٩ محرم ١٢٨٨هـ – ٢٠ أبريل ١٨٧١م، ص٦٤.

(٤٧) نفسه، سجل رقم ل/٤٠/١/٣١، جواب من سعادة الناظر إلى ديوان عموم الجمارك، بتاريخ ٧ محرم ١٢٩٢هـ – ١٣ فبراير ١٨٧٥م، ص٩٢.

(٤٨) دار الوثائق القومية: ديوان مجلس خصوصي، القرارات واللوائح الصادرة، سجل رقم س/٨/٨/١١، قرار صادر بشأن ترتيب ماهيات ومصروفات الجمارك ، بتاريخ ٤ جماد أول ١٢٨٢هـ – ٢٥ سبتمبر ١٨٦٥م، ص٣٢.

كما تم تعيين عشرة معاونين جدد بالهويس وذلك لكثرة الأشغال، يقدر راتب المعاون الواحد منهم بحوالي ٧٥٠ قرشا في الشهر(٤٩). وبذلك بلغ عدد المعاونين بالهويس ١٣ معاونا.

ولجأت مصلحة الجمارك من ناحية أخرى، إلى زيادة عدد المعاونين في كافة فروع الجمارك، وذلك لكثرة الأشغال واتساع دائرة الأعمال، فقامت على سبيل المثال بتعيين سبعة معاونين جدد بجمرك بورسعيد(٥٠).

٥- وظيفة مترجم المصلحة:

اشترطت المصلحة في "مترجم الأوراق أو ترجمان الديوان" كما كان يطلق عليه في تلك الفترة، معرفته باللغات الأجنبية، وأن يكون من أبناء البلاد، وكان عليه أن يقدم طلبا باللغة الفرنسية والانجليزية إلى مدير عموم الجمارك، عند تقدمه لشغل تلك الوظيفة، ويثبت في هذا الطلب إذا كانت لديه معرفة بلغات أخرى أم لا(٥١).

واختلف راتب المترجم حسب الرتبة الحائز لها، فحصل مترجم مصلحة عموم الجمارك على راتب يقدر بنحو ٢٥٠٠ قرش في الشهر، وكان حائزا على الرتبة الرابعة (٥٢) . وأحيانا بلغ راتبه الشهري حوالي ١٥٠٠ قرش، وذلك حسب الدرجة المعين عليها. كما تم تعيين مساعدا للمترجم براتب شهري يقدر بنحو ١٠٠٠ قرش، وقد تم تعيين هذا المساعد بسبب اتساع دائرة الأعمال بالمصلحة (٥٣).

ولم تقتصر وظيفة المترجم على ديوان عموم الجمارك فقط، بل وجدت تلك الوظيفة في كافة فروع المصلحة الاخرى، فتم تعيين أنطون أفندي جيارة مترجما لجمرك بورسعيد، وذلك لمعرفته باللغات الأجنبية(٥٤)، وتعيين عبدالرحمن

---

(٤٩) دار الوثائق القومية: ديوان معية سنية، صادر الأوامر العليا إلى المجالس والدواوين والأقاليم والمحافظات، سجل رقم س/١/١/٢٩، أمر كريم إلى ديوان المالية، بتاريخ ٢١ ذو القعدة ١٢٨٢هـ – ٧ أبريل ١٨٦٦م، ص١٠١.

(٥٠) دار الوثائق القومية: ديوان الداخلية، سجلات قيد الأوامر الكريمة لنظارة الداخلية، سجل رقم ل/٣١/٢٤/٩، أمر كريم إلى الداخلية، بتاريخ ٢٨ شعبان ١٢٨٦ هـ – ٣ ديسمبر ١٨٦٩م، ص٣٠.

(٥١) العصر الجديد، العدد رقم ٤، السنة الأولى، بتاريخ ٢٣ صفر ١٢٩٦هـ – ١٦ فبراير ١٨٧٩م، ص٤.

(٥٢) دار الوثائق القومية: ديوان مجلس خصوصي، القرارات واللوائح الصادرة، سجل مسلسل رقم س/١١/٨/٨، قرار صادر بشأن ترتيب ماهيات خدمة الجمارك، بتاريخ ٤ جماد أول ١٢٨٢هـ – ٢٥ سبتمبر ١٨٦٥م، ص٣١.

(٥٣) العصر الجديد، العدد رقم ٥، السنة الأولى، بتاريخ غرة ربيع أول ١٢٩٦هـ – ٢٣ فبراير ١٨٧٩م، ص٤.

(٥٤) دار الوثائق القومية: ديوان مجلس خصوصي، صادر الدواوين، سجل مسلسل رقم س/١١/٢/٤، جواب بختم المستشار إلى أمين عموم الجمارك،

أفندي مترجما لجمرك السويس(٥٥)، وتعيين أحمد أفندي الصاوي مترجما لجمرك الإسماعيلية(٥٦) وهكذا.

٦- وظيفة ملاحظ القبانية بالمصلحة:

ضمت مصلحة الجمارك بين موظفيها "القبانية" وهم الأفراد الذين يقومون بعملية وزن الأقطان والفحم وغير ذلك(٥٧). ومن يعمل قبانيا يجب أن تتوفر فيه الاستقامة والضمانة القوية، ويعد القباني مسئولا عن كل ما يقيد بدفاتره من أوزان(٥٨). وقد تم تعيين ملاحظ لقبانية الجمرك براتب يقدر بنحو ٥٥٠ قرشا في الشهر(٥٩). بالإضافة على تعيين ٢٣ قبانيا، ويقدر راتب الفرد منهم بحوالي ٦٠٠ قرش في الشهر، أي حوالي ١٣٨٠٠ قرش أجرة القبانية شهريا (٦٠).

وكان وجود القبانية ضرورة في مصلحة الجمارك، حيث لجأ كثير من التجار إلى عمليات التحايل على التهرب من الرسوم الجمركية، بإثبات وزن لبضائعهم أقل من الوزن الحقيقي(٦١). وكان على مصلحة الجمارك أن تحكم ملاحظتها ومراقبتها للقبانية والوزانين، وذلك لتعدد شكوى قناصل الدول الأجنبية منهم، بأنهم يتعمدون نقص الوزن في الفحم وغيره طمعاً في الحصول على الرشوة، ولذلك وفرت المصلحة عدة وزن جديدة من صنف "جان ايطون نوب"، لضبط عملية الوزن، ومنع تكرار تلك الشكاوى(٦٢). واعتمدت المصلحة الأوزان

بتاريخ ١٩ ربيع ثان١٢٨٥هـ – ٩ أغسطس١٨٦٨م،ص٨٩.

(٥٥) دار الوثائق القومية: ديوان الداخلية، سجلات صادر دواوين المحروسة، سجل رقم ل/١/٥/٣١، جواب بختم الوكيل إلى ديوان المالية، بتاريخ ١٧ جماد ثان ١٢٨٢هـ – ٧ نوفمبر ١٨٦٥م، ص٣٥.

(٥٦) دار الوثائق القومية: ديوان معية سنية، قيد الأوامر واللوائح والقرارات، سجل مسلسل رقم س/١/٣٣/٧، أمر كريم إلى ناظر المالية، بتاريخ ١٢ محرم ١٢٨٧هـ – ١٤ أبريل ١٨٧٠م، ص١٦.

(٥٧) د. حامد على دسوقي، النظام الإداري في مصر في عهد إسماعيل ١٨٦٣ – ١٨٧٩م، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة القاهرة ، ١٩٧٩م، ص١٦١.

(٥٨) د. جمال عبدالرحيم، ديوان الداخلية في مصر ١٨٦٣ – ١٨٨٢ م، رسالة دكتوراه غير منشورة، آداب سوهاج، جامعة جنوب الوادي، ٢٠٠٦م، ص١٤٦. ولمزيد من التفاصيل انظر: ص١٤٦-١٤٨.

(٥٩) دار الوثائق القومية: ديوان مجلس خصوصي، القرارات واللوائح الصادرة، سجل مسلسل رقم س/١١/٨/٨، صورة قرار بشأن ترتيب ماهيات خدمة الجمرك ، بتاريخ ٤ جماد أول ١٢٨٢هـ – ٢٥ سبتمبر ١٨٦٥م، ص٣٢..

(٦٠) نفسه، ص٣٤.

(٦١) دار الوثائق القومية: ديوان الداخلية، سجلات وارد المجالس، سجل رقم ل/٣١/٣١/٣، صورة خطاب وارد بختم مستشار المجلس الخصوصي، بتاريخ ١٧ رجب ١٢٨٢ هـ – ٦ ديسمبر ١٨٦٥م، ص١٣.

(٦٢) دار الوثائق القومية: ديوان مجلس خصوصي،

بالجمرك، على حسب الأقة التي وردت من وزان الأستانة ووزنها ٤١٤ درهما وربع، وعممتها على سائر الفروع منعا للتلاعب أو الغش(٦٣). ومن ناحية أخرى، خصصت المصلحة لوزانين الغلال منهم ملاحظاً يعرف باسم "مقدم الكيالين"، ويعد مسئولا عن كل وزن ناقص يقع من جانبهم، ويتقاضى راتبا شهريا يقدر بنحو ٣٠٠ قرش(٦٤).

٧- وظيفة مأمور الشيالين والعتالين:

اختص الشيالون أو العتالون في مصلحة الجمارك بمهمة نقل الأمتعة والبضائع الواردة على سواحل الجمرك إلى المخازن، ونقلها من المخازن إلى الخارج وتحميلها للعربات المعدة لنقلها(٦٥). وقد بلغ عدد هؤلاء العتالين بمصلحة العموم حوالى ٩٢ عتالاً أو شيالاً، وبلغ راتب الفرد منهم حوالى ٢٠٠ قرش في الشهر، بمجموع شهري بلغ حوالى ١٨٤٠٠ قرش(٦٦). ونظرا لكثرة أعداد هؤلاء، وتفرقهم على طول الأرصفة وغيرها، قامت مصلحة الجمارك بعمل علامات و نمر للعتالين توضع على ذراعهم وذلك لتحقيق مزيد من الانضباط في العمل وسهولة توزيعهم علي مناطق عملهم(٦٧).

وقد وقع من الشيالين بعض الأمور غير اللائقة بالإضافة إلى تكاسلهم أحيانا في أداء أعمالهم، مما استلزم تعيين مأمورا للإشراف عليهم من رجال الشرطة، وهو رجب أفندي صاغول(٦٨). وكان مأمور العتالين يتقاضى راتبا

صادر الدواوين ، سجل رقم س/١٠/٢/١١، جواب بختم سعادة المستشار إلى ديوان الداخلية ، بتاريخ ١٩ جماد أول ١٢٩١هـ – ٤ يونيو ١٨٧٤م، ص١٥٨.

(٦٣) دار الوثائق القومية: ديوان معية سنية، صادر الاوامر العليا إلى المجالس والدواوين والأقاليم والمحافظات، سجل رقم س/٢٣/١/١، أمر كريم إلى أمين جمرك الإسكندرية، بتاريخ ٢٨ شوال ١٢٨٠ هـ – ٦ أبريل ١٨٦٤م، ص١٧.

(٦٤) دار الوثائق القومية: ديوان مجلس خصوصي، صادر الدواوين والأقاليم والمحافظات والضبطيات، سجل مسلسل رقم س/٦/١/١١، جواب بختم المستشار إلى المالية، بتاريخ ١٣ شعبان ١٢٨٢هـ – ١ يناير ١٨٦٦م، ص٤٧.

(٦٥) دار الوثائق القومية: ديوان معية سنية، صادر الدواوين والأقاليم والمحافظات، سجل رقم س/١٦/٣/١، جواب بختم مهر دار إلى ديوان المالية، بتاريخ ١٢ ذو الحجة ١٢٨٣هـ – ١٧ أبريل ١٨٦٧م، ص١٠٤.

(٦٦) دار الوثائق القومية: ديوان مجلس خصوصي، القرارات واللوائح الصادرة، سجل مسلسل رقم س/٨/٨/١١، قرار بشأن ترتيب ماهيات خدمة الجمارك، بتاريخ ٤ جماد أول ١٢٨٢هـ – ٢٥ سبتمبر ١٨٦٥م، ص٣٢.

(٦٧) الوقائع المصرية، العدد رقم ٥٩٦، بتاريخ ٢٩ محرم ١٢٩٢هـ – ٧ مارس ١٨٧٥م.

(٦٨) دار الوثائق القومية: ديوان معية سنية، صادر الدواوين والأقاليم والمحافظات، سجل رقم

شهريا يقدر بنحو ١٥٠٠ قرش [٦٩].

٨–وظيفة الكشاف:

ضمت المصلحة إليها عددا من الكشافين، وقد انحصرت وظائفهم في تفتيش السفن والمراكب، والبحث عن البضائع المهربة ومنعها، وخاصة المراكب التي ترد من الهند والحجاز، وقد خصصت فلوكة بحرية لهم للقيام بتلك المهام، وقد صحب معاون الجمارك دائما الكشاف في تلك الفلوكة[٧٠].

واشترط في تعيين الكشاف معرفتهم بالقراءة والكتابة، وكان يتم ترقيتهم دائما إلى درجة معاون بالمصلحة، وذلك لخبرتهم في أشغال الجمرك[٧١]. وقد تم وضع علامات أو إشارات على ذراع هؤلاء الكشاف، تثبت أنهم من رجال الجمارك، وذلك بسبب الصعوبات والمضايقات التي كانوا يتعرضون لها من أصحاب المراكب والسفن أثناء تأدية أعمالهم، بدعوى عدم معرفتهم بأنهم من رجال الجمارك[٧٢].

وقد بلغ عدد الكشافين بالجمارك حوالى تسعة أفراد، وكان يرأس هؤلاء "الباش كشاف" الذي كان يتقاضى راتبا شهريا يقدر بنحو ٧٥٠ قرشاً، بينما حصل أربعة منهم على راتب للفرد يقدر بنحو ٥٠٠ قرش، وحصل الأربعة الآخرين على ٤٠٠ قرش للفرد شهريا. وكان يصحب الكشافين دائما موظف يشغل وظيفة "عداد الجلود"، وكان يتقاضى راتبا يقدر بنحو ٣٠٠ قرش في الشهر[٧٣].

٩– وظيفة مثمن البضائع:

ضمت المصلحة بين موظفيها "الاستماطورية" وهم المثمنون للبضائع

س/١/٣/١٦، جواب بختم سعادة مهر دار إلى ناظر الداخلية ، بتاريخ ١٩ شعبان ١٢٨٢هـ – ٧ يناير ١٨٦٦م، ص٦١.

(٦٩) دار الوثائق القومية: ديوان مجلس خصوصي، اللوائح والقرارات الصادرة، سجل مسلسل رقم س/١١/٨/٨، صورة قرار صادر، بتاريخ ٤ جماد أول ١٢٨٢هـ – ٢٥ سبتمبر ١٨٦٥م، ص٣٢.

(٧٠) نفسه، صادر الدواوين والأقاليم والمحافظات والضبطيات، سجل مسلسل رقم س/١١/١/١١، جواب بختم سعادة المستشار إلى سعادة أمين الجمارك، بتاريخ ١٩ صفر ١٢٨٧ هـ – ٢١ مايو ١٨٧٠م، ص١٩.

(٧١) دار الوثائق القومية: ديوان الداخلية، صادر دواوين العموم، سجل مسلسل رقم ل/٣١/١/٤٠، خطاب من سعادة الناظر إلى ديوان عموم الجمارك، بتاريخ ٧ محرم ١٢٩٢هـ – ١٣ فبراير ١٨٧٥م، ص٩٢.

(٧٢) نفسه، سجل رقم ل/٣١/١/٣٠، جواب بختم سعادة الناظر إلى عموم الجمارك، بتاريخ ٢٩ محرم ١٢٨٨هـ – ٢٠ أبريل ١٨٧١م، ص٦٤.

(٧٣) دار الوثائق القومية: ديوان مجلس خصوصي، القرارات واللوائح الصادرة، سجل رقم س/١١/٨/٨، قرار بشأن ترتيب ماهيات خدمة الجمارك، بتاريخ ٤ جماد أول ١٢٨٢ هـ – ٢٥ سبتمبر ١٨٦٥م، ص٣٣.

بالجمارك، سواء البضائع الواردة أو الصادرة [٧٤]. وكان المثمنون يحددون سعر البضائع حسب السعر الجاري بيعه بالسوق أو الجمرك، ولذلك اختلف تثمين سعر السلعة من جمرك إلى آخر، فقد بلغ على سبيل المثال سعر التنبلاطة الواحدة للفحم الحجري في الإسكندرية مبلغ ١٦٥ قرشا، في حين ارتفع هذا السعر في جمرك بورسعيد، وبالتالي اختلفت قيمة الرسوم الجمركية المحصلة على السلعة نفسها من جمرك إلى أخر [٧٥]. ومن هنا كان المثمن هو المحدد لسعر البضائع وبالتالي قيمة الرسوم المفروضة عليها، وقد وجد المثمن بكافة فروع الجمارك.

وقد بلغ عدد المثمنين داخل مصلحة العموم ثلاثة مثمنين وهم: باش مثمن المصلحة، وحصل على راتب شهري يقدر بنحو ٣٠٠٠ قرش في الشهر ، وحصل المثمن الثاني على راتب يقدر بنحو ٢٠٠٠ قرش، بينما حصل المثمن الثالث الخاص بالجلود، على راتب يقدر بنحو ٥٥٠ قرشا في الشهر. وساعدهم في تأدية أعمالهم بالجمارك خمسة موظفين عرفوا باسم "فتاحين البضائع" وهم من يقومون بفتح البضائع الواردة والصادرة، ليقوم المثمن بتحديد سعرها، وكان فتاح البضائع الواحد يتقاضى راتبا شهريا يقدر بنحو ٣٠٠ قرش[٧٦].

والملاحظ أن رواتب المثمنين للبضائع مرتفعة، ويبدو أن المصلحة حرصت على ذلك، لضمان عدم تواطؤهم مع التجار بتحديد سعر السلعة بأقل من قيمتها الحقيقية.

١٠–وظيفة صيارفة مصلحة الجمارك:

نظرا لارتباط مصلحة الجمارك بتحصيل وجمع أموال الرسوم المقررة على البضائع الواردة والصادرة، فكان لا بدلها من صيارفه، وهم من يقومون بجمع تلك الرسوم من أصحاب تلك البضائع. فكان هناك صراف العموم أو "العهدة"، وكان يترأس هؤلاء الصيارفة، وكان يتقاضى راتبا شهريا يقدر بنحو ١٠٠٠ قرش. وكان يساعده صراف بوظيفة "مساعد صراف" ويتقاضى ٦٠٠ قرش. وحصل الصراف المعروف باسم "أمين الصندوق" على راتب يقدر

(٧٤) دار الوثائق القومية: ديوان الداخلية، سجلات وارد المجالس ، سجل مسلسل رقم ل/٢٣/٣١/٣١، جواب وارد من سعادة مستشـــار المجلـــس الخصوصـــي، بتاريخ ٤ صفر ١٢٩٤هـــ – ١٩ ينـــاير ١٨٧٧م، ص١٩.

(٧٥) دار الوثائق القومية: ديوان مجلـــس خصوصـــي، صادر الدواوين والأقاليم والمحافظات والضبطيات، سجل مسلسل رقم س/١٤/١/١١، جواب بختم سعادة المستشار إلى عموم الجمارك، بتـــاريخ ١٦ رجـــب ١٢٩٢هـــ – ١٨ أغسطس ١٨٧٥م، ص١٤٠.

(٧٦) نفسه، القرارات واللوائح الصادرة، سجل مسلســـل رقم س/٨/٨/١١، قرار صادر بشأن ترتيب ماهيات خدمة الجمارك ، بتاريخ ٤ جماد أول ١٢٨٢هـــ – ٢٥ سبتمبر ١٨٦٥م، ص٣٣.

بنحو ٦٠٠ قرش في الشهر، بالإضافة إلى أربعة صرافين، يتقاضى الواحد منهم حوالى ٦٠٠قرش في الشهر [٧٧].

بالإضافة إلى هؤلاء كان هناك صراف مخصوص لتحصيل الرسوم على الواردات من البضائع، وآخر لتحصيل الرسوم على الصادرات من البضائع، وآخر لتحصيل المتحصلات من متأخرات التجار من الرسوم، ويتقاضى كل منهم حوالى ٦٠٠ قرش في الشهر، بالإضافة إلى صراف خاص بتحصيل رسوم مرور السفن والمراكب – الفارغة – بالهويس، ويتقاضى راتبا، يقدر بنحو ٦٠٠ قرش، وقد عرف هؤلاء الصيارفة الأربعة باسم "صيارفة" تحصيلرارية"[٧٨]. ومن ناحية أخرى، كان هناك صراف واحد فقط في كل فرع من فروع الجمارك الأخرى[٧٩]. وأحيانا ولكثرة الأشغال، كان يتم تعيين مساعد في تلك الفروع، كما حدث عند تعيين مساعد للصراف في جمرك دمياط، بماهية تقدر بنحو ٣٠٠ قرش في الشهر[٨٠].

١١– وظيفة المخزنجية:

اقتصر عمل المخزنجية على حفظ البضائع التجارية بمخازن جمرك العموم [٨١]. ويرأس هؤلاء المخزنجية ويشرف عليهم "باش مخزنجي"، ويتقاضى راتبا شهريا يقدر بنحو ٣٠٠٠ قرش، ويساعده عدد اثنين مخزنجية – مخزنجى ثان – ويتقاضى كل منهما ١٢٥٠ قرشا في الشهر، بالإضافة إلى عدد ٨ مخزنجية – أنفار – ويتقاضى الواحد منهم ١٠٠٠ قرش في الشهر. كما تم تعيين مخزنجي يعرف باسم "مخزنجي الملكية" وهو خاص بمخازن وبضائع الدوائر والأسرة المالكة، ويتقاضى راتبا شهريا

(٧٧) نفسه، ص٣٣.

(٧٨) دار الوثائق القومية: ديوان معية سنية، قيد الأوامر واللوائح والقرارات والمنشورات، سجل مسلسل رقم س/٢/٣٣/١، صورة قرار بشأن ترتيب خدمة الجمارك، بتاريخ ٢٩ ربيع آخر ١٢٨٢هـ – ٢١ سبتمبر ١٨٦٥م، ص٥٩.

(٧٩) دار الوثائق القومية: ديوان مجلس خصوصي، القرارات واللوائح الصادرة، سجل رقم س/٨/٨/١١، صورة قرار بشأن ترتيب ماهيات خدمة الجمارك ، بتاريخ ٤ جماد أول ١٢٨٢هـ – ٢٥ سبتمبر ١٨٦٥م، ص٣٤ – ٣٥.

(٨٠) دار الوثائق القومية: ديوان الداخلية، قيد الأوامر الكريمة الصادرة لنظارة الداخلية، سجل مسلسل رقم ل/٩/٢٤/٣١، صورة أمر كريم للداخلية ، بتاريخ ٣ جماد ثان ١٢٨٦هـ – ١٠ سبتمبر ١٨٦٩م، ص٢٩.

(٨١) دار الوثائق القومية: ديوان مجلس خصوصي، صادر الدواوين ، سجل مسلسل رقم س /٧/٢/١١، جواب بختم سعادة المستشار إلي الداخلية ، بتاريخ ١٣ صفر ١٢٨٩هـ – ٢٢ أبريل ١٨٧٢م، ص٥٥.

يقدر بنحو ٨٠٠ قرش [٨٢].

ومن ناحية أخرى ، لم تكن وظيفة المخزنجي موجودة بكل فروع الجمارك، فلم يوجد بجمرك السويس أو باب النصر أو القصير مخزنجية، وإنما كان هناك مخزنجي واحد فقط في جمرك دمياط، ويتقاضى ١٥٠ قرشا في الشهر[٨٣].

وقد قامت مصلحة الجمارك بتأمين تلك المخازن، بتعيين ثلاثة أنفار من الجهادية "بلطة جية" ، ويتقاضى الواحد منهم راتبا شهريا يقدر بنحو ٢٠٠ قرش. كما وضعت تلك المخازن تحت إشراف اثنين من الملاحظين، ويتقاضى الملاحظ الواحد حوالي ١٠٠٠ قرش في الشهر[٨٤].

١٢- وظيفة الفرازين:

تعد وظيفة الفراز من الوظائف المستحدثة لمصلحة عموم الجمارك ، حيث لم يشمل قرار التأسيس للمصلحة تعيين فرازين لها بين موظفيها. فطالب أمين عموم المصلحة بتعيين ثلاثة فرازين، وذلك لشدة الحاجة إليهم [٨٥]. واقتصرت وظيفة الفراز على فرز ما يرد من بضائع لمخازن الجمرك وخاصة الأخشاب [٨٦]. وبعد فرز تلك البضائع والأصناف ، يضع الفراز خاتمه عليها، ويعد مسئولا عن كل ما يبديه نحو تلك البضائع[٨٧]. وحصل الفراز على راتب شهري يقدر بنحو ٤٠٠ قرش، وخضع الفراز لإشراف "باش مخزنجي" المخازن [٨٨] . كما تم تعيين فراز مخصوص للأخشاب بجمرك دمياط[٨٩].

---

(٨٢) نفسه، القرارات واللوائح الصادرة، سجل رقم س/٨/٨/١١، قرار صادر بشأن ترتيب ماهيات خدمة الجمارك، بتاريخ ٤ جماد أول ١٢٨٢هـ – ٢٥ سبتمبر ١٨٦٥م، ص٣٧.

(٨٣) نفسه، صادر الدواوين، سجل مسلسل رقم س/١/٢/١١، جواب بختم سعادة المستشار إلى ديوان الداخلية، بتاريخ ٣ جماد ثان ١٢٨٢هـ – ٢٤ سبتمبر ١٨٦٥م، ص٥٧.

(٨٤) نفسه، القرارات واللوائح الصادرة، سجل مسلسل رقم س/٨/٨/١١، قرار صادر بشأن ترتيب ماهيات خدمة الجمارك، بتاريخ ٤ جماد أول ١٢٨٢ هـ – ٢٥ سبتمبر ١٨٦٥م، ص٣٣.

(٨٥) نفسه، سجل مسلسل رقم س/١٢/٨/١١، قرار المجلس الخصوصي الصادر ، بتاريخ ١٩ ربيع ثان ١٢٨٥هـ – ٩ أغسطس ١٨٦٨م، ص٥٦.

(٨٦) دار الوثائق القومية: ديوان الداخلية، سجلات وارد المجالس، سجل رقم ل/٤/٣١/٣١، صورة خطاب وارد من المجلس الخصوصي للداخلية، بتاريخ ١٩ محرم ١٢٨٣هـ – ٣ يونيو ١٨٦٦م، ص ١٧.

(٨٧) أحمد الشربيني، المرجع السابق، ص١٣٥.

(٨٨) دار الوثائق القومية: ديوان مجلس خصوصي، صادر الدواوين والأقاليم والمحافظات والضبطيات، سجل رقم س/٧/١/١١، جواب بختم سعادة المستشار إلى أمين عموم الجمارك، بتاريخ ٩ صفر ١٢٨٣هـ – ٢٣ يونيو ١٨٦٦م، ص١٣.

(٨٩) دار الوثائق القومية: ديوان الداخلية، سجلات وارد المجالس، سجل مسلسل رقم ل/١٢/٣١/٣١، خطاب وارد من المجلس الخصوصي للداخلية، بتاريخ ٧

١٣ – وظيفة الجساس:

تعد وظيفة الجساس من الوظائف الجديدة أيضا والمستحدثة، والتي لم يشملها قرار تأسيس المصلحة. واختص الجساس بالكشف على البراميل الواردة للجمرك أو الصادرة منه، والتي تحوى مواد سائلة مثل: الزيوت أو النبيذ أو غير ذلك، وذلك بواسطة آلة المجس، وذلك للتأكد من حقيقة ما تحويه تلك البراميل، حيث دأب بعض المهربين على تهريب أشياء أخرى داخل تلك البراميل(٩٠). وقد خصص للجساس راتب شهري يقدر بنحو ١٠٠٠ قرش، حتى تغنيه عن الرشوة من المهربين(٩١).

١٤–وظيفة النشنجية:

يقصد بالنشنجي "أي واضع العلامات" (٩٢) ،هو الشخص الذي يقوم بعملية الترقيم للبالات وإثبات وزنها عليها والجهة الآتية منها، وغير ذلك (٩٣). وقد تم تعيين ٢١ نشنجياً بجمرك العموم، ويتقاضى الواحد منهم راتبا شهريا يقدر بنحو ٣٥٠ قرشا (٩٤). ومن ناحية أخرى تم تعيين نشنجي واحد بكل من جمرك السويس ودمياط، ويتقاضى الأول راتبا يقدر بنحو ٢٠٠ قرش، بينما حصل الثاني على راتب يقدر بنحو ٧٥ قرشا في الشهر (٩٥) . وهكذا اختلفت رواتب النشنجية من مكان إلى آخر حسب حجم واتساع دائرة الأعمال.

١٥– وظيفة الإستفجية:

يقصد بالإستفجية، الأشخاص الذين يقومون بوضع البضائع فوق بعضها البعض(٩٦).

محرم ١٢٨٩هـ – ١٧ مارس ١٨٧٢م، ص٣١.

(٩٠) دار الوثائق القومية: محافظ الوقائع المصرية، محفظة رقم ٥، الوقائع المصرية، العدد رقم ٤١٠، بتاريخ ١٣ ربيع أول ١٢٨٨هـ – ١ يونيه ١٨٧١م.

(٩١) دار الوثائق القومية: ديوان معية سنية، صادر الأوامر الكريمة للدواويين والأقاليم والمحافظات، سجل مسلسل رقم س/١/٢٦/٥٥، أمر كريم إلى ناظر المالية، بتاريخ غرة ربيع أول ١٢٨٨هـ – ٢١ مايو ١٨٧١م، ص٥٧.

(٩٢) نفسه، صادر الأوامر العليا إلى المجالس والدواوين والأقاليم والمحافظات، سجل رقم س/١/١/٢٥، صورة أمر كريم إلى أمين جمرك الإسكندرية، بتاريخ ٢٨ شوال ١٢٨١هـ – ٢٦ مارس ١٨٦٥م، ص٣٩.

(٩٣) د. أحمد الشربيني، المرجع السابق، ص١٣٨.

(٩٤) دار الوثائق القومية: ديوان مجلس خصوصي، القرارات واللوائح الصادرة، سجل رقم س/١١/٨/٨، قرار صادر بشأن ترتيب ماهيات خدمة الجمارك، بتاريخ ٤ جماد أول ١٢٨٢هـ– ٢٥ سبتمبر ١٨٦٥م، ص٣٤.

(٩٥) نفسه، سجل رقم س/١١/٨/١٠، قرار صادر، بتاريخ ٤ جماد أول ١٢٨٣هـ – ١٤ سبتمبر ١٨٦٦م، ص٢.

(٩٦) دار الوثائق القومية: ديوان معية سنية، صادر الأوامر العليا إلى المجالس والدواوين والأقاليم والمحافظات، سجل مسلسل رقم س/١/١/٢٥، أمر كريم إلى أمين جمرك الإسكندرية، بتاريخ ٢٨ شوال ١٢٨١هـ – ٢٦ مارس ١٨٦٥م، ص٣٩.

وقد تم تعيين ٢٠ استفجيا بمصلحة عموم الجمارك، ويتقاضى الفرد منهم حوالى ٣٥٠ قرشا في الشهر(٩٧).

١٦-وظيفة الجاويشية:

ضمت المصلحة بين موظفيها أربع جاويشية، وكان الأول والثاني والثالث يتقاضى كل منهم راتبا يقدر بنحو ٤٠٠ قرش في الشهر، بينما حصل الرابع على راتب يقدر بنحو ٢٥٠ قرشا في الشهر(٩٨). واقتصر عمل الجاويشية على الإخبار عن ورود السفن والمراكب والبضائع إلى الأرصفة، ومرافقة المثمنين لتلك البضائع أثناء تأدية عملهم(٩٩).

١٧-وظيفة القواصة:

ضمت المصلحة بين موظفيها عدد كبير من القواصة – حارس- وقد ترأس هذه المجموعة اثنين قواصة اغاسي، وقد حصل كل منهما على راتب يقدر بنحو ٥٠٠ قرش في الشهر، كما تم تعيين عدد ٢٠ قواصا ترك، براتب للفرد يقدر بنحو ٢٥٠ قرشا في الشهر(١٠٠).

واقتصرت وظيفة القواصة على حراسة سواحل الجمرك، وذلك لمنع عمليات تهريب البضائع من الرسوم الجمركية (١٠١)، وفي الوقت نفسه كانوا يعملون على تسهيل حركة مرور البضائع التجارية بالجمرك، وعدم تكديسها من أجل راحة التجار، مع مراقبة تلك البضائع(١٠٢). كما اختص البعض منهم بمراقبة أبواب الجمرك، وتم تعيين اثنين من القواصة بوظيفة "مأمورين أبواب" براتب شهري للفرد يقدر بنحو ٥٠٠ قرش، وهكذا بلغ مجموع عدد قواصة عموم

(٩٧) دار الوثائق القومية: ديوان مجلس خصوصي، القرارات واللوائح الصادرة، سجل رقم س/٨/٨/١١، صورة قرار صادر بشأن ترتيب ماهيات خدمة الجمارك، بتاريخ ٤ جماد أول ١٢٨٢هـ – ٢٥ سبتمبر ١٨٦٥م، ص٣٤.

(٩٨) نفسه، ص٣٣.

(٩٩) نفسه، سجل رقم س/١٠/٨/١١، صورة قرار بشأن ترتيب ماهيات خدمة الجمارك ، بتاريخ ١٣ ربيع أول ١٢٨٤هـ – ١٥ يونيو ١٨٦٧م، ص١٧١.

(١٠٠) دار الوثائق القومية: ديوان مجلس خصوصي، القرارات واللوائح الصادرة، سجل رقم س/٨/٨/١١، صورة قرار صادر، بتاريخ ٤ جماد أول ١٢٨٢هـ – ٢٥ سبتمبر ١٨٦٥م، ص٣٥.

(١٠١) دار الوثائق القومية: ديوان معية سنية، وارد الافادات والتحريرات من الأقاليم والمحافظات والدواوين، سجل مسلسل رقم س/١/٢١/٧٧، صورة إفادة واردة من أمين عموم الجمارك المصرية، بتاريخ ٧ محرم ١٢٨٦هـ – ١٩ أبريل ١٨٦٩م، ص٥.

(١٠٢) نفسه، صادر الأوامر العليا إلى المجالس والدواوين والأقاليم والمحافظات، سجل مسلسل رقم س/١/١/٢٩، أمر كريم إلى محافظة الإسكندرية ، بتاريخ ١٩ شعبان ١٢٨٢هـ– ٧ يناير ١٨٦٦م، ص١٠٤.

الجمارك حوالى ٢٤ قواصاً[١٠٣].

ومن ناحية أخرى، اختلف عدد القواصة و رواتبهم في جمرك العموم عن باقي فروع المصلحة، فبينما بلغ عددهم في العموم حوالي ٢٤ قواصاً، كان عددهم في جمرك السويس حوالي اثنين، وقدر راتب الفرد منهم بحوالي ٢٨٠ قرشا في الشهر٠ وبلغ عدد القواصة في جمرك باب النصر ثلاث، وقد حصل الأول والثاني وهم من القواصة الترك على راتب يقدر بنحو ٢٥٠ قرشا في الشهر، بينما حصل الثالث – قواص عرب – على راتب يقدر بنحو ١٠٠ قرش٠ بينما خلا جمرك دمياط والقصير منهم[١٠٤].

١٨–وظيفة الغفر:

لقد ضمت مصلحة العموم وفروعها إلى موظفيها عدد ضخم من الغفر البرابرة، فقد تم تعيين شيخا للغفر وذلك للإشراف عليهم، براتب شهري يقدر بنحو ٣٥٠ قرشا، بالإضافة إلى غفير ثاني (ايكنجي) يعمل مساعداً له، براتب ٢٥٠ قرشا في الشهر، بالإضافة على عدد ١٣٠ غفيرا – نفر – يقدر راتب الفرد منهم بحوالي ١٥٠ قرشا في الشهر [١٠٥].

ولقد تعددت مهام ووظائف الغفر في مصلحة الجمارك، فمنهم من تعين لحراسة وغفارة أبواب الجمرك[١٠٦]، ومنهم من اختص بالتحفظ على البضائع حال دخولها وخروجها[١٠٧]. كما اختص البعض منهم بالقيام بالدوريات البحرية من خلال الفلوكة المخصصة للحراسة والضبط[١٠٨]، ومنهم من أقام في نقاط حراسة ببعض جهات الجمرك وعلى طول السواحل سواء في جهات الرمل والعجمي

---

(١٠٣) دار الوثائق القومية: ديوان مجلس خصوصي، القرارات واللوائح الصادرة، سجل رقم س/١١/٨/١٠، صورة قرار صادر للداخلية، بتاريخ ٢٤ ربيع ثان ١٢٨٤هـ – ٢٥ أغسطس ١٨٦٧م، ص٤٣.

(١٠٤) نفسه، سجل مسلسل رقم س/١١/٨/٨، صورة قرار صادر بشأن ترتيب ماهيات خدمة الجمارك، بتاريخ ٤ جماد أول ١٢٨٢هـ – ٢٥ سبتمبر ١٨٦٥م، ص٣٤ – ٣٥.

(١٠٥) نفسه، ص٣٤.

(١٠٦) دار الوثائق القومية: ديوان الداخلية، سجلات وارد الدواوين، سجل مسلسل رقم ل/٣١/٢٥/٢٦، صورة خطاب وارد من أمين عموم الجمارك للديوان، بتاريخ ٩ محرم ١٢٨٦هـ – ٢١ أبريل ١٨٦٩م، ص٦٧.

(١٠٧) دار الوثائق القومية: ديوان معية سنية، صادر الأوامر الكريمة للدواوين والأقاليم والمحافظات، سجل مسلسل رقم س/١/٥٥/٢٣، أمر كريم إلى ديوان المالية، بتاريخ ١٧ شعبان ١٢٨٢هـ – ٥ يناير ١٨٦٦م، ص١٤٤.

(١٠٨) دار الوثائق القومية: ديوان الداخلية، قيد الأوامر الكريمة، سجل مسلسل رقم ل/٣١/٢٤/٧، صورة أمر كريم وارد للديوان ، بتاريخ غرة ذو الحجة ١٢٨٥هـ – ١٥ مارس ١٨٦٩م، ص٢٠.

وغيرهما[١٠٩]، وذلك لمنع عمليات التهريب، وخاصة الحشيش والبارود والدخان وغيره من الممنوعات[١١٠].

١٩-وظيفة عساكر الجهادية البحرية:

انقسم عساكر البحرية إلى قسمين، القسم الأول: خاص بتأمين الهويس وسواحل الجمارك عن طريق القيام بالدوريات البرية، وقد تعيين لهذا القسم ربع ريس ويتقاضى راتبا شهريا يقدر بنحو ٢٥٠ قرشا، بالإضافة إلى تعيين ربع ريس مساعد براتب ٢٠٠ قرش، بالإضافة إلى عدد ١٨ عسكري- نفر- بحرى، يتقاضى النفر منهم ١٧٥ قرشا في الشهر. أما القسم الثاني: فهو خاص بالفلوكة البحرية، وقد اختص هؤلاء بقيادة الفلوكة البحرية، للقيام بالدوريات الأمنية البحرية في المياه، وقد تعين لهذه المراكب، ثلاثة عساكر بحرية بوظيفة ربع ريس ويتقاضى الواحد منهم ٢٠٠ قرش في الشهر، بالإضافة إلى عدد ١٤ نفرا من العساكر البحرية[١١١].

ومن ناحية أخرى، قامت الفلوكة أو المراكب البحرية بوظيفتين، الأولى: هي القيام بالدوريات الأمنية والمرور ومنع عمليات التهريب، وقد تعين لهذه الفلوكة أو لهذه المهمة، ربع ريس وأربعة أو خمسة من البحارة[١١٢]. والمهمة الثانية: هي التوجه للمراكب أو السفن لحصر مشحوناتها من البضائع، وقد خصص لهذه الفلوكة أو المهمة ربع ريس واثنين من العساكر البحرية[١١٣]. وقد وضعت تلك المراكب عموما تحت إدارة معاون وكشاف الجمرك، وذلك لحصر مشحونات السفن أو مقاومة عمليات التهريب[١١٤]. وقد تم عمل أكشاك خشبية

---

(١٠٩) دار الوثائق القومية: ديوان مجلس خصوصي، صادر الدواوين والأقاليم والمحافظات والضبطيات، سجل رقم س/١٣/١/١١، جواب بختم المستشار إلى الداخلية، بتاريخ ١٦ ربيع أول ١٢٨٩هـ – ٢٤ مايو ١٨٧٢م، ص٩١.

(١١٠) الوقائع المصرية، العدد رقم ٤٦٦، بتاريخ ١٧ جماد أول ١٢٨٩هـ– ٢٣ يوليه ١٨٧٢م.

(١١١) دار الوثائق القومية: ديوان معية سنية، قيد الأوامر واللوائح والقرارات والمنشورات، سجل مسلسل رقم س/٢/٣٣/١، صورة قرار بشأن ترتيب خدمة الجمارك ، بتاريخ ٢٩ ربيع آخر ١٢٨٢هـ – ٢١ سبتمبر ١٨٦٥م، ص٥٧.

(١١٢) دار الوثائق القومية: ديوان الداخلية، قيد الأوامر الكريمة لنظارة الداخلية ، سجل مسلسل رقم ل/٦/٢٤/٣١، صورة أمر كريم للديوان، بتاريخ ١٩ ذو الحجة ١٢٨٤ هـ – ١٢ أبريل ١٨٦٨ م، ص٤٥.

(١١٣) نفسه، سجل رقم ل/١٠/٢٤/٣١، صورة أمر كريم لديوان الداخلية، بتاريخ غرة صفر ١٢٨٧هـ – ٣ مايو ١٨٧٠م، ص٩.

(١١٤) دار الوثائق القومية: ديوان مجلس خصوصي، القرارات واللوائح الصادرة، سجل مسلسل رقم س/١٣/٨/١١، صورة قرار صادر إلى أمين الجمارك، بتاريخ ١٧ محرم ١٢٨٦هـ – ٢٩ أبريل ١٨٦٩م، ص١٣.

لعساكر الفلوكة، للإقامة بها في مناطق دورياتهم(١١٥).

ومن ناحية أخرى، اهتمت مصلحة عموم الجمارك بفروعها الأخرى، فخصصت فلوكة للدورية في جمرك الإسماعيلية وأخرى في دمياط(١١٦). كما تم شراء فلوكتين جديدتين للميري، خصصتا للدورية والطواف في جمرك بورسعيد(١١٧).

٢٠-وظيفة سقاء وفراش المصلحة:

لقد تم تعيين سقاء لجلب المياه العذبة لمصلحة العموم براتب شهري يقدر بنحو ١٥٠ قرشا. كما تم تعيين فراش للمصلحة براتب ١٥٠ قرشا في الشهر(١١٨).

٢١-وظيفة كتاب مصلحة الجمارك :

تولى الأعمال الإدارية والكتابية للمصلحة مجموعة من الكتاب، وكان يرأس هذا الجهاز الكتابي "الباش كاتب" ، وكان يتقاضى راتبا شهريا يقدر بنحو ٢٥٠٠ قرش، ويعاونه الكنجي – الكاتب الثاني– ويتقاضى راتبا يقدر بنحو ١٢٥٠ قرشا. وانقسم باقي الكتاب إلى عدة أقسام وهم على النحو التالي:

أولا: كتاب اليومية:

يتكون قسم كتاب اليومية من كاتبين لتسجيل اليومية، فكان الأول يتقاضى راتبا شهريا يقدر بنحو ٦٥٠ قرشا، والثاني حصل على راتب يقدر بنحو ٤٠٠ قرش، وذلك حسب درجته(١١٩). واختص كتاب اليومية بقيد أو تسجيل الشحنات أو البضائع الواردة والصادرة يوما بيوم، مع تسجيل اسم التاجر وبيان الأصناف التي يتم شحنها وأسماء الوابورات والمراكب التي يتم الشحن عليها (١٢٠).

ثانيا: كتاب المنافستو:

يتكون هذا القسم من خمسة كتاب على

---

(١١٥) دار الوثائق القومية: ديوان معية سنية، صادر الأوامر الكريمة للدواوين والأقاليم والمحافظات، سجل رقم س/١/٥٥/٢٥، أمر كريم إلى ديوان الداخلية، بتاريخ غرة صفر ١٢٨٧هـ – ٣مايو ١٨٧٠م، ص١٠٦.

(١١٦) نفسه، سجل رقم س/١/٥٥/٢٤، أمر كريم إلى الداخلية، بتاريخ غرة صفر ١٢٨٦هـ – ١٣مايو ١٨٦٩م، ص٧٧.

(١١٧) دار الوثائق القومية: ديوان الداخلية، سجلات وارد المجالس ، سجل رقم ل/٣١/٣١/٨، صورة قرار وارد من المجلس الخصوصي للداخلية، بتاريخ ٢٩ ربيع ثان ١٢٨٥ هـ – ١٩ أغسطس ١٨٦٨م، ص٢٣.

(١١٨) دار الوثائق القومية: ديوان مجلس خصوصي، القرارات واللوائح الصادرة، سجل رقم س/١١/٨/٨، صورة قرار بشأن ترتيب ديوان عموم الجمارك ، بتاريخ ٤ جماد أول ١٢٨٢هـ – ٢٥ سبتمبر ١٨٦٥م، ص٣٣، ٣٤.

(١١٩) نفسه، ص٣٢.

(١٢٠) نفسه، سجل رقم س/١١/٨/١٠، صورة قرار صادر، بتاريخ ١٣ ربيع أول ١٢٨٤هـ – ١٥ يوليو ١٨٦٧م، ص١٦٧.

النحو التالي: الكاتب الأول ويتقاضى راتبا شهريا يقدر بنحو ١٢٥٠ قرشا، بينما حصل الثاني على ١٠٠٠ قرش، والكاتب الثالث والرابع حصل كل منهما على ٧٥٠ قرشا في الشهر، وحصل الكاتب الخامس على ٣٥٠ قرشا في الشهر(١٢١).

واختص كتاب المنافستو – الشهادات– بتسجيل المنافستو المقدم من القومبانيات – الشركات– أو من قبودنات مراكب الشراع الغير تابعين إلى الشركات ، بمقدار مشحوناتهم ومطابقتها بجريدة الشحنة، مع تسجيل كافة البيانات الخاصة بالشحنة، من أسماء التجار وأصحاب البضاعة ومقدارها ونوعها، وكذلك قيد منافستات البضائع الواردة من الدولة العثمانية وخالصة الجمرك(١٢٢).

ثالثا: كتاب الرفاتي:

يتكون هذا القسم من أربعة كتاب وهم على النحو التالي: الكاتب الأول ويتقاضى راتبا شهريا يقدر بنحو ٦٠٠ قرش، بينما حصل الكاتب الثاني كاتب جمرك الكارستة على راتب يقدر بنحو ٥٠٠ قرش، وحصل الكاتب الثالث كاتب أسكلة – أرصفة – عموم الجمارك على ٤٥٠ قرشا، وحصل الكاتب الرابع على ٤٠٠ قرش شهري (١٢٣).

واختص هذا القسم من الكتاب بقيد وتسجيل البضائع التي ترد مع التجار برفاتي، وكذلك قيد الأخشاب التي ترد برفاتي معهم وتسجيل أنواعها، وكذلك تسجيل أنواع البضائع الأخرى كل صنف علي حده ، كما قاموا بتسجيل الشهادات أو الرفاتي التي تستحق الجمرك عليها، أما الرفاتي المختومة أو المعفاة من الرسوم فهذه يتم تسجيلها في قسم آخر (١٢٤).

رابعا: كتاب متحصلات الصادر:

ويتكون هذا القسم من خمسة كتاب وهم على النحو التالي: الكاتب الأول وكان يتقاضى راتبا شهريا يقدر بنحو ٧٥٠ قرشا، والثاني حصل على راتب يقدر بنحو ٦٥٠ قرشا، والكاتب الثالث على ٤٠٠ قرش، والرابع ٣٠٠ قرش، في حين حصل الكاتب الخامس على

(١٢١) نفسه، سجل رقم س/١١/٨/١١، صورة قرار صادر، بتاريخ ٤ جماد أول ١٢٨٢هـ – ٢٥ سبتمبر ١٨٦٥م، ص٣٢.

(١٢٢) نفسه، سجل رقم س/١٠/٨/١١، صورة قرار صادر، بتاريخ ١٣ ربيع أول ١٢٨٤هـ– ١٥ يوليو ١٨٦٧م، ص١٦٨.

(١٢٣) نفسه، سجل رقم س/٨/٨/١١، صورة قرار صادر بشأن ترتيب ماهيات خدمة الجمارك ، بتاريخ ٤ جماد أول ١٢٨٢هـ– ٢٥ سبتمبر ١٨٦٥م، ص٣٢.

(١٢٤) نفسه، سجل رقم س/١٠/٨/١١، صورة قرار صادر، بتاريخ ١٣ ربيع أول ١٢٨٤هـ – ١٥ يوليو ١٨٦٧م، ص١٧٠.

راتب ٢٠٠ قرش في الشهر[١٢٥].

واختص كتاب هذا القسم بقيد الرسوم التي يتم تحصيلها على البضائع المصدرة للخارج. حيث يقوم الكتاب بقيد وتسجيل البضائع الصادرة ومتحصلات الأرضية، فيسجلوا تاريخ وضع تلك البضاعة، وعدد طرودها وبيان أنواعها، والمخازن أو الأرضية الموضوعة عليها، وكذلك قيد أسماء الجاويشية المبلغين عنها، وتاريخ التصدير، ومدة المكوث بالجمرك، ومدة السماح والزيادة المقتضى أخذ وتحصيل رسوم عوائد أرضية عليها. كما يقومون بقيد متحصلات الكارستة يوما بيوم، مع بيان الذي يتحصل جمركه نقدي، والذي أخذ جمركه صنف عين بالثمن والعدد وحكم المثمن، كما قاموا بقيد متحصلات الأوناش التي تستخدم في رفع البضائع الثقيلة، وكذلك قيد رسوم متحصلات جمارك وأرضية الخضار وغير ذلك [١٢٦].

خامسا : كتاب متحصلات الوارد :

ويتكون هذا القسم من ١٢ كاتبا وهم على النحو التالي: حصل الكاتب الأول والثاني والثالث على راتب شهري لكل منهما بلغ ٧٥٠ قرشا للفرد، في حين حصل ستة كتاب على ٤٥٠ قرشا للفرد كل شهر، وخصصا من كتاب متحصلات الوارد، كاتب لقيد أجرة الشيالين أو العتالين، وحصل على راتب يقدر بنحو ٣٠٠ قرش، كما خصص كاتبان لقيد وضبط وربط البضائع، وكان الواحد منهما يتقاضى حوالى ٤٠٠ قرش شهري[١٢٧].

واقتصرت وظيفة كتاب متحصلات الوارد على تسجيل الرسوم التي يتم تحصيلها عن البضائع الواردة من الخارج، مع بيان أسماء التجار والشركات والوابورات الناقلة لها، وكذلك تسجيل كميات البضائع وأنواعها. ونظراً لكثرة البضائع الواردة على الجمارك والازدحام وشكوى التجار، اقتصر عمل هذا القسم على تسجيل البضائع الواردة التي سوف يتم تحصيل جمركها، أما البضائع الواردة خالصة الجمرك، فهذه يتحول عملها إلى جهة أخرى[١٢٨].

سادسا : كتاب تحريرات :

---

(١٢٥) نفسه، سجل رقم س/٨/٨/١١، صورة قرار صادر بشأن ترتيب ماهيات خدمة الجمارك، بتاريخ ٤ جماد أول ١٢٨٢هـ – ٢٥ سبتمبر ١٨٦٥م، ص٣٢.

(١٢٦) نفسه، سجل رقم س/١٠/٨/١١، صورة قرار صادر بشأن ترتيب ماهيات خدمة الجمارك بتاريخ ١٣ ربيع أول ١٢٨٤ هـ – ١٥ يوليو ١٨٦٧م، ص١٧٠.

(١٢٧) نفسه، سجل رقم س/٨/٨/١١، صورة قرار بشأن ترتيب ديوان عموم الجمارك، بتاريخ ٤ جماد أول ١٢٨٢هـ – ٢٥ سبتمبر ١٨٦٥م، ص٣٣.

(١٢٨) نفسه، سجل رقم س/١٠/٨/١١، صورة قرار، بتاريخ ١٣ ربيع أول ١٢٨٤هـ– ١٥ يوليو ١٨٦٧م، ص١٧٠.

اقتصرت وظيفة كتاب التحريرات على قيد المخاطبات العربية والتركية الواردة والصادرة من وإلى عموم الجمارك، وقد بلغ عددهم حوالى تسعة كتاب بعموم الجمارك وهم على النحو التالي: كاتب تحريرات ومخاطبات تركى، ويتقاضى راتبا شهريا يقدر بنحو ٥٠٠ قرش، وكاتب تحريرات عربي ويتقاضى ٣٠٠ قرش ،وهناك كاتب عرف باسم "كاتب الاستحقاقات والمطلوبات من التجار" ويتقاضى راتبا شهريا يقدر بنحو ٤٠٠ قرش. كما خصص كاتب لتسليم الرفاتي للتجار، ويتقاضى أيضا ٤٠٠ قرش، كما خصص كاتب لأسكلة – أرصفة – الصادر وكاتب آخر لأرصفة البضائع الواردة، ويتقاضى كل منهما ٣٢٥ قرشا شهريا، كما خصص ثلاثة كتاب تحريرات عربي للهويس، يتقاضى الأول ٥٠٠ قرش، ويتقاضى الثاني والثالث ٤٠٠ قرش لكل منهما(١٢٩). كما كان من مهام كتاب التحريرات أيضا، قيد التلغرافات الواردة والصادرة من وإلى مصلحة عموم الجمارك(١٣٠).

ومن ناحية أخرى، اهتمت الحكومة بتنظيم فروع مصلحة الجمارك بتعيين من يلزم لهم من الموظفين. فعينت لجمرك السويس عدد من الموظفين وهم على النحو التالي: أمين الجمرك وكان يتقاضى راتبا شهريا يقدر بنحو ٢٠٠٠ قرش، ومعاون براتب ٧٠٠ قرش، وصراف براتب ٦٠٠ قرش، وعدد أربعة من الكتاب وهم: كاتب يومية المتحصلات براتب شهري يقدر بنحو ٦٠٠ قرش، وكاتب الرفاتي براتب ٤٥٠ قرشا، وكاتب الأرضية براتب ٤٠٠ قرش، وكاتب التحريرات براتب يقدر بنحو ٤٠٠ قرش. بالإضافة إلى عدد أربعة عتالين يتقاضى الواحد منهم ٢٢٥ قرشا، وكشاف براتب ٤٥٠ قرشا، ومثمن للبضائع براتب ٧٥٠ قرشا. وعدد خمسة من الجاويشية يقدر راتب الفرد منهم بحوالي ١٢٥ قرشا، وكذلك تم تعيين جاشنجي، براتب ٢٠٠ قرش، وقباني واحد براتب ٦٠٠ قرش، وعدد ٢ قواصة ترك، يقدر راتب القواص الواحد بحوالي ٢٨٠ قرشا في الشهر (١٣١) . وهكذا بلغ عدد موظفي جمرك السويس حوالي ٢٢ موظفا.

أما جمرك دمياط وهو من فروع المصلحة

(١٢٩) نفسه، سجل رقم س/٨/٨/١١، صـــورة قـــرار بشأن ترتيب ديوان عموم الجمارك، بتاريخ ٤ جماد أول ١٢٨٢هـــ – ٢٥ ســـبتمبر ١٨٦٥م، ص٣٢-٣٣.

(١٣٠) دار الوثائق القومية: ديوان الداخلية، ســـجلات وارد المجالس ، سجل مسلسل رقـــم ل/٢/٣١/٣١، صـــورة قرار المجلس الخصوص الوارد للديوان، بتاريخ ١٣ ذو القعدة ١٢٨٢هـــ – ٣٠ مارس ١٨٦٦م، ص٦٥.

(١٣١) دار الوثائق القومية: ديوان مجلس خصوصـــي، القرارات واللوائح الصادرة، سجل مسلســـل رقـــم س/٩/٨/١١، صورة قـــرار صـــادر، بتـــاريخ ١٦ محرم ١٢٨٣هـــ – ٣١ مايو ١٨٦٦م، ص١٤.

أيضا، فقد بلغ عدد موظفيه ٢٣ موظفا وهم على النحو التالي: رأس جمرك دمياط أمين الجمرك وحصل علي راتب شهري يقدر بنحو ٢٥٠٠ قرش، وحصل معاون الجمرك على ٤٠٠ قرش، وتعين صراف واحد براتب ٤٠٠ قرش، وقباني براتب ٣٠٠ قرش، ومخزنجي واحد براتب ١٥٠ قرشا، ومثمن للبضائع براتب ٣٥٠ قرشا، كما ضم جمرك دمياط عدد أربع نشنجية براتب ٧٥ قرشا للفرد الواحد، وكذلك ضم أربعة عتالين براتب ١٢٥ قرشا للعتال الواحد، كما ضم ثلاثة غفر براتب ٧٥ قرشا للغفير الواحد، كما تم تعيين مأمور براتب ٥٠٠ قرش، وسمسار للجلود براتب ٣٠٠ قرش. وعدد أربعة كتاب، حصل الأول والثاني على راتب يقدر بنحو ٤٠٠ قرش، في حين حصل الثالث والرابع على ٢٥٠ قرشا للفرد في الشهر.

أما جمرك باب النصر، فقد بلغ عدد موظفيه عند قرار تأسيس المصلحة حوالي ثمانية وهم: أمين الجمرك وحصل على راتب يقدر بنحو ١٥٠٠ قرش، وكاتبان يتقاضى الأول ٥٠٠ قرش والثاني ٣٥٠ قرشا، وكشاف ومثمن براتب ٣٥٠ قرشا لكل منهما، وعدد ٢ قواصة ترك براتب ٢٥٠ قرشا للفرد، وواحد قواص عرب براتب ١٠٠ قرش، وقباني براتب شهري ٤٠٠ قرش.

أما جمرك القصير، فبلغ عدد موظفيه سبعة وهم على النحو التالي: صراف الجمرك ويتقاضى راتبا يقدر بنحو ٤٠٠ قرش، وكاتب براتب ٥٠٠ قرش، وقباني براتب ٢٥٠ قرشا، وسمسار براتب ٢٠٠ قرش، وثلاثة بصاصين براتب ٧٥ قرشا للفرد، هذا بخلاف الجمارك المستجدة مثل بورسعيد والإسماعيلية والقنال(١٣٢).

والملاحظ في تشكيل الجمارك السابقة، اختلاف عدد موظفيها واختلاف الرواتب التي حصلوا عليها من جمرك إلى آخر، وذلك نظراً لأهمية الجمرك وكثرة إيراداته لكثرة توارد السفن والمراكب والبضائع عليه. فنجد أن أمين جمرك دمياط حصل على راتب شهري يقدر بنحو ٢٥٠٠ قرش، في حين حصل أمين جمرك السويس على ٢٠٠٠ قرش، وحصل أمين جمرك باب النصر على ١٥٠٠ قرش، في حين أن جمرك القصير لم يتعين أمين له وهكذا.

وقد بلغ عدد موظفي مصلحة الجمارك عموما، عند صدور قرار تأسيسها عام ١٢٨٢هـ – ١٨٦٥م، حوالي ٥٣٠ موظفا (١٣٣) . بإجمالي رواتب سنوية تقدر بنحو ٢٥٥٢٥

---

(١٣٢) بنفسه، ص١٤– ١٥.

(١٣٣) نفسه، سجل رقم س/٨/٨/١١، صورة قرار صادر بشأن ترتيب ماهيات خدمة الجمارك، بتاريخ ٤ جماد أول ١٢٨٢هـ – ٢٥ سبتمبر ١٨٦٥م، ص٣٥.

جنيها – ٥١٠٥ كيس– [١٣٤].

والملاحظ أن رواتب وماهيات موظفي مصلحة الجمارك كانت تزداد كل عام. فبلغت ماهيات المصلحة عموما عام ١٢٨٥هـ – ١٨٦٨م، حوالي ٢٧٥٨٥جنيها – ٥٥١٧ كيسا[١٣٥]. وزادت تلك الرواتب عام ١٢٨٦هـ – ١٨٦٩م، فبلغت حوالي ٢٧٨٦٥ جنيها [١٣٦]. وتساوت ماهيات عام ١٢٨٧هـ– ١٨٧٠م. مع ماهيات العام السابق ، حيث بلغت حوالي ٢٧٨٦٥ جنيها [١٣٧]. وارتفعت تلك الماهيات في ميزانية عام ١٢٨٨هـ–١٨٧١م، إلى حوالي ٢٨٣٠٥ جنيها (٥٦٦٠ كيسا)[١٣٨]. في حين ثبتت تلك المقررات أو الرواتب عند ٢٨٣٠٠ جنيه في ميزانية ١٢٨٩هـ–١٨٧٢م[١٣٩]. و ميزانية ١٢٩٠ هـ – ١٨٧٣م[١٤٠].

كما ارتفعت ماهيات موظفي الجمارك ارتفاعا كبيراً في ميزانية ١٢٩١هـ – ١٨٧٤م، حيث بلغت حوالي ٣٨٤٠٥جنيه (٧٦٨١ كيسا) [١٤١]. ووصلت إلى أعلى معدلاتها في عام ١٨٧٦م حيث بلغت حوالى ٥٨٢٣٤ جنيها [١٤٢].

وذلك يرجع إلى أن عدد العاملين بالجمارك لم يكن ثابتا، بل كان يزيد أحيانا لكثرة الأشغال وحسب حاجة العمل٠ فتم على سبيل المثال: تعيين ٣٤ موظفا بالجمارك بناءً على طلب أمين عموم المصلحة عام ١٨٦٨م [١٤٣].

---

(١٣٤) دار الوثائق القومية: ديوان معية سنية، صادر الأوامر العليا إلى المجالس والدواوين والأقاليم والمحافظات، سجل رقم س/١/١/٢٧، أمر كريم إلى ديوان الداخلية، بتاريخ ١١ جماد أول ١٢٨٢هـ – ٢ أكتوبر ١٨٦٥م، ص٦٣.

(١٣٥) وادي النيل، العدد رقم ٨، السنة الثالثة، بتاريخ غرة ربيع أول ١٢٨٦هـ – ١١ يونيه ١٨٦٩م، ص٣٦.

(136) G.Douin, Histoire du Regne Khedive I Smail, 1867- 1873. Tome ll, 1934, p.72.

(١٣٧) وادي النيل، العدد ١١، السنة الرابعة، بتاريخ ١٢ صفر ١٢٨٧م = ١٣ مايو ١٨٧٠م، ميزانية الخديوية الجليلة عام ١٢٨٧هـ – ١٨٧٠م، ص٤.

(١٣٨) دار الوثائق القومية: ديوان معية سنية، قيد الأوامر واللوائح والقرارات والمنشورات، سجل رقم س/١/٣٣/٨، صورة أمر كريم إلى ديوان الداخلية، بتاريخ ١٦ جماد أول ١٢٨٨هـ – ٣ أغسطس ١٨٧١م، ص١٥٣. أنظر أيضا: الجوانب ، العدد رقم ٥٤٠، بتاريخ ٢١ جماد آخر ١٢٨٨هـ – ٦ سبتمبر ١٨٧١م، وأيضا: محمد فهمى لهيطه، تاريخ مصر الاقتصادي في العصور الحديثة، مكتبة النهضة المصرية،١٩٤٤م ، ص٣٣٨.

(١٣٩) دار الوثائق القومية: ديوان معية سنية، قيد الأوامر واللوائح والقرارات والمنشورات، سجل رقم س/١/٣٣/٩، أمر كريم إلى ديوان المالية، بتاريخ ١٧ ربيع آخر ١٢٨٩هـ – ٢٤ يونيو ١٨٧٢م، ص٢٥.

(١٤٠) الوقائع المصرية، العدد رقم ٥١٠ ، بتاريخ ٤ صفر ١٢٩٠هـ – ١ أبريل ١٨٧٣م.

(١٤١) دار الوثائق القومية: الديوان الخديوي ، دفتر ميزانية الحكومة الخديوية وإيراداتها ومصروفاتها عام ١٢٩١هـ سجل رقم س/٢/١٣/١، ص٣.

(١٤٢) محمد فهمى لهيطه ، المرجع السابق، ص٣٦٧.

(١٤٣) دار الوثائق القومية: ديوان مجلس خصوصي، القرارات واللوائح الصادرة ، سجل رقم س/١١/٨/١٢، صورة قرار بختم سعادة المستشار،

كما تم تعيين ١١ موظفا ما بين كتاب ومعاونين عام ١٨٦٩م، وذلك لاتساع دائرة أشغال جمرك بورسعيد(١٤٤)، كما تم تعيين كاتب وقباني لجمرك السويس فوق المربوط أو المحدد(١٤٥)، وكذلك تم تعيين ١٢ قواصاً و ١٢ غفيراً لجمرك الإسكندرية، لزيادة الضبط والربط عام ١٨٦٩م (١٤٦) ، وهكذا.

ومن ناحية أخرى، انخفضت تلك المخصصات أو الماهيات انخفاضا حاداً بعد عزل الخديو إسماعيل، وذلك بسبب الاقتصاد في النفقات ، فتم عزل كثير من موظفي الجمارك، وقد بلغت ماهيات المصلحة عام ١٨٨٠م، حوالى ٢٨٥٨٥ جنيها فقط(١٤٧).

ثالثا: الدفاتر والأدوات اللازمة لمصلحة الجمارك:

أ- دفاتر فروع وعموم مصلحة الجمارك:

لقد نظمت هذه الدفاتر المتخصصة طريقة ونظام العمل في الجمارك عموما وهم على النحو التالي:

أولا: دفاتر فروع مصلحة الجمارك: وتنقسم إلى:

١-دفاتر أساكل المحمودية الثلاث: خصصت لأرصفة المحمودية المعدة للتصدير تسعة دفاتر على النحو التالي:

-ثلاثة دفاتر يومية: وذلك لقيد ما يتم شحنه يوما بيوم ، بأسماء التجار وبيان الأصناف التي يتم شحنها وأسماء الوابورات والمراكب التي يتم شحن البضائع بها.

- دفتر لقيد البضائع الصادرة ومتحصلات الأرضية: موضح به تاريخ وضع البضاعة وعدد طرودها، وبيان صنفها وأماكن وضعها، سواء على الأرصفة أو بالمخازن، وأسماء الجاويشية المبلغين عنها، وتاريخ التصدير، ومدة المكوث والسماح، ومدة الزيادة المقتضى أخذ رسوم أرضية عنها.

-دفتر يومية أرصفة الفحم: وهو خاص بقيد التاريخ الذي تحرر فيه تصدير الفحم من داخل الحكومة، وما يؤخذ من المراكب.

دفتر جريدة الفحم: وفيه يتم قيد الفحم

بتاريخ ١٩ ربيع ثان ١٢٨٥هـ – ٩ أغسطس ١٨٦٨م، ص٩٨.

(١٤٤) دار الوثائق القومية: ديوان معية سنية، صادر الأوامر العليا إلى المجالس والدواوين والأقاليم والمحافظات، سجل رقم س/١/١/٤٠، أمر كريم إلى ديوان الداخلية، بتاريخ ٢٧ شعبان ١٢٨٦هـ – ٢ ديسمبر ١٨٦٩م ، ص٢٦.

(١٤٥) نفسه، سجل رقم س/١/١/٣٢، أمر كريم إلى ديوان المالية، بتاريخ ٢٧ جماد أول ١٢٨٣هـ – ٧ أكتوبر ١٨٦٦م، ص١١٤.

(١٤٦) نفسه، وارد الإفادات والتحريرات من الأقاليم والمحافظات والدواوين، سجل مسلسل رقم س/١/٢١/٧٤ ، صورة إفادة واردة من أمين عموم الجمارك المصرية إلى المهردار، بتاريخ ٧ محرم ١٢٨٦هـ– ١٩ أبريل ١٨٦٩م، ص٤٥.

(147) G.Douin, op.cit, p.72.

الوارد بكل مركب أو وابور، وذلك لمطابقة الشحنة على المنافستو، كما يسجل بهذا الدفتر الشحنات الواردة على ذمة الميري ولا يحصل عليها رسوم.

– دفتر قيد التحريرات والمخاطبات الواردة للجمرك.

– دفتر قيد التحريرات والمخاطبات الصادرة من الجمرك.

– دفتر أهوسة المحمودية: ويتم فيه قيد ما يتم تحصيله من أموال نقدية أو يتم الإفراج عنه لدواوين ومصالح الحكومة يوميا لمدة شهر(١٤٨).

٢– دفاتر الكارستة: بلغت دفاتر الكارستة سبعة دفاتر، وهم على النحو التالي:

– دفتر يومية: وهو خاص بمتحصلات الكارستة على مدار شهر، سواء كانت نقود نقدية أو صنف عين، ويوضح بالدفتر الصنف والعدد والثمن، بعد تثمين مثمن الكارستة، ويرسل هذا الدفتر إلى مصلحة العموم كل شهر للمراجعة.

–دفتر سنوي: لقيد الأخشاب الواردة من الخارج بالمنافستو و الرفاتي.

–دفتر يومية: لقيد متحصلات الونشات عن أجرة البضائع الثقيلة التي يتم نقلها أو رفعها بالونشات، ويوضح بهذا الدفتر بيان الأجر السنوي للونش إن كان بالمقاولة أو بالاتفاق اليومي، وترسل هذه المتحصلات المثبتة بالدفتر آخر كل شهر لمصلحة العموم مع مستنداتها للمراجعة.

–دفتر جريدة: وذلك لقيد المشحونات التي ترد بكل مركب ووابور.

– دفتر يومية: لقيد البضائع الصادرة ومتحصلات الأرضية، موضح به تاريخ وضع البضاعة وعدد طرودها وصنفها ومحلات تخزينها، وأسماء الجاويشية المبلغين عنها، وتاريخ التصدير ومدة المكوث بالجمرك، ومدة السماح والزيادة المقتضى تحصل رسوم أرضية عليها.

–دفتر يومية: لقيد متحصلات الجمارك من الخضروات والبضائع المدفوع عنها رسومها من الجهات الواردة منها. كما يتم فيه تسجيل البضائع التي ترد للجمرك برفاتي من أصحابها ويستحق عليها الجمرك.

–دفتر لقيد المنافستات عن البضائع خالصة الرسوم الجمركية، الخاصة بالدولة العثمانية، وكذلك وابورات القومبانية العزيزية(١٤٩).

(١٤٨) دار الوثائق القومية: ديوان مجلس خصوصي، القرارات واللوائح الصادرة، سجل رقم س/١٠/٨/١١، قرار صادر عن بيان عملية وعمال ديوان عموم الجمارك وفروعها، بتاريخ ١٣ ربيع أول ١٢٨٤هـ – ١٥ يوليو ١٨٦٧م، ص١٦٦–١٦٩.

(١٤٩) نفسه، ص١٧٠.

ومن ناحية أخرى، تم تخصيص خمسة دفاتر لفروع الجمارك الأخرى وذلك لتنظيم العمل بها، سواء جمرك باب النصر أو السويس وجمرك القصير ودمياط والعريش وهم على النحو التالي: دفتر يومية متحصلات، ودفتر قيد الرفاتي الواردة، ودفتر قيد الرفاتي الصادرة، ودفتر قيد التحريرات الواردة، والدفتر الأخير خاص بقيد التحريرات الصادرة من الفروع للعموم والجهات(١٥٠).

ثانيا: دفاتر عموم مصلحة الجمارك: وتنقسم إلي

١- **ورشة الحسابات واليومية:** وتحتوي علي ثلاثة دفاتر علي النحو التالي:

– دفتر يومية الخصم والاضافة يومي وشهري للتجار ٠

– دفتر قيد المناقضات والاختلافات، عما يجدونه عند مراجعة حسابات الفروع٠

– دفتر قيد النقدية المتحصلة بطريق الامانة عن البضائع الصادرة أو الواردة يوميا، مع بيان اسم الشخص أو التاجر وميعاد الأمانة، وتاريخ صرفها لصاحبها أو توريدها بالخزانة بمقتضى أذن رسمي.

٢- **ورشة العهد والمطلوبات:** وتحتوى تلك الورشة على أربعة دفاتر نظمت العمل على النحو التالي:

–دفتر جريدة العهد عن الحسابات الجارية للتجار شهري وسنوي.

–دفتر قيد الموقوفات الخاصة بالتجار، عن البضائع التي يتم تصديرها أو توريدها، تحت إحضار الرفاتي عنها من جهاتها، على سبيل الأمانة، ويسجل بها أسماء أصحابها ومقدار الرسوم ومواعيد حضور شهادات الرفاتي، مع بيان ما أخذ عنه سند أو جمرك على سبيل الأمانة.

– دفتر قيد الموقوفات عن البضائع الواردة على ذمة الميري، مع بيان جهاتها كما سبق.

–دفتر جريدة المطلوبات المستحقة على التجار والجهات وخلافه، مع بيان مقدار المطلوب ومواعيد السداد.

٣-**ورشة متحصلات الوارد:** وتحتوى تلك الورشة على دفترين وهما على النحو التالي:

–دفتر يومية المتحصلات (شهري)، وهو قاصر على البضائع التي يتم تحصيل جمركها، أما البضائع خالصة الجمارك من جهاتها فلا تسجل به.

–دفتر قيد المسموحات (شهري وسنوي) عن

(١٥٠) دار الوثائق القومية: ديوان الداخلية، قيد الأوامر الكريمة، سجل رقم ل/٦/٢٤/٣١، صورة أمر كريم، وارد للديوان بشأن الإفادة الواردة من المجلس الخصوصي، بتاريخ ١٦ ربيع أول ١٢٨٤هـ – ١٨ يوليو ١٨٦٧م، ص١٧.

بضائع وحاجات القناصل وغيرهم، المعفاة من الرسوم الجمركية(١٥١).

ونظرا للازدحام الحاصل من التجار الأجانب وغيرهم، تم زيادة عدد الموظفين بتلك الورشة إلى أربعة وهم على النحو التالي: الكاتب الأول ويتقاضى راتبا شهريا يقدر بنحو ٧٥٠ قرشا، والكاتب الثاني حصل على ٥٠٠ قرش، بينما كان الكاتب الثالث والرابع، يتقاضى كل منهما مبلغ ٤٥٠ قرشا للفرد في الشهر (١٥٢).

٤- ورشة متحصلات الصادر: وتحتوى تلك الورشة على دفترين وهما على النحو التالي:

-دفتر يومية المتحصلات (شهري).

-دفتر قيد المسموحات والإعفاءات (شهري وسنوي) عن البضائع وحاجات القناصل وغيرهم(١٥٣).

وقد تم تخصيص ثلاثة كتاب لهذه الورشة، وذلك لكثرة الأشغال، ويتقاضى الكاتب الأول ٧٥٠ قرشا شهريا، والثاني ٦٥٠ قرشا، بينما حصل الكاتب الثالث على ٥٠٠ قرش في الشهر(١٥٤).

٥-ورشة المانفستات: وتضم تلك الورشة دفترين وهما على النحو التالي:

-دفتر قيد مانفستات البضائع الواردة على مراكب ووابورات الأوروبيين، والتي يؤخذ عنها الرسوم الجمركية.

-دفتر قيد مانفستات البضائع الواردة على وابورات القومبانية العزيزية ومراكب الشراع، الغير مستحقة عنها رسوم، أو المدفوع عنها الرسوم بجهاتها الواردة منها(١٥٥).

وقد ترتب لهذه الورشة سبعة كتاب وهم على النحو التالي: باشكاتب الورشة وحصل على راتب شهري يقدر بنحو ١٢٥٠ قرشا، وحصل الكاتب الثاني والثالث والرابع على راتب لكل منهما يقدر بنحو ١٠٠٠ قرش، بينما حصل الكاتب الخامس على راتب ٨٠٠ قرش، وحصل الكاتب السادس والسابع على راتب لكل منهما

(١٥١) دار الوثائق القومية: ديوان مجلس خصوصي، القرارات واللوائح الصادرة، سجل رقم س/١١/٨/١٠، صورة قرار صادر، بتاريخ ١٣ ربيع أول ١٢٨٤هـ – ١٥ يوليو ١٨٦٧م، ص١٧١.

(١٥٢) نفسه، سجل رقم س/١١/٨/١٢، قرار صادر بشأن ترتيب خدمة الجمارك، بتاريخ ١٣ جماد ثان ١٢٨٤هـ – ١٢ أكتوبر ١٨٦٧م، ص٧.

(١٥٣) نفسه، سجل رقم س/١١/٨/١٠، صورة قرار صادر، بتاريخ ١٣ ربيع أول ١٢٨٤هـ – ١٥ يوليو ١٨٦٧م، ص١٧٢.

(١٥٤) نفسه، سجل رقم س/١١/٨/١٢، قرار صادر بشأن ترتيب خدمة الجمارك، بتاريخ ١٣ جماد ثان ١٢٨٤هـ – ١٢ أكتوبر ١٨٦٧م، ص٧.

(١٥٥) نفسه، سجل رقم س/١١/٨/١٠، صورة قرار صادر، بتاريخ ١٣ ربيع أول ١٢٨٤هـ – ١٥ يوليو ١٨٦٧م، ص١٧٢.

يقدر بنحو ٧٥٠ قرشا شهريا(١٥٦).

٦- **ورشة تحريرات عربي وتركي:** وتنقسم إلى:

أ-عملية كتاب عربي: وتحتوى على دفتر للوارد وأخر للصادر.

ب-عملية كتاب تركي: وتحتوى على أربعة دفاتر على النحو التالي:

- دفتر قيد التلغرافات الواردة للمصلحة.
- دفتر قيد التلغرافات الصادرة من المصلحة.
- دفتر قيد تحريرات المكاتبات التركية الواردة للمصلحة.
- دفتر قيد تحريرات المكاتبات التركية الصادرة من المصلحة.

وهكذا ضمنت مصلحة عموم الجمارك ست ورش نظمت العمل بداخلها(١٥٧).

ومن ناحية أخرى، تم تخصيص مصروفات متنوعة للمصلحة، فتم تخصيص مبلغ ١١٥ جنيها وذلك لشراء أدوات الكتابة والأختام والأحبار اللازمة، كما تم تخصيص ١٠٠ جنيه لزوم الفحم والقهوة اللازمة لموظفي المصلحة، كما تم تخصيص ٢٠٥٥ جنيها تحت بند مصروفات أخرى متنوعة(١٥٨).

ب- الأدوات اللازمة لمصلحة عموم الجمارك :

اهتمت الحكومة بتوفير ما يلزم لمصلحة الجمارك، من مفروشات و مكاتب ومقاعد ودواليب وغير ذلك، بتكلفة سنوية بلغت حوالي ٢٦٩٠٦ قروش (١٥٩). كما وفرت تلك المفروشات لفروع المصلحة، سواء في جمرك بورسعيد أو السويس أو دمياط وغيرها (١٦٠).

ومن ناحية أخرى، وفرت الحكومة للمصلحة غرف أو أكشاك للإدارة، فوفرت أكشاك خشبية لموظفي أرصفة المحمودية للتواجد بها، بتكلفة بلغت ٢٦٠ جنيها(١٦١). كما

---

(١٥٦) نفسه، سجل رقم س/١٢/٨/١١، صورة قرار بشأن ترتيب خدمة الجمارك، بتاريخ ١٣ جماد ثان ١٢٨٤هـ – ١٢ أكتوبر ١٨٦٧م، ص٨.

(١٥٧) نفسه، سجل رقم س/١٠/٨/١١، صورة قرار صادر، بتاريخ ١٣ ربيع أول ١٢٨٤هـ – ١٥ يوليو ١٨٦٧م، ص١٧٢.

(١٥٨) دار الوثائق القومية: ديوان معية سنية، قيد الأوامر واللوائح والقرارات والمنشورات، سجل رقم س/١/٣٣/٦، صورة أمر كريم صادر لديوان الداخلية (بشأن ميزانية إيرادات ومصروفات خديوية مصر الجليلة عام ١٢٨٦هـ)، بتاريخ ٤ محرم ١٢٨٧هـ – ٦ أبريل ١٨٧٠م، ص١٢٩.

(١٥٩) دار الوثائق القومية: ديوان الداخلية، قيد الأوامر الكريمة، سجل رقم ل/٣١/٢٤/٧، أمر كريم إلى ديوان الداخلية، بتاريخ ١٩ محرم ١٢٨٥هـ – ١٢ مايو ١٨٦٨م، ص٦٩.

(١٦٠) دار الوثائق القومية: ديوان مجلس خصوصي، صادر الدواوين، سجل رقم س/١١/٢/٧، جواب بختم المستشار إلى ديوان عموم الجمارك، بتاريخ ٢٣ جماد ثان ١٢٨٩ هـ – ٢٨ أغسطس ١٨٧٢م، ص٣٣.

(١٦١) دار الوثائق القومية: ديوان معية سنية، صادر الأوامر العليا إلى المجالس والدواوين والأقاليم

قامت بإنشاء كشكين، لإقامة القواصة والغفر بجهة الرمل، بتكلفة بلغت ٢٥٥١ قرشا(١٦٢). ورفضت المصلحة أن يقيم موظفي جمرك الإسماعيلية في خيام لتأدية أشغالهم(١٦٣)، فأمرت الحكومة بإنشاء ثلاثة غرف خشبية بتكلفة بلغت حوالي ٤٦٥٠ قرشا (١٦٤).

وفي الوقت نفسه، قامت بإصلاح وترميم تلك الأكشاك الخشبية للحفاظ عليها من التلف، فأصلحت كشكين لجمرك الإسماعيلية ، بتكلفة بلغت ٧٠٤ قروش، لإقامة معاون وكشاف وغفراء الجمرك(١٦٥) . كما حرصت الحكومة على تسكين أو إقامة موظفي الجمارك وخاصة في المناطق البعيدة، مثل السويس بالقرب من الجمرك ، بإنشاء المحلات اللازمة لسكنهم (١٦٦).

واهتمت الحكومة بتطوير مصلحة الجمارك، وذلك من خلال تطوير موانئ الإسكندرية وغيرها، نظراً لكثرة البضائع المعدة للتصدير أو الواردة، والتي تضاعفت بصورة كبيرة في تلك الفترة(١٦٧).

فزودت الجمارك وفروعها بالمخازن اللازمة لتلك البضائع، فعملت على توسيع أبواب مخازن جمرك الإسكندرية، وإنشاء خط سكة حديد يربط بين تلك المخازن بعضها البعض(١٦٨). فزودت جمرك بورسعيد ببناء ما يلزمه من مخازن،

والمحافظات، سجل رقم س/١/١/٦٠، أمر كريم إلى ديوان الداخلية، بتاريخ ٩ شعبان ١٢٩٤هـ – ١٩ أغسطس ١٨٧٧م، ص٦٢.

(١٦٢) دار الوثائق القومية: ديوان مجلس خصوصي، صادر الدواوين والأقاليم والمحافظات والضبطيات، سجل رقم س/١١/١/١٠، جواب بختم الناظر إلي ديوان المالية، بتاريخ ٤ ذو الحجة ١٢٨٦هـ – ٧ مارس ١٨٧٠م، ص٤٦.

(١٦٣) دار الوثائق القومية: ديوان الداخلية، وارد المجالس ، سجل رقم ل/٣١/٣١/١٤، جواب بختم مستشار المجلس الخصوصي وارد للديوان، بتاريخ ١٨ صفر ١٢٩٠هـ – ١٧ أبريل ١٨٧٣م، ص٣١.

(١٦٤) دار الوثائق القومية: ديوان معية سنية، سجلات صادر الدواوين والأقاليم والمحافظات، سجل مسلسل رقم س/ ١/٣/٢٤، جواب بختم الناظر إلى المجلس الخصوصي، بتاريخ ٣ جماد ثان ١٢٩٠ هـ – ٢٩ يوليو ١٨٧٣م، ص١٧٨.

(١٦٥) دار الوثائق القومية: ديوان الداخلية، سجلات وارد المجالس ، سجل رقم ل/٣١/٣١/١١، صورة خطاب بختم مستشار المجلس الخصوصي إلى الديوان، بتاريخ ١٠ ذو القعدة ١٢٨٨هـ – ٢١ يناير ١٨٧٢م، ص٦٩.

(١٦٦) نفسه، سجلات قيد الأوامر الكريمة لنظارة الداخلية، سجل رقم ل/٣١/٢٤/٤، صورة أمر كريم إلى ناظر الداخلية، بتاريخ ٢١ رجب ١٢٨٢ هـ – ١٠ ديسمبر ١٨٦٥م، ص٥٠.

(167) louis Marchal, History D.Egypt, Alexandria, (W.D). p. 170.

(١٦٨) دار الوثائق القومية: ديوان معية سنية، صادر الأوامر العليا إلى المجالس والدواوين والأقاليم والمحافظات ، سجل مسلسل رقم س/١/١/٢٩، أمر كريم إلى محافظة الإسكندرية، بتاريخ ٢٥ شوال ١٢٨٢هـ – ١٣ مارس ١٨٦٦، ص ٦١ .

بتكلفة بلغت حوالي ٤٠٠٠٠ فرنك[١٦٩]. كما قامت ببناء المخازن اللازمة لجمرك السويس وبور إبراهيم[١٧٠].

ومن ناحية أخرى، اهتمت المصلحة بترميم تلك المخازن للمحافظة عليها. فقامت بترميم وإصلاح بواكي وأسطح مخازن الكارستة بالإسكندرية، بتكلفة بلغت حوالي ٢٠١١١ قرشا، وقد استغرقت تلك الأعمال حوالي ثلاثة أشهر[١٧١]. كما قامت بتغطية أسقف أو أسطح المخازن بمادة "الكراميت" لمنع نزول الأمطار على البضائع المكرتنه بداخل المخازن، بتكلفة بلغت في جمرك بورسعيد ٣٢٩٩ فرنكا[١٧٢]. كما قامت بعمل أغطية لأسطح مخازن جمرك الإسكندرية، للوقاية من الأمطار، بتكلفة بلغت ٤٢٥ جنيها [١٧٣]. كما تم تغطية أسطح ديوان عموم الجمارك، بتكلفة بلغت حوالي ١٤٠٠ قرش، وقد تم خصم هذا المبلغ من مصروفات المصلحة[١٧٤]. ومن ناحية أخرى، زودت المخازن بحواجز خشبية لوضع بضائع كل مركب على حدة، وذلك لما تقتضيه أعمال الحجر الصحي، وقد بلغت تكاليف تلك الحواجز الخشبية في جمرك العموم حوالي ٧٦٩٠ قرشا[١٧٥].

ولم يقتصر الأمر على الاهتمام بأسطح المخازن فقط، بل ذهبت المصلحة تطالب برصف أرضية المخازن بالبلاط اللازم، لتسهيل حركة المرور. فطالب أمين الجمارك بتبليط خمسة مخازن مخصصة للبضائع بالحجر

(١٦٩) نفسه، سجل رقم س/١/١/٣٨، صورة أمر كريم إلى ديوان الداخلية، بتاريخ ٤ رمضان ١٢٨٥هـ – ١٩ ديسمبر ١٨٦٨م، ص٣٥.

(١٧٠) نفسه، صادر الأوامر الكريمة للدواوين والأقاليم والمحافظات، سجل مسلسل رقم س/١/٥٥/٢٥، أمر كريم إلى ديوان الداخلية، بتاريخ ٣ رجب ١٢٨٧هـ – ٢٩ سبتمبر ١٨٧٠م، ص٢٨.

(١٧١) نفسه، سجل رقم س/١/٥٥/٢٣، أمر كريم إلى ديوان المالية، بتاريخ ١٩ رجب ١٢٨٢هـ – ٨ ديسمبر ١٨٦٥م، ص٨٦.

(١٧٢) دار الوثائق القومية: ديوان الداخلية، صادر الدواوين والمحافظات والضبطيات والجهات السايرة، سجل رقم ل/٣١/٨/٢٤، جواب من سعادة الناظر إلى محافظة بورسعيد، بتاريخ ٢ محرم ١٢٩٦هـ– ٢٧ ديسمبر ١٨٧٨م، ص١٦٥.

(١٧٣) دار الوثائق القومية: ديوان معية سنية، صادر الأوامر العليا إلى المجالس والدواوين والأقاليم والمحافظات، سجل رقم س/١/١/٤٨، أمر كريم إلى المجلس الخصوصي، بتاريخ ١٣ رجب ١٢٨٩هـ– ١٦ سبتمبر ١٨٧٢م، ص٢٢.

(١٧٤) دار الوثائق القومية: ديوان الداخلية، صادر دواوين العموم، سجل رقم ل/٣١/١/٤١، جواب بختم الناظر إلى ديوان الجمارك، بتاريخ غرة ربيع أول ١٢٩٢هـ – ٧ أبريل ١٨٧٥م، ص٦١.

(١٧٥) دار الوثائق القومية: ديوان مجلس خصوصي، القرارات واللوائح الصادرة، سجل رقم س/١١/٨/١٧، صورة قرار إلى المعية، بتاريخ ١٧ رجب ١٢٨٩هـ – ١٠ سبتمبر ١٨٧٢م، ص١٣.

الأزرق، وقد بلغت مساحة المخزن الواحد حوالي ١٠٠٠ متر، وقد وافق المجلس الخصوصي على تلك العملية(١٧٦). ثم صدر قرار حكومي بتبليط أراضي المخازن عموما حسب أهميتها(١٧٧).

وقد خصص لتلك الأشغال مبلغ ٢٩٨٦ فرنكا(١٧٨) ، ثم صدر قرار نهائي بتبليط كافة مخازن الجمارك عمومها وفروعها(١٧٩).

وتعددت أنواع المخازن، فخصصت المصلحة مخازن للسلع والبضائع الواردة، كما خصصت مخازن للسلع المعدة للتصدير(١٨٠). ومن ناحية أخرى، خصصت المصلحة مخازن معينة لبعض الشركات الأجنبية، فخصصت على سبيل المثال: مخزن لشركة "أوربا نيقو أوربانتال" الإيطالية، وعينت مخزنجيا خاصا لهذا المخزن لتخزين البضائع(١٨١). كما خصصت مخزن بجمرك الإسكندرية لمصلحة الملاحة، لتخزين الملح به، وذلك عن طريق الإيجار للمصلحة المذكورة(١٨٢).

وكانت المصلحة تلجأ أحيانا في حالة عجز مخازنها عن استيعاب البضائع الكثيرة كما في السويس، إلى طلب وضع تلك البضائع بأراضي الشركة العزيزية بدون مقابل. وفي حال رفض الشركة كانت المصلحة تقوم بتأجير تلك الأراضي ودفع رسومها بعد تقدير أهل الخبرة

(١٧٦) نفسه، سجل رقم س/١٥/٨/١١، صورة قرار من المجلس الخصوصي إلى المعية السنية، بتاريخ ١٧ شوال ١٢٨٧هـ – ١٠ يناير ١٨٧١م، ص٥٢.

(١٧٧) دار الوثائق القومية: ديوان معية سنية، صادر الأوامر العليا إلى المجالس والدواوين والأقاليم والمحافظات، سجل رقم س/٤٣/١/١، أمر كريم إلى ديوان الداخلية، بتاريخ ٢٣ شعبان ١٢٨٧هـ – ١٨ نوفمبر ١٨٧٠م، ص٩٨.

(١٧٨) نفسه، سجل رقم س/٤٢/١/١، أمر كريم إلى الداخلية، بتاريخ ٢١ شعبان ١٢٨٧هـ – ١٦ نوفمبر ١٨٧٠م، ص٥٥.

(١٧٩) دار الوثائق القومية: ديوان الداخلية، سجلات وارد المجالس ، سجل رقم ل/١٣/٣١/٣١، جواب وارد للديوان من سعادة مستشار المجلس الخصوصي، بتاريخ ١٤ ذو الحجة ١٢٨٩هـ – ١٢ فبراير ١٨٧٣م، ص٢٩.

(١٨٠) نفسه، سجل رقم ل/١٠/٣١/٣١، جواب وارد من سعادة المستشار، بتاريخ ٢٥ رجب ١٢٨٨هـ – ١٠ أكتوبر ١٨٧١م، ص٤٣.

(١٨١) دار الوثائق القومية: ديوان معية سنية، صادر الأوامر الكريمة للدواوين والأقاليم والمحافظات، سجل رقم س/٢٣/٥٥/١، أمر كريم إلى أمين الجمارك، بتاريخ ٢٧ ذو الحجة ١٢٨٢هـ – ١٣ مايو ١٨٦٦م، ص٨٨.

(١٨٢) دار الوثائق القومية: ديوان مجلس خصوصي، القرارات واللوائح الصادرة، سجل رقم س/٢٢/٨/١١، صورة قرار من المجلس إلى ديوان المالية، بتاريخ ١٦ ربيع أول ١٢٩٢هـ – ٢٢ أبريل ١٨٧٥م، ص١٦٧.

لقيمة الإيجار(١٨٣). مما دفع بالمصلحة إلى التوسع في إنشاء وبناء تلك المخازن اللازمة لها.

وبناءً على طلب المصلحة، تم عمل بعض الحوائط – الحواجز– بميناء الإسكندرية، وذلك لمنع وحجز مياه الأمواج من التساقط على البضائع أو القضبان، بسبب شدة الرياح (١٨٤) . كما وفرت المصلحة المشمعات اللازمة لتغطية البضائع الواردة سواء في جمرك السويس أو غيره من الجمارك(١٨٥).

ولم يقتصر الأمر عند اهتمام الحكومة بالمخازن فقط، بل اهتمت أيضا بإقامة وإنشاء الأرصفة اللازمة لوضع البضائع عليها. فقامت بعمل أرصفة لجمرك بورسعيد بتكلفة بلغت ٢٣٠٠٠ فرنك(١٨٦)، وإنشاء رصيفين بميناء الإبراهيمية بالسويس لشحن وتفريغ بضائع التجار، بتكلفة بلغت حوالي ١٣٧٨٣١ قرشا(١٨٧).

واهتمت المصلحة بعمل الترميمات اللازمة لتلك الأرصفة للمحافظة عليها، فقد تضررت أرصفة جمارك المحمودية بالإسكندرية من شدة تهايل الأمواج عليها، فتم حماية تلك الأرصفة بوضع الأحجار والدبش، لصد تلك الامواج بتكلفة بلغت حوالي ١٨١٨٢١ قرشا (١٨٨) . كما رصدت المصلحة مبلغ ٥٠٠٠٠ قرش لإجراء الترميمات اللازمة لأرصفة الجمارك عموما(١٨٩).

---

(١٨٣) دار الوثائق القومية: ديوان معية سنية، صادر الأوامر العليا إلى المجالس والدواوين والأقاليم والمحافظات، سجل رقم س/٣٤/١/١، أمر كريم إلى ديوان المالية، بتاريخ ١٤ ربيع أول ١٢٨٤هـ – ١٦ يوليو ١٨٦٧م، ص٦٥.

(١٨٤) دار الوثائق القومية: ديوان مجلس خصوصي، صادر الدواوين والأقاليم والمحافظات والضبطيات، سجل مسلسل رقم س/١٩/١/١١، جواب بختم المستشار إلى الداخلية، بتاريخ ١٦ جماد آخر ١٢٩٥هـ – ١٧ يونيو ١٨٧٨م، ص٦٠.

(١٨٥) نفسه، سجل رقم س/١٣/١/١١، جواب بختم سعادة المستشار إلى ديوان المالية، بتاريخ ١٢ صفر ١٢٩١هـ – ٣١ مارس ١٨٧٤م، ص٦٢.

(١٨٦) دار الوثائق القومية: ديوان الداخلية، سجلات وارد المجالس ، سجل رقم ل/١٦/٣١/٣١، جواب بختم مستشار المجلس الخصوصي وارد للديوان، بتاريخ ١٨ صفر ١٢٩١هـ – ٦ أبريل ١٨٧٤م، ص١٧.

(١٨٧) نفسه، صادر دواوين العموم، سجل رقم ل/٣٥/١/٣١، جواب بختم الناظر إلى ديوان المالية، بتاريخ ٢٤ شعبان ١٢٩٠هـ – ١٧ أكتوبر ١٨٧٣م، ص٦٧.

(١٨٨) دار الوثائق القومية: ديوان مجلس خصوصي، القرارات واللوائح الصادرة، سجل رقم س/١٥/٨/١١، قرار صادر إلى ديوان الداخلية، بتاريخ ٢١ شعبان ١٢٨٧هـ – ١٦ نوفمبر ١٨٧٠م، ص٤١.

(١٨٩) دار الوثائق القومية: ديوان الداخلية، وارد المجالس، سجل رقم ل/٩/٣١/٣١، قرار وارد من المجلس الخصوصي بختم المستشار، بتاريخ ١٤ صفر ١٢٨٦هـ– ٢٦ مايو ١٨٦٩م، ص٨٧.

ومن ناحية أخرى، اهتمت المصلحة بنظافة تلك الأرصفة وإزالة الطمى المتخلف أمامها، وذلك عن طريق تأجير كراكة من ديوان البحرية لإزالة هذا الطمى، وقد تكلفت تلك العملية مبلغ ٢٣٠٩١ قرشا، ثمن إيجار الكراكة وأجرة الأنفار، وثمن الفحم والزيت وخلافه(١٩٠).

وتنوعت وظائف الأرصفة، فخصصت المصلحة أرصفة خاصة لاستقبال السلع الواردة، وأخرى خاصة باستقبال السلع المعدة للتصدير، وذلك تسهيلا على التجار وزيادة علمية الضبط بالجمارك (١٩١). كما تم تخصيص أرصفة خاصة ببضائع ولوازم الحكومة، فتم تخصيص أحد الأرصفة بالميناء الشرقي بالإسكندرية لهذا الغرض (١٩٢).

ومن ناحية أخرى، اهتمت مصلحة الجمارك بإنشاء خطوط سكك حديد في مختلف جماركها لنقل البضائع وغيرها، في إطار تحسين الخدمة المقدمة للتجار. فأنشأت ثلاثة خطوط سكة حديد بميناء الإبراهيمية بالسويس، بتكلفة بلغت حوالى ٤٥٥٧٢٥ قرشا، وذلك ثمناً للقضبان الحديد والمهمات وأجرة التركيب(١٩٣). كما تم إنشاء خطوط سكك حديدية بجمرك الإسكندرية وتركيب العربات اللازمة لتلك الخطوط(١٩٤). وكذلك تزويد جمرك بورسعيد بخطوط حديدية، لنقل البضائع للمخازن عن طريق عربات السكة الحديد(١٩٥).

وزودت المصلحة الجمارك بأوناش لرفع

(١٩٠) نفسه، سجلات صادر دواوين العموم، سجل رقم ٣١/١/٣١، جواب بختم الناظر إلى ديوان المالية، بتاريخ ١٥ جماد ثان ١٢٨٨هـ – ١ سبتمبر ١٨٧١م، ص١٢٧.

(١٩١) دار الوثائق القومية: ديوان مجلس خصوصي، صادر الدواوين والأقاليم والمحافظات والضبطيات، سجل رقم س/١٤/١/١١، جواب بختم المستشار إلى أمين عموم الجمارك، بتاريخ ٢٤ صفر ١٢٩٢هـ – ١ أبريل ١٨٧٥م، ص١٢١.

(١٩٢) دار الوثائق القومية: ديوان معية سنية، صادر الدواوين والأقاليم والمحافظات، سجل مسلسل رقم س/٢١/٣/١، جواب بختم المهردار إلى ناظر الداخلية، بتاريخ ٢٣ رجب ١٢٨٥هـ – ٩ نوفمبر ١٨٦٨م، ص٢٥.

(١٩٣) دار الوثائق القومية: ديوان الداخلية، صادر دواوين العموم، سجل رقم ل/٣٥/١/٣١، جواب بختم الناظر إلى ديوان المرور، بتاريخ ٢٤ شعبان ١٢٩٠ هـ – ١٧ أكتوبر ١٨٧٣م، ص٦٧.

(١٩٤) دار الوثائق القومية: ديوان معية سنية، صادر ا لأوامر العليا إلى المجالس والدواوين والأقاليم والمحافظات، سجل رقم س/٢٩/١/١، صورة أمر كريم إلى محافظة الإسكندرية ، بتاريخ ١٣ رجب ١٢٨٢هـ – ٢ ديسمبر ١٨٦٥، ص٣١.

(١٩٥) نفسه، صادر العرض حالات للدواوين والمجالس والمحافظات ، سجل مسلسل رقم س/٢٣/٩/١، جواب بختم مهر دار خديو إلى عموم الجمارك ، بتاريخ ١١ ربيع ان ١٢٩٤هـ – ٢٥ أبريل ١٨٧٧م، ص٣٩.

البضائع الثقيلة واستخراجها من المراكب[١٩٦]، كما حرصت المصلحة على إجراء عمليات الصيانة الدورية لتلك الأوناش ، حتى لا يقع بها خلل أو عطل ينتج عنه تعطيل الأعمال[١٩٧].

ولم يقتصر الأمر عند هذا الحد، فاهتمت المصلحة أيضا بتوفير عربات اليد اللازمة لنقل بضائع التجار من الأرصفة إلى المخازن والعكس. فخصصت على سبيل المثال لجمرك الإسكندرية حوالي ٢٣ عربة يد[١٩٨]، ثم شراؤها من انجلترا[١٩٩]. وقد حرصت المصلحة على إجراء عمليات الصيانة لتلك العربات وفرزها وإصلاح ما بها من خلل، وتكهين أو استبعاد العربات التي لا فائدة من إصلاحها وشراء غيرها[٢٠٠].

وقد جرت عمليات الإصلاح والترميم لعربات اليد، بواسطة شيخ الحدادين وبعض الأوروبيين، وقد تكلف إصلاح العربة الواحدة أحيانا حوالي ١٩٥قرشا، وقد بلغت تكاليف إصلاح ٢١ عربة من عربات يد الإسكندرية حوالي ٤٥٨٧ قرشا في عام ١٨٦٩م، بتكلفة للعربة الواحدة حوالي ٢١٩ قرشا تقريبا [٢٠١]، وقد حرصت المصلحة على إجراء عمليات الصيانة لعربات اليد، لعدم تعطيل أشغال التجار والجمرك.

ومن ناحية أخرى، طلب أمين عموم الجمارك من الحكومة – الداخلية – تزويد الجمارك بماكينة لربط بالات (المنيفاتورة) البضائع لخاصة بالتجار الواردة لهم من الخارج، وذلك لرفع شكوى التجار من فك بضائعهم بالجمرك، للتأكد من حقيقة وزنها وما بداخلها،

---

(١٩٦) دار الوثائق القومية: ديوان مجلس خصوصي، صادر الدواوين، سجل رقم س/٨/٢/١١، جواب بختم سعادة المستشار إلى ديوان الداخلية، بتاريخ ٨ محرم ١٢٨٩ هـ – ١٨ مارس ١٨٧٢م، ص٥.

(١٩٧) نفسه، القرارات واللوائح الصادرة، سجل رقم س/١٧/٨/١١، صورة قرار صادر لديوان المالية، بتاريخ ٣ ذو الحجة، ١٢٨٨هـ – ١٣ فبراير ١٨٧٢م، ص١٥٧.

(١٩٨) دار الوثائق القومية: ديوان مجلس خصوصي ، صادر الدواوين والأقاليم والمحافظات والضبطيات، سجل مسلسل رقم س/٩/١/١١، خطاب بختم المستشار إلى ديوان عموم الجمارك، بتاريخ ٢٥ شعبان ١٢٨٥هـ – ١١ ديسمبر ١٨٦٨م، ص١٦.

(١٩٩) دار الوثائق القومية: ديوان الداخلية، وارد المجالس، سجل رقم ل/١٢/٣١/٣١، صورة جواب بختم مستشار المجلس الخصوصي للديوان، بتاريخ ٨ محرم ١٢٨٩هـ – ١٨ مارس ١٨٧٢م، ص٩.

(٢٠٠) نفسه، قيد الأوامر الكريمة، سجل رقم ل/٢٤/٣١/ ١٠، صورة أمر كريم للديوان ، بتاريخ ١٥ ذو القعدة ١٢٨٦هـ – ١٦ فبراير ١٨٧٠م، ص٢٣.

(٢٠١) دار الوثائق القومية: ديوان مجلس خصوصي، القرارات واللوائح الصادرة، سجل رقم س/١٤/٨/١١، قرار ردا على الإفادة الواردة للداخلية من عموم الجمارك، بتاريخ ٩ جماد أول ١٢٨٦هـ – ١٧ أغسطس ١٨٦٩م، ص٤٥.

حيث دأب التجار على التهرب والتحايل من دفع حقيقة بضائعهم، ومطالبتهم للجمرك بربط تلك البالات كما كانت(٢٠٢). وقد صدرت الموافقة على شراء تلك الماكينة المخصصة لربط البالات من بيت الخواجة "طوران" – القومبانية الهندسية – بالإسكندرية، بمبلغ ٤٥٠ ليرة انجليزية، بما فيها أجرة النقل والتركيب، وقد تم التعاقد مع الخواجة المذكور علي أن يتم التركيب لتلك الماكينة بجمرك الإسكندرية في مدة لا تزيد عن شهرين من تاريخ التعاقد(٢٠٣).

وطالب مدير عموم الجمارك أيضا الحكومة بتزويد الجمارك بماكينات لسلك أختام الرصاص، التي توضع على طرود بضائع التجار، والتي تفيد معلومية سداد التجار لرسوم تلك البضائع، ومن ثم يتم الإفراج عنها من الجمارك، بعد نزع أختام الرصاص عنها. ولعدم التحايل على عدم استخدام تلك الأختام المنزوعة من طرود البضائع مرة أخرى، فتقوم تلك الماكينة بإعادة سبكها من جديد، وحفظها بالعدد والرقم عند وكيل المصلحة(٢٠٤). وقد تم على سبيل المثال: شراء ماكينة لسك تلك الأختام لجمرك بورسعيد ، وأخرى لجمرك دمياط من انجلترا لهذا الغرض(٢٠٥). و تم شراء ماكينتين لجمرك الإسكندرية، وذلك لكثرة أشغال الجمرك(٢٠٦) ،وقد وفرت المصلحة لهذه الأختام المسكوكة خزانة حديد لحفظها فيها(٢٠٧).

واستجابت الحكومة لشكوي التجار الأجانب وغيرهم، من عدم الدقة في وزن بضائعهم من طرف القبانية، وخاصة في وزن

(٢٠٢) دار الوثائق القومية: ديوان الداخلية صادر دواوين العموم، سجل رقم ل/ ٢٩/١/٣١، جواب بختم الوكيل إلى المعية السنية، بتاريخ ٢٥ محرم ١٢٨٩هـ – ٤ أبريل ١٨٧٢م، ص٩٧.

(٢٠٣) دار الوثائق القومية: ديوان معية سنية، صادر الأوامر العليا إلى المجالس والدواوين والأقاليم والمحافظات، سجل رقم س/٣٧/١/١، أمر كريم إلى ديوان الداخلية، بتاريخ ٤ صفر ١٢٨٥ هـ – ٢٧ مايو ١٨٦٨م، ص٧٨.

(٢٠٤) دار الوثائق القومية: ديوان الداخلية، صادر دواوين العموم، سجل رقم ل/٣٠/١/٣١، جواب بختم الناظر إلى ديوان عموم الجمارك، بتاريخ ٧ صفر ١٢٨٨ هـ – ٢٨ أبريل ١٨٧١م، ص٧٩.

(٢٠٥) نفسه، وارد المجالس بديوان الداخلية، سجل رقم ل/١٣/٣١/٣١، صورة قرار المجلس الخصوصي للديوان، بتاريخ ٧ جماد ثان ١٢٨٩هـ – ١٢ أغسطس ١٨٧٢م، ص٢٣.

(٢٠٦) دار الوثائق القومية: ديوان مجلس خصوصي، صادر الدواوين والأقاليم والمحافظات والضبطيات، سجل رقم س/١١/١/١١، جواب بختم المستشار إلى ديوان عموم الجمارك، بتاريخ ٧ جماد أول ١٢٨٧هـ – ٥ أغسطس ١٨٧٠م، ص ٢٠.

(٢٠٧) دار الوثائق القومية: ديوان معية سنية، صادر الأوامر العليا إلى المجالس والدواوين والأقاليم والمحافظات، سجل رقم س/٢٨/١/١، أمر كريم إلى ديوان المالية، بتاريخ ٣ شعبان ١٢٨٢هـ– ٢٢ ديسمبر ١٨٦٥م، ص١٣٧.

الفحم، فطالبت الجمارك بضرورة الالتزام بوزن الأقة التي وردت من وزان الأستانة ووزنها ٤١٤ درهما وربع[٢٠٨]. ونظرا للمخالفات التي وقعت من قبانية الجمارك، قامت المصلحة بشراء ماكينة وزن جديدة أكثر دقة من ماركة "جان أيطون نوب" لضبط عملية الوزن ومنع تلك الشكاوي[٢٠٩].

ومن ناحية أخرى، حرصت المصلحة على تأمين وحماية بضائع التجار وغيرها من الحرائق، وذلك بطلب ترتيب وضع آلة إطفاء بالجمارك[٢١٠]. فصدرت الموافقة على استحسان هذا الطلب، ووضع آلة إطفاء بكافة فروع الجمارك، وترتيب ما يلزم لتلك الآلات من عساكر "الطولومبجية" أو الإطفاء[٢١١] .

ولم يقتصر الأمر على طلب ألات إطفاء الحرائق فقط، بل طالبت المصلحة على لسان أمين عموم الجمارك، بتركيب فوانيس غاز لإنارة المخازن والعنابر من الداخل والخارج ليلا، لتسهيل العمل وزيادة الضبط، ومعرفة ما بحوزة المسافرين ليلا. فتم تركيب فوانيس غاز بعنابر ومخازن جمرك الإسكندرية، بتكلفة بلغت ١٩٠٩ فرنك [٢١٢] ، كما تم تركيب مصباحين لإنارة جمرك بورسعيد [٢١٣] وغيره.

ومن ناحية أخرى، وفرت الحكومة ما يلزم لمصلحة الجمارك من فلوكة ومراكب بحرية، وذلك للقيام بحصر بضائع السفن الواردة للجمارك، لتقرير الرسوم عليها [٢١٤]، أو القيام بدوريات أمنية

---

(٢٠٨) نفسه، سجل رقم س/١/١/٢٤، أمر كريم إلى جمرك الإسكندرية، بتاريخ ٢٧ شوال ١٢٨٠هـ – ٥ أبريل ١٨٦٤م، ص٧٠.

(٢٠٩) دار الوثائق القومية: ديوان الداخلية، وارد المجالس بالديوان، سجل رقم ل/٣١/٣١/١٦، جواب وارد للديوان بختم سعادة مستشار المجلس الخصوصي، بتاريخ ١٨ جماد أول ١٢٩١هـ – ٣ يوليو ١٨٧٤م، ص٣.

(٢١٠) نفسه، سجل رقم ل/٣١/٣١/١٩، جواب بختم دولتلو أفندم رئيس المجلس الخصوصي للديوان، بتاريخ ١٧ رمضان ١٢٩٢هـ – ١٧ أكتوبر ١٨٧٥م، ص٢٩.

(٢١١) دار الوثائق القومية: ديوان معية سنية، صادر الأوامر العليا إلى المجالس والدواوين والأقاليم والمحافظات، سجل رقم س/١/١/٥٣، أمر كريم إلى المجلس الخصوصي، بتاريخ ١٩ جماد آخر ١٢٩١هـ – ٣ أغسطس ١٨٧٤م، ص١٠٣.

(٢١٢) دار الوثائق القومية: ديوان مجلس خصوصي، القرارات واللوائح الصادرة، سجل رقم س/١١/٨/١٣، جواب بختم سعادة الرئيس إلى ا لداخلية، بتاريخ ١٣ صفر ١٢٨٦هـ – ٢٦ مايو ١٨٦٩م، ص٨٩.

(٢١٣) نفسه، سجل رقم س/١١/٨/٢٠، جواب بختم دولتلو الرئيس إلى ديوان عموم الجمارك، بتاريخ ١٢ جماد أول ١٢٩٠هـ – ٨ يوليو ١٨٧٣م، ص٣٩.

(٢١٤) نفسه، سجل رقم س/١١/٨/١٨، قرار بختم سعادة المستشار إلى ديوان عموم الجمارك، بتاريخ ٢٣جماد أول ١٢٨٩هـ – ٢٩ يوليو ١٨٧٢م، ص١٩٧.

لمنع عمليات التهريب . فخصصت لهذا الغرض فلوكه للدورية بجمرك الإسماعيلية وأخرى بجمرك دمياط والإسكندرية(٢١٥). كما تم شراء فلوكتين جديدتين لجمرك بورسعيد بدلاً من الفلوكتين القديمتين والغير صالحتين للاستعمال(٢١٦). وحرصت الحكومة على عمل الصيانة الدورية لتلك المراكب وتجديد مجاديفها، لضمان أداء العمل وعدم التعطيل، ووفرت لها ما يلزم من عساكر بحرية لقيادتها (٢١٧). كما وفرت لها النجف أو الفوانيس اللازمة للإضاءة أثناء قيامها بالدوريات الأمنية ليلا، بتكلفة بلغت حوالي ٩٣ قرشا للنجفة الواحدة (٢١٨).

رابعا : شئون موظفي مصلحة الجمارك :

اهتمت الحكومة بشئون موظفي الجمارك، فاستجابت لطلب مدير عموم الجمارك بزيادة العلاوات والمرتبات والرتب، وذلك من أجل تحسين أشغال الجمارك وزيادة إيراداتها (٢١٩) . فعملت على زيادة رواتب بعض الموظفين من أمثال البصاصين، فرفعت راتب الفرد منهم من ٧٥ قرشا إلى ١٢٥ قرشا في الشهر (٢٢٠) . وساوت بين مرتبات موظفيها سواء في عموم المصلحة أو فروعها، فساوت بين ماهيات العساكر البحرية والبلوكباشية والقواصة في كافة فروع الجمارك، سواء في الإسكندرية أو بورسعيد أو السويس أو القنال (٢٢١) . وذلك لتمنع

(٢١٥) نفسه، سجل رقم س/٢٠/٨/١١، صورة قرار صادر إلى عموم الجمارك، بتاريخ ٢٣صفر ١٢٩٠هـ – ٢٢ أبريل ١٨٧٣م، ص٣٧.

(٢١٦) دار الوثائق القومية: ديوان معية سنية، صادر الأوامر العليا إلى المجالس والدواوين والاقاليم والمحافظات ، سجل رقم س/٤١/١/١، أمر كريم إلى الداخلية، بتاريخ غرة صفر ١٢٨٧هـ – ٣ مايو ١٨٧٠م، ص١٠٦.

(٢١٧) دار الوثائق القومية: ديوان الداخلية، وارد المجالس، سجل رقم ل/١٤/٣١/٣١، صورة خطاب وارد من المجلس الخصوصي بختم المستشار، بتاريخ ٢٣ صفر ١٢٩٠ هـ – ٢٢ أبريل ١٨٧٣م، ص١٩.

(٢١٨) دار الوثائق القومية: ديوان مجلس خصوصي، صادر الدواوين والأقاليم والمحافظات والضبطيات، سجل رقم س/١٢/١/١١، جواب بختم سعادة المستشار إلى ديوان عموم الجمارك، بتاريخ ٢٣ جماد ثان ١٢٨٩ه – ٢٨ أغسطس ١٨٧٢م، ص٣٣.

(٢١٩) دار الوثائق القومية: ديوان مجلس خصوصي، القرارات واللوائح الصادرة، سجل رقم س/٦/٨/١١، صورة قرار صادر، بتاريخ ٢٤ ربيع أول ١٢٨٢هـ – ١٧ أغسطس ١٨٦٥م، ص٤٧.

(٢٢٠) نفسه، صادر الدواوين والأقاليم والمحافظات والضبطيات، سجل مسلسل رقم س/١٢/١/١١، جواب بختم المستشار إلى عموم الجمارك، بتاريخ ٢٥ ذو الحجة ١٢٨٨هـ – ٦ مارس ١٨٧٢م، ص١٧٠.

(٢٢١) دار الوثائق القومية: ديوان معية سنية، صادر الأوامر الكريمة للدواوين والأقاليم والمحافظات، سجل مسلسل رقم س/٢٤/٥٥/١، أمر كريم إلى ديوان الداخلية، بتاريخ ١٩ جماد أول ١٢٨٦هـ – ٢٣ أغسطس ١٨٦٩م، ص١٤٩.

المصلحة موظفيها من تعاطي الرشوة أو الاختلاس(٢٢٢).

ومن ناحية أخرى، عملت المصلحة على تشجيع موظفيها لضمان حسن سير العمل، بمنحهم الترقيات والرتب. فمنحت الرتبة الثالثة لمحمد سعيد أفندي وكيل المصلحة، ومنحت الرتبة الرابعة إلى حسن أفندي ناظر جمرك الأخشاب ومثمنها، ومنحت الرتبة الخامسة إلى حسن أفندي مترجم الجمرك والسندات، وبالتالي زادت مرتبات هؤلاء حسب رتبهم الجديدة(٢٢٣).

وانعمت الحكومة على موظفي الجمارك وأمين عموم المصلحة بأطيان للمعاش، هذا بخلاف رواتب معاشهم بعد التقاعد (٢٢٤) . كما صرفت بدل كسوة نقدية لعساكر الفلوكة البحرية وقدرها ١١٠ قروش للفرد في العام (٢٢٥) .

ووفرت المساكن اللازمة لإقامة الغفر وعساكر البحرية وغيرهم سواء في جمرك الإسكندرية أو السويس أو دمياط أو بورسعيد (٢٢٦).

وشجعت المصلحة موظفيها بصرف المكافآت المالية، وخاصة عند ضبط السلع المهربة(٢٢٧). كما طالبت بإعفاء بعض موظفيها من دفع ما عليهم من عوائد فطالبت بإعفاء المثمنين من دفع ضريبة الويركو تشجيعا لهم، ولضمان عدم تلاعبهم في تحديد قيمة البضائع بأقل من قيمتها الحقيقية(٢٢٨). كما عملت على إعفاء المخبرين والضابطين للسلع المهربة –الدخان– من دفع العوائد أو الرسوم عليها، وخاصة أن نصف الدخان المضبوط أعطى للمخبر عنه على سبيل المكافأة، وبالتالي تم إعفاء الضابط له من دفع

(222) M. Coon, Op. cit, p.104.

(٢٢٣) دار الوثائق القومية: ديوان معية سنية، صادر الأوامر العليا إلى المجالس والدواوين والأقاليم والمحافظات، سجل رقم س/١/١/٢٨، صورة أمر كريم إلى ناظر المالية، بتاريخ ١١جماد أول ١٢٨٢هـ – ٢ أكتوبر ١٨٧٥م، ص٩٨.

(٢٢٤) نفسه، سجل رقم س/١/١/٤٢، أمر كريم إلى ديوان المالية، بتاريخ ١٤ شعبان ١٢٨٧ هـ – ٩ نوفمبر ١٨٧٠م، ص٥٢.

(٢٢٥) دار الوثائق القومية: ديوان مجلس خصوصي، صادر الدواوين والأقاليم والمحافظات والضبطيات، سجل رقم س/١١/١/١٣، جواب بختم المستشار إلى عموم الجمارك، بتاريخ ٢٢ ربيع ثان ١٢٩٠هـ – ٢٠ مايو ١٨٧٣م، ص١٩٥.

(٢٢٦) دار الوثائق القومية: ديوان الداخلية، قيد الأوامر الكريمة للديوان، سجل رقم ل/٣١/٢٤/١٠، صورة أمر كريم إلى الداخلية، بتاريخ غرة صفر ١٢٨٧هـ – ٣ مايو ١٨٧٠م، ص٩.

(٢٢٧) دار الوثائق القومية: ديوان مجلس خصوصي، صادر الدواوين، سجل رقم س/١١/٢/١١، جواب بختم المستشار إلى ديوان الداخلية، بتاريخ ١٣ شوال ١٢٩١هـ – ٢٣ نوفمبر ١٨٧٤م، ص٤٤.

(٢٢٨) نفسه سجل رقم س/١١/٢/١٦، جواب بختم مستشار المجلس الخصوصي إلى ديوان الداخلية، بتاريخ ٢ صفر ١٢٩٤هـ – ١٦ فبراير ١٨٧٧م، ص٣٤.

رسوم الدخان المعطى له كمكافأة[٢٢٩].

ومن ناحية أخرى، نظرت المصلحة في الشكاوي المقدمة ضد موظفيها عامة. فأمرت بالتحقيق في الشكوى المقدمة ضد بعض موظفي جمرك السويس، وندبت للتحقيق أحد أرباب الرتب للنظر في تلك المخالفات المنسوبة إليهم من التستر على خروج بعض البضائع من الجمرك دون تأدية الرسوم عليها[٢٣٠]. كما نظرت أيضا في القضية المنسوبة إليهم ، من سرقة ٣٠ جوالا من الفحم، وقد تم ضبط ٤ أجوله بحوزة بعضهم، وحكم عليهم بالطرد من وظائفهم[٢٣١].

كما فرضت رقابتها على القبانية سواء في الاسكندرية أو كافة فروع الجمارك، وذلك لما نسب إليهم من حصولهم على الرشاوي والتلاعب في وزن الفحم بأقل من قيمته الحقيقية[٢٣٢].

كما قامت مصلحة الجمارك بطرد مثمن جمرك الإسكندرية، وتم تعيين غيره لاتفاقه مع بعض التجار علي تحديد سعر بعض السلع بأقل من قيمتها الحقيقية [٢٣٣] . كما طردت أنطون أفندي المثمن لتلاعبه أيضا مع بعض التجار، مما أدى إلى خسارة الجمرك [٢٣٤].

ولم يقتصر طرد الموظفين على ارتكاب الجرائم فقط، فطرد عبدالرحمن أفندي أحمد مترجم جمرك السويس لتكاسله عن العمل[٢٣٥]، كما طردت أحمد قاسم أحد معاوني أساكل

---

(٢٢٩) دار الوثائق القومية: ديوان الداخلية، صادر دواوين العموم، سجل رقم ل/٣٩/١/٣١، جواب بختم الناظر إلى ديوان المالية، بتاريخ ٤ رجب ١٢٩١هـ – ١٧ أغسطس ١٨٧٤م، ص١٣٣.

(٢٣٠) نفسه، سجل رقم ل/٢٩/١/٣١، جواب بختم الناظر إلى ديوان المالية بشأن الإفادة الواردة من عموم الجمارك ، بتاريخ ٢٤ ذو القعدة ١٢٨٧هـ– ١٥ فبراير ١٨٧١م، ص١٦٤.

(٢٣١) نفسه، صادر الدواوين والمحافظات والضبطيات والجهات السايرة، سجل رقم ل/٣٠/٨/٣١، جواب بختم الوكيل إلى محافظة السويس، بتاريخ ٢٦ ذو الحجة ١٢٩٦هـ – ٧ ديسمبر ١٨٧٩م، ص٩١.

(٢٣٢) دار الوثائق القومية: ديوان مجلس خصوصي، صادر الدواوين والأقاليم والمحافظات، سجل رقم س/١٣/١/١١، جواب بختم المستشار إلى ديوان الداخلية، بتاريخ ١٨ جماد أول ١٢٩١هـ – ٣ يوليو ١٨٧٤م، ص١٥٦.

(٢٣٣) دار الوثائق القومية: ديوان معية سنية، صادر الدواوين والأقاليم والمحافظات، سجل رقم س/١٦/٣/١، أمر كريم إلى امين جمرك الإسكندرية، بتاريخ ٢٥ شعبان ١٢٨٢هـ – ١٣ يناير ١٨٦٦م، ص٥٩.

(٢٣٤) نفسه، سجل رقم س/١٧/٣/١، صورة أمر كريم أن الداخلية، بتاريخ ٨ شعبان ١٢٨٧هـ – ٣ نوفمبر ١٨٧٠م، ص٣٥.

(٢٣٥) دار الوثائق القومية: ديوان الداخلية، صادر جهات دواوين المحروسة، سجل رقم ل/١/٥/٣١، جواب بختم الوكيل إلى ديوان المالية، بتاريخ ١٧ محرم ١٢٨٢هـ – ١٢ يونيو ١٨٦٥م، ص١٥.

المحمودية، لجهله بالقراءة والكتابة[٢٣٦].

ومن ناحية أخري، لم تتخلى المصلحة عن أبناءها المرفوتين للتوفير بناءً على طلب نظارة المالية، فطالبت المصلحة بإعادة تعينهم مرة أخرى وإعادتهم إلى العمل، فأعادت ١٢ قواصا و١٢ غفيرا إلى العمل، وذلك للحاجة إليهم في منع عمليات التهريب للبضائع وغيرها[٢٣٧].

وهكذا عاملت مصلحة الجمارك موظفيها المقصرين في أداء واجبهم الوظيفي بالطرد من الخدمة، في الوقت نفسه كافأت المجتهدين منهم بالمكافآت والرتب والأطيان.

خامسا : تنظيم إدارة العمل بمصلحة الجمارك :

اهتمت مصلحة الجمارك بتنظيم إدارة العمل وكيفية تحصيل الرسوم والمعاملة مع التجار، فكان عليها الاطلاع على كافة القوانين والمعاهدات والأوامر، التي تحدد قيمة الرسوم المفروضة بالجمارك على الصادرات والواردات[٢٣٨]. فحددت المصلحة كيفية تحصيل الرسوم من التجار بالإجراءات التالية:

١-تحصيل رسوم البضائع الصادرة والواردة من التجار الصغار، الذين لا يعتمدهم أو يضمنهم الجمرك أولاً بأول.

٢-تحصيل رسوم البضائع من التجار العظام أو الكبار الحائزين على ثقة أمين الجمرك، ولهم ضامنين معتبرين في نظر الجمرك، في أخر كل شهر مع عدم التأخير. ومن يحصل منه تأخير في السداد تحجز بضائعه بالجمرك إلى أن يسدد ما عليه، ولو ترتب على ذلك تلف البضاعة، وفي الوقت نفسه لا يكون الجمرك مسئولا عن هذه الخسارة، ويشطب اسم هذا التجار المتأخر في السداد من بين التجار الحائزين على ثقة الجمرك، سواء كان من التجار العرب أو التجار الأجانب على حد سواء[٢٣٩].

وألزمت المصلحة التجار عموما بتقديم رفتية البضائع الواردة لهم لإدارة الجمرك، ولا

---

(٢٣٦) نفسه صادر دواوين العموم ، سجل رقم ل/٣١/١/٤٠، جواب بختم الناظر إلى ديوان عموم الجمارك ، بتاريخ ٧ محرم ١٢٩٢هـ– ١٣ فبراير ١٨٧٥م، ص٩٢.

(٢٣٧) دار الوثائق القومية: ديوان معية سنية، وارد الإفادات والتحريرات من الأقاليم والمحافظات والدواوين، سجل مسلسل رقم س/١/٢١/٧٤، إفادة واردة للمهر دار من أمين عموم الجمارك، بتاريخ ٧ محرم ١٢٨٦هـ – ١٩ أبريل ١٨٦٩م، ص٢٦.

(٢٣٨) دار الوثائق القومية: ديوان الداخلية، صادر جهات الإسكندرية ، سجل رقم ل/٣١/١٠/٣، جواب بختم الوكيل إلى عموم الجمارك، بتاريخ ٢٥ ذو الحجة ١٢٨٢ هـ – ٨ مايو ١٨٦٦م، ص٤٤.

(٢٣٩) دار الوثائق القومية: ديوان مجلس خصوصي، القرارات واللوائح الصادرة، سجل رقم س/١١/٩/٨، صورة قرار صادر ، بتاريخ ١٦ محرم ١٢٨٣هـ – ٣١ مايو ١٨٦٦م، ص١٢.

يقبل أي عذر من التجار في حال إذا أدعوا بفقد هذه الرفتية[٢٤٠]. كما كان على الجمارك أن تؤشر على رفتية البضائع التي تستهلك داخل القطر المصري، والتي تنقل من مكان إلى آخر عبر حدود الجمارك [٢٤١]. وكان على مصلحة الجمارك التأكد من حقيقة ما هو مدون بالرفتيات الخاصة بالبضائع الواردة من الدولة العثمانية، ومطابقة حقيقة وزن تلك البضائع على ما هو مدون بالرفتية، وإذا ظهر فرق بين وزن البضائع وما هو مدون بالرفتية، فيتم تحصيل هذا الفرق، وذلك بسبب تحايل التجار على إخفاء حقيقة وزن بضائعهم ومخالفة الرفتية لما هو موجود بالجمارك من بضائع فعلاً [٢٤٢].

ومن ناحية أخرى، نظمت الجمارك المكاتبات التي ترد لها من التجار، وألزمت التجار بتقديم مكاتباتهم على ورق تمغة، سواء كانوا تجار عرب أو أجانب [٢٤٣].

والزمت الحكومة مصلحة الجمارك بضرورة الالتزام بالتعريفة الجمركية المقررة، وذلك منعا لشكوى التجار، فطالبت جمرك بورسعيد بعدم تحصيل رسوم زيادة على واردات الفحم، والالتزام بالرسوم المقررة وهي ٨%[٢٤٤]. كما طالبت الحكومة أيضا مصلحة العموم بتوحيد قيمة الرسوم المفروضة باسم "أرضية الجمرك" حيث تظلم أحد التجار ويدعى أحمد النفادي، من ارتفاع قيمة أرضية الجمرك المطلوبة منه عن ٣٤٠ صندوق نيلة وردت له بجمرك السويس، وذلك نظرا لأن تعريفة جمرك أرضية السويس، أكثر من التعريفة المفروضة بجمرك العموم أو الإسكندرية، وطالبت الحكومة بضرورة وضع قاعدة متبعة في كافة فروع الجمارك للعمل

(٢٤٠) نفسه، سجل رقم س/١٧/٨/١١، صورة قرار صادر إلى ديوان الداخلية، بتاريخ ١٨ ذو القعدة ١٢٨٨هـ – ٢٩ يناير ١٨٧٢م، ص٩٥.

(٢٤١) نفسه، سجل رقم س/٢١/٨/١١، صورة قرار بختم المستشار إلى ديوان الداخلية، بتاريخ ٢٨شعبان ١٢٩٠هـ– ٢١ أكتوبر ١٨٧٣م، ص١٢٩.

(٢٤٢) نفسه، صادر الإفادات الغير رسمية، سجل رقم س/٣/٤/١١، جواب بختم الرئيس إلى الداخلية، بتاريخ ١٨ ذو القعدة ١٢٩٣هـ – ٥ ديسمبر ١٨٧٦م، ص١٩.

(٢٤٣) دار الوثائق القومية: ديوان الداخلية، وارد المجالس، سجل رقم ل/١١/٣١/٣١، صورة جواب وارد بختم مستشار المجلس الخصوصي للديوان، بتاريخ ١٨ شوال ١٢٨٨هـ – ٣١ ديسمبر ١٨٧١م، ص٦٣.

(٢٤٤) دار الوثائق القومية: ديوان مجلس خصوصي، صادر الإفادات الغير رسمية، سجل رقم س/٢/٤/١١، صورة إفادة بختم سعادة المستشار إلى ديوان الداخلية، بتاريخ ١٦ ربيع أول١٢٩٢هـ – ٢٢ أبريل ١٨٧٥م، ص١٤٢.

بموجبها، منعا لشكوى التجار(٢٤٥).

وطالبت مصلحة الجمارك الحكومة بضرورة تغيير العقود المبرمة بين التجار وبين المصالح والجهات الحكومية. حيث رأت المصلحة أن بعض المصالح تقوم بعقد عقود مع بعض التجار لاستيراد بعض لوازمها، وتشترط في تلك العقود عدم إلزام التجار بسداد رسوم تلك الواردات، مما أفقد الجمارك الكثير من إيراداتها. ولذلك طالبت المصلحة بتغير تلك العقود، وأن يشترط بها إلزام التجار بسداد الرسوم الجمركية على تلك الواردات، حفاظا على الإيرادات ومنع التجار من التحايل على إدخال بضائع أخرى، تحتي حجة المصالح الحكومية(٢٤٦). واستجابت الحكومة لطلب مصلحة الجمارك، وقررت أن الأشياء التي يتم شراؤها على ذمة الجهات والمصالح الحكومية، يشترط في عقودها سداد رسومها الجمركية من طرف التاجر الذي يتم الشراء منه، وأن يتم التحصيل نقدى و فورى (٢٤٧).

ومن ناحية أخرى، تضررت أيضا مصلحة الجمارك من المصالح والجهات الحكومية التي كانت تسدد عوائد الهويس على السفن المحملة أشياء لها من خلال إفادات تستحق الدفع على تلك الجهات فيما بعد. فطالبت المصلحة الحكومة أن يكون سداد تلك الرسوم نقدى وليس بإفادات مؤجلة، لكون بعض تلك المصالح من المصالح ذات الدخل مثل السكك الحديدية والمالية، وأعلنت المصلحة بأنها لن تقبل تلك الإفادات إلا من الجهادية والآلايات، لأنهما ليس من المصالح ذات الدخل أو الإيراد. وعلل أمين الجمارك مطالبته بالتحصيل النقدي والفوري، "لكي تتمكن المصلحة من سداد الحوالات والكمبيالات التي يتم تحويلها من المالية على مصلحة الجمارك، وضرورة توافر الأموال النقدية لهذا الغرض". وقد أقرت الحكومة هذا المطلب وألزمت كافة مصالحها بالسداد النقدي(٢٤٨). وقد خصصت المصلحة مبلغ ٦٣٩٦٧٧ ليرة إسترليني من متحصلات جمارك الإسكندرية والسويس ودمياط ورشيد وبورسعيد

(٢٤٥) نفسه، سجل رقم س/١١/٤/١، صورة إفادة بختم دولتلو الرئيس إلى ديوان الداخلية، بتاريخ ١٨ ذو الحجة ١٢٩١هـ – ٢٦ يناير ١٨٧٥م، ص٦٢.

(٢٤٦) نفسه، سجل رقم س/١١/٤/٢، صورة جواب بختم سعادة المستشار إلى ديوان المالية، بتاريخ ٢٣ جماد أول ١٢٩٢هـ – ٢٧ يونيو ١٨٧٥م، ص٣٩.

(٢٤٧) دار الوثائق القومية: ديوان معية سنية، قيد الأوامر واللوائح والقرارات والمنشورات، سجل رقم س/١/٣٣/١١، أمر كريم إلى ديوان المالية، بتاريخ ١٣ شوال ١٢٩١هـ – ٢٣ نوفمبر ١٨٧٣م، ص٨٧.

(٢٤٨) دار الوثائق القومية: ديوان الداخلية، صادر دواوين العموم، سجل رقم ل/٣١/١/٢٩، جواب بختم الناظر إلى ديوان المالية، بتاريخ ٩ شوال ١٢٨٧هـ – ٢ يناير ١٨٧١م، ص١١٢.

والعريش، لسداد أصل الدين العمومي وفوائده[٢٤٩]. ورغبة في زيادة إيرادات الجمارك ، صدر قراراً عالياً إلى أمين عموم الجمارك بتحصيل الرسوم الجمركية على واردات الدائرة السنية، ودوائر البيت المالك وكافة الدوائر التي كانت معفاة من قبل، وذلك حسب المعمول به في المصلحة ، لزيادة إيرادات الجمارك [٢٥٠].

ولمزيد من ضبط العمل بالمصلحة، رفضت المصلحة منح التجار تذاكر المرور المجانية الخاصة بسلعة الدخان العثماني الوارد من الأستانة، حيث اكتشفت تحايل التجار على استخدام تلك التذاكر وإخراج الدخان للتصدير مرة أخرى بدون رسوم جمركية، تحتي دعوى تلك التذاكر المجانية [٢٥١] . وقد اكتشفت المصلحة حوالي ٥٣ تذكرة مزيفة لإخراج الدخان من الجمارك بدون رسوم [٢٥٢] . واقترح أمين عموم المصلحة أن تسدد الحكومة المصرية مبلغ ١١٠.٠٠٠ جنيه للدولة العثمانية كرسوم بدلية، مقابل تحصيل المصلحة رسوم الدخان مباشرة من التجار، وذلك تسهيلا للمعاملات ، حيث جرت العادة من قبل على أن الدخان العثماني يتم تصديره إلى مصر وغيرها من الولايات العثمانية ويدفع رسومه بالموانئ العثمانية[٢٥٣].

ولجأت المصلحة لتسهيل العمل بالجمارك إلى تشكيل إدارات مخصوصة، تتكون من مأمور وكتبة وموظفين ودفاتر مخصوصة لبضائع معينة، فأنشأت إدارة خاصة بالدخان[٢٥٤]. هذه الإدارة تتولى عملية استقبال الدخان الوارد ووزنه وتحصيل الرسوم الجمركية عليه،

(٢٤٩) دار الوثائق القومية: محافظ وقائع مصرية ، محفظة رقم ٨ (ملف الدين المصري)، الوقائع المصرية، العدد رقم ٦٧٦، بتاريخ ١٤ ذو القعدة ١٢٩٣هـ– ٣٠ نوفمبر ١٨٧٦م.

(٢٥٠) دار الوثائق القومية: ديوان معية سنية، قيد الأوامر واللوائح والقرارات والمنشورات، سجل رقم س/١/٣٣/١، صورة أمر كريم إلى أمين جمرك الإسكندرية، بتاريخ ٣ ربيع ثان ١٢٨١هـ – ١٥ سبتمبر ١٨٦٤م، ص٤.

(٢٥١) نفسه، صادر الأوامر العليا إلى المجالس والدواوين والأقاليم والمحافظات، سجل رقم س/١/١/٣٧، أمر كريم إلى أمين عموم الجمارك، بتاريخ ٢٨ جماد ثان ١٢٨٥هـ – ١٦ أكتوبر ١٨٦٨م، ص١٣١.

(٢٥٢) نفسه، سجل رقم س/١/١/٢٧، صورة أمر كريم إلى أمين عموم الجمارك، بتاريخ ١٥شوال ١٢٨٢هـ – ٣ مارس ١٨٦٦م، ص٩٦.

(٢٥٣) دار الوثائق القومية: ديوان مجلس خصوصي، القرارات واللوائح الصادرة ، سجل رقم س/١١/٨/١٣، صورة قرار صادر إلى المعية السنية، بتاريخ ٢٢ رجب ١٢٨٥هـ – ٨ نوفمبر ١٨٦٨م، ص١٧.

(٢٥٤) دار الوثائق القومية: ديوان الداخلية، صادر الدواوين والمحافظات والضبطيات والجهات السايرة، سجل رقم ل/٣١/٨/٨، جواب بختم الناظر إلى محافظة الإسماعيلية، بتاريخ ٥ رجب ١٢٩٠هـ – ٢٩ أغسطس ١٨٧٣م، ص٨٣.

وتوزيعه على التجار[٢٥٥]. وقد اختلفت قيمة الرسوم الجمركية على الدخان المستورد من وقت إلى آخر، فقدرت الضريبة المفروضة على الدخان والتنباك الجيد في عام ١٨٧٩م بحوالي ٢٥ قرشا عن كل أقة، وخمسة قروش عن الأصناف الرخيصة أو الرديئة[٢٥٦].

ولمزيد من الاطلاع والإلمام بأحوال سلع السوق الأوروبية وما يرد على سفنها من بضائع من موانيها، تعاقدت المصلحة مع الخواجة " فانونسي" صاحب الجرنال، على تقديم جرائد أسبوعية موضح بها الأصناف والسلع التي ترد من وإلى أوروبا، وتوزيعها على مختلف فروع الجمارك، بتكلفة سنوية لتلك الجرائد تقدر بنحو ٦٠٠ فرنك، وتخصم من مصاريف المصلحة[٢٥٧].

وعملت المصلحة على تقديم كافة التسهيلات للتجار في نقل بضائعهم ووزنها، ولكن لا يتم نقل البضائع ووزنها إلا بحضور مندوب عن الجمرك[٢٥٨]. كما عملت على عدم تكديس تلك البضائع وإيجاد المخازن اللازمة لها، أو استئجار بعض أراضي الشركات لوضع تلك البضائع لحين خروجها[٢٥٩]. ومن ناحية أخرى، ذهبت المصلحة تتحرى عن البضائع الموجودة بالمخازن ولم يسأل أصحابها عنها، حيث وجدت صناديق وردت على إحدى وابورات النمسا، ولم يسأل عنها أحد، فتم تشكيل لجنة برئاسة أمين الجمرك لفتح تلك الصناديق والتعرف على ما بداخلها وحفظ محتوياتها، بموجب كشف رسمي لحين ظهور أصحابها، أو التصرف فيها ببيعها وتحصيل قيمة رسومها، وحفظ باقي أموالها بالمصلحة لحين ظهور أصحابها[٢٦٠].

وضبطت المصلحة أيضا كيفية التعامل مع البضائع أو المواد الملتهبة أو شديدة الاشتعال. فقررت المصلحة أن مادة الأسبيرتو

---

(٢٥٥) د. أحمد الشربيني، المرجع السابق، ص٣٧٣.

(٢٥٦) نفسه، ص٣٧١.

(٢٥٧) دار الوثائق القومية: ديوان الداخلية، صادر دواوين العموم، سجل رقم ل/٣٠/١/٣١، جواب بختم الناظر إلى ديوان عموم الجمارك ، بتاريخ ٩ محرم ١٢٨٨ هـ – ٣١ مارس ١٨٧١م، ص٢٨.

(٢٥٨) دار الوثائق القومية: ديوان مجلس خصوصي، صادر الأقاليم والمحافظات والضبطيات، سجل رقم س/١٤/١/١١، جواب بختم المستشار إلى عموم الجمارك، بتاريخ ٢٤ صفر ١٢٩٢هـ – ١ أبريل ١٨٧٥م، ص١٢٢.

(٢٥٩) دار الوثائق القومية: ديوان معية سنية، صادر الأوامر العليا إلى المجالس والدواوين والاقاليم و المحافظات ، سجل رقم س/٣٥/١/١، أمر كريم إلي المالية، بتاريخ ١٣ رجب ١٢٨٤هـ – ١٠ نوفمبر ١٨٦٧م، ص١٠٧.

(٢٦٠) دار الوثائق القومية: ديوان الداخلية، صادر دواوين العموم، سجل رقم ل/٢٩/١/٣١، جواب بختم الناظر إلى الدايرة السنية، بتاريخ ٢٥ جماد ثان ١٢٨٨ هـ – ١١ نوفمبر ١٨٧١م، ص١٠٧.

والفوسفوريين، تلك المواد الواردة من الخارج، يجب استلامها في اليوم الثاني من دخولها إلى الجمرك، وإلا سوف تباع تلك المواد الخطرة بالمزاد، ويأخذ الرسم الجمركي المقرر عليها، مع حفظ باقي أثمانها الباقية بالمصلحة لحين ظهور أصحابها(٢٦١). أما السلع سريعة التلف مثل الفواكه والخضراوات الطازجة الواردة من الأستانة أو من الخارج، فقد بادرت المصلحة بإنهاء إجراءاتها الجمركية وإخراجها على ذمة أصحابها وبضمانتهم حتى لا تتعرض للتلف، على أن يسددوا رسومها فيما بعد(٢٦٢).

ومن ناحية أخرى، كانت مصلحة الجمارك تعمل وفق منظومة أوامر سنوية، خاصة بتصدير السلع أو خروجها أو دخولها إلى البلاد. فمنعت المصلحة وكافة فروعها تصدير القمح عام ١٢٨١هـ - ١٨٦٤م، لعجز المحصول وحاجة السوق المحلي إليه (٢٦٣). في الوقت نفسه صدرت لها الأوامر بالسماح بتصدير الفول لوفرة المحصول، فسمحت للتجار بتصدير ما يقرب من ٣٧٠ أردبا من محصول عام ١٨٦٤ (١٢٨١هـ)، ورفع الحجر عنه في كافة فروع الجمارك (٢٦٤). ولم تستثنى المصلحة ولو شيء بسيط من قرارات منع الخروج، فرفضت خروج زوج من البقر المصري من ميناء الإسكندرية إلى –والي– تونس ،إلا بعد صدور قرار الإفراج عنه (٢٦٥).

ومن ناحية أخرى، ذهبت مصلحة الجمارك تستعلم عن كثير من السلع التي يرغب التجار في تصديرها، ولم تكن مدرجة على قائمة الصادرات أو الممنوعات . فذهبت تستعلم عن جواز تصدير بعض الأصناف مثل: الحطب والبصل والدجاج، وهل هناك رسوم جمركية عليها أم لا(٢٦٦). كما لجأت المصلحة إلى استخدام

(٢٦١) نفسه، سجلات وارد الدواوين بالداخلية، سجل رقم ل/٣١/٢٥ /١٥، صورة خطاب وارد من المجلس الخصوصي بختم المستشار، بتاريخ ١٣ ذو القعدة ١٢٨٢هـ - ٣٠ مارس ١٨٦٦م، ص٤٠.

(٢٦٢) نفسه، صادر دواوين العموم، سجل رقم ل/٣١/١/٣٦، جواب بختم الناظر إلى عموم الجمارك، بتاريخ ١٥ صفر ١٢٩٠هـ- ١٤ أبريل ١٨٧٣م، ص١٨٠.

(٢٦٣) نفسه، سجلات صادر جهات الإسكندرية، سجل رقم ل/٣١/١٠/٣، جواب بختم الوكيل إلى عموم الجمارك، بتاريخ ٢٢ ذو الحجة ١٢٨٢هـ - ١١ مايو ١٨٦٦م، ص٤٤.

(٢٦٤) الجوانب، العدد رقم ٩٥٦، السنة ١٩، بتاريخ ٣٠ ذو الحجة ١٢٩٥هـ - ٢٥ ديسمبر ١٨٧٨م، ص٥.

(٢٦٥) دار الوثائق القومية: ديوان الداخلية، صادر دواوين العموم، سجل رقم ل/٣١/١/٣٧، جواب بختم الناظر إلى ديوان عموم الجمارك، بتاريخ ٤ ربيع أول ١٢٩١هـ - ٢١ أبريل ١٨٧٣م، ص٣٩.

(٢٦٦) نفسه، سجل رقم ل/٣١/١/٣٠، جواب بختم سعادة الناظر إلى ديوان الجمارك، بتاريخ ٤ رجب ١٢٨٨هـ - ١٩ سبتمبر ١٨٧١م، ص١١٣.

أهل الخبرة لتقدير الرسوم وفرز بعض السلع المصدرة، فاستدعت على سبيل المثال أهل الخبرة من رجال الجهادية لفرز ١٥٠ قطعة سلاح، كان الحاج محمود الملاح الإسكندراني، يرغب في تصديرها من جمرك السويس إلى جدة، وتحديد رسومها(٢٦٧). وأرسلت عينات من بعض السلع مثل المسلي إلى مجلس الصحة، للتأكد من صلاحيته وعدم غشه ، قبل الإفراج عنه من الجمرك ودخوله السوق المصري(٢٦٨).

ولم تقف مصلحة الجمارك جامدة أمام مطالب وشكاوى التجار، حيث طالب بعض التجار بعدم دفع رسوم الأرضية المقررة على بضائعهم التي لهم بالجمارك، وذلك بسبب غيابهم هم ووكلائهم، بسبب انتشار الوباء في البلاد. فعرضت المصلحة هذه الشكوى على الحكومة، واقترحت إعفائهم من رسوم الأرضية، لأن هؤلاء التجار قضوا مدة –الكورنتينة – الحجر الصحي في منازلهم، ولم يحضروا لاستلام بضائعهم خوفا من الوباء، وقد صدر الأمر العالي بالموافقة على اقتراح المصلحة(٢٦٩).

سادسا : إيرادات مصلحة الجمارك :

نجح الخديو إسماعيل في عام ١٨٦٥م، في ترتيب وتنظيم مصلحة الجمارك، وتعيين من يلزم لعموم وفروع الجمارك من الموظفين اللازمين. وذلك لضبط إيراداتها وتلافي العجز والفروق التي حدثت في إيراداتها، من عدم كفاية الموظفين اللازمين لقيد البضائع الواردة والصادرة ومراجعة ومطابقة تلك البضائع على منافستات ورفتيات التجار وغيرهم، مما أدى إلى حدوث عجز في إيرادات المصلحة(٢٧٠).

ونمت إيرادات الجمارك عاما بعد عام، فبلغت إيرادات المصلحة عام ١٨٦٧م – ١٢٨٤هـ – حوالي ٩٩٠٠٠ كيس ، أي ما

(٢٦٧) دار الوثائق القومية: ديوان مجلس خصوصي، صادر الدواوين والأقاليم والمحافظات والضبطيات، سجل رقم س/١٤/١/١١، جواب بختم المستشار إلى ديوان الداخلية، بتاريخ ٦ جماد أول ١٢٩٢هـ – ١٠ يونيو ١٨٧٥م، ص١٦٣.

(٢٦٨) دار الوثائق القومية: ديوان الداخلية، صادر الدواوين والمحافظات والضبطيات والجهات السايرة، سجل رقم ل/٣١/٨/٣١، جواب بختم الناظر إلى ضبطية إسكندرية، بتاريخ ٤ ذو الحجة ١٢٩٦هـ– ١٩ نوفمبر ١٨٧٩م، ص٢٠٣.

(٢٦٩) دار الوثائق القومية: ديوان معية سنية، صادر الأوامر الكريمة للدواوين والأقاليم والمحافظات، سجل رقم س/٢٣/٥٥/١، أمر كريم إلى الخارجية، بتاريخ ١٧ ذو القعدة ١٢٨٢هـ – ٢٠ أبريل ١٨٦٦م، ص١٢٩.

(٢٧٠) دار الوثائق القومية: ديوان معية سنية، صادر العرض حالات للدواوين والمجالس والمحافظات، سجل رقم س/٤/٩/١، جواب بختم مهردار خديوي إلى عموم الجمارك، بتاريخ ٢٠ شوال ١٢٨٢هـ – ٨ مارس ١٨٦٦م، ص٩١.

يعادل حوالي ٤٩٥٥٥٥ جنيها [٢٧١] . في حين بلغت إيراداتها في ميزانية عام ١٨٦٨م – ١٢٨٥هـ – حوالي ١٠٠.٠٠٠ كيس، أي حوالي ٥٥٥٥٥٥ جنيها، بزيادة قدرها ٥٠ ألف جنيه، في حين بلغت مصروفات المصلحة في العام نفسه حوالي ٢٩٢٩٥ جنيها[٢٧٢]. وتابعت المصلحة نمو إيراداتها من الرسوم الجمركية، فبلغت في ميزانية عام ١٨٦٩م – ١٢٨٦هـ – حوالي ٥٧٥.٥٥٥ جنيها [٢٧٣] . وتساوت إيرادات المصلحة في عام ١٨٧٠م (١٢٨٧هـ) مع إيرادات السنة السابقة، التي قدرت بنحو ٥٧٥.٥٥٥ جنيها [٢٧٤].

ومن ناحية أخرى، شهدت ميزانية الجمارك عام ١٨٧١م (١٢٨٨هـ)، تناقصا في إيراداتها، حيث بلغت حوالي – ٩٨٤٢٢ كيسا – ٤٩٢١١٠ جنيها [٢٧٥]. كما شهدت ميزانية المصلحة في عام ١٨٧٢م (١٢٨٩هـ)، نسبة العجز نفسه في السنة السابقة[٢٧٦]. وبلغ مقدار العجز في السنة الواحدة لعام ٧١-١٨٧٢م – ٦٥٧٨ كيسا- حوالي ٣٢٨٩٠ جنيها [٢٧٧].

(٢٧١) دار الوثائق القومية: ديوان معية سنية، قيد الأوامر واللوائح والقرارات والمنشورات، سجل رقم س/١/٣٣/٥، صورة قرار مجلس شورى النواب رقم ٢٩ لسنة١٢٨٥هـ عن ميزانية الحكومة ١٢٨٥هـ – ١٨٦٨م، ص١٠١. انظر أيضا: G. Douin, op.cit, p.71.

(٢٧٢) وادى النيل، العدد رقم ٨، السنة الثالثة، بتاريخ غرة ربيع أول ١٢٨٦هـ– ١١يونيه١٨٦٩م، ص٢٣٣.

(٢٧٣) دار الوثائق القومية: ديوان معية سنية، قيد الأوامر واللوائح والقرارات والمنشورات، سجل رقم س/١/٣٣/٢، صورة أمر كريم صادر لديوان الداخلية، بتاريخ ٤ محرم ١٢٨٧هـ – ٦ أبريل ١٨٧٠م، ص١٢٩، أنظر أيضا: وادي النيل، العدد رقم ١٥، السنة الرابعة ، بتاريخ ٢٦ صفر ١٢٨٧هـ – ٢٦ مارس ١٨٧٠م، ص٣.

(٢٧٤) وادي النيل، العدد رقم ١١، السنة الرابعة، بتاريخ ١٢ صفر ١٢٨٧هـ – ١٣ مايو ١٨٧٠م، ص٣.

(٢٧٥) دار الوثائق القومية: ديوان معية سنية، قيد الأوامر واللوائح والقرارات والمنشورات، سجل رقم س/١/٣٣/٢، صورة أمر كريم إلى ديوان الداخلية، بتاريخ ١٦ جماد أول ١٢٨٨هـ – ٣ أغسطس ١٨٧١م، ص١٥٣ ٠ أنظر أيضا : الجوائب، العدد رقم ٥٤٠، بتاريخ ٢١ جماد آخر ١٢٨٨هـ – ٦ سبتمبر ١٨٧١م. وأيضا: عبدالرحمن الرافعي، عصر إسماعيل، ج٢، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٠م، ص٢٧٦. وأيضا: محمد فهمي لهيطه، المرجع السابق، ص٣٣٧.

(٢٧٦) كنز الرغائب في منتخبات الجوائب، ج٥، ط١، مطبعة الجوائب بالأستانة العليا، ١٢٩٤هـ – ١٨٧٧م، ص١٨٦.

(٢٧٧) دار الوثائق القومية: ديوان معية سنية، قيد الأوامر واللوائح والقرارات والمنشورات، سجل رقم س/١/٣٣/٢، أمر كريم إلي ديوان الداخلية، بتاريخ ١٦ جماد أول ١٢٨٨ هـ – ٣ أغسطس ١٨٧١م، ص١٥٥.

وتساءلت الحكومة عن أسباب هذا العجز، فتبين لها أن العجز نشأ عن تناقص قيمة الرسوم الجمركية التي نصت عليها معاهدة ١٨٦١م من ٨% إلى ١% كل عام، حتى تستقر عند ١%، وكذلك بسبب عدم انتظام أشغال جمرك بورسعيد، وتهريب البضائع الأجنبية هناك(٢٧٨).

وعادت إيرادات المصلحة مرة أخرى إلى النمو، بسبب كثرة إجراءات المراقبة. فبلغت إيرادات الجمارك في ميزانية عام ١٨٧٣م (١٢٩٠هـ)، حوالى ٥٧٨٠٦٥ جنيها (٢٧٩) . في حين بلغت الإيرادات بميزانية عام ١٨٧٤م (١٢٩١م)، حوالى ٥٨٢٤٨٠ جنيها، هذا بخلاف متأخرات كانت للمصلحة لدى بعض التجار والشركات تقدر بنحو ١٤٣٢٠ جنيها (٢٨٦٤ كيسا)(٢٨٠).

وبلغت الايرادات في ميزانية عام ١٨٧٥م (١٢٩٢هـ) حوالى ٦٣٩٠٠٠ جنيها (٢٨١). وترجع تلك الزيادة الأخيرة في إيرادات الجمارك، إلى كثرة توافد السفن على جمارك القنال، حيث بلغ عدد السفن في عام ١٨٧٣م حوالى ٩٨٣سفينة، وزاد هذا العدد ليصل عام ١٨٧٤م إلى حوالى ١٠٣٩ سفينة، بإيرادات تقدر بنحو ٢٠.٣٦٦.١٤٦ فرنكا (٢٨٢) . وزاد أيضا هذا العدد من السفن ليصل عام ١٨٧٥م إلى حوالى ١٢٤٢ سفينة، بإيراد يقدر بنحو ٢٣.٨٩٢.٠٠٦ فرنك(٢٨٣).

ولما كانت مصلحة الجمارك من المصالح ذات الدخل والإيراد، فكان لابد من مراقبة إيراداتها وضبط حساباتها، وخاصة فروعها مثل السويس وبورسعيد والإسماعيلية وغيرها، ولذلك تعددت الجهات الرقابية عليها. فصدرت الأوامر إلى أمين عموم المصلحة بعدم صرف أي شيء من إيرادات وأموال الجمارك من تلقاء نفسه، إلا بإذن رسمي من الحكومة(٢٨٤).

---

(٢٧٨) نفسه، أمر كريم إلي ديوان الداخلية، بتاريخ ١٩ جماد أول ١٢٨٨ هـ – ٦ أغسطس ١٨٧١م، ص١٥١.

(٢٧٩) نفسه، صورة قرار مجلس شورى النواب بجلسة ١٧ ذو الحجة ١٢٨٩هـ – ١٥ فبراير ١٨٧٣م، ص٢٥ . أنظر أيضا: الوقائع المصرية، العدد رقم ٥٠١، بتاريخ ٤ صفر ١٢٩٠هـ – ١ أبريل ١٨٧٣م.

(٢٨٠) دار الوثائق القومية: الديوان الخديوي، سجل رقم س/١/١٣/٢، دفتر عن ميزانية الحكومة الخديوية وإيراداتها و مصروفاتها عام ١٢٩١هـ – ١٨٧٤م، ص٢ – ٣.

(٢٨١) Efflngham, Wilson, Egyptian Debt, Mission Right, Hon, .JGoschen, London, (W.D), p.2 . G .

(٢٨٢) الوقائع المصرية، العدد رقم ٥٤٣، بتاريخ ١٦ ذو الحجة ١٢٩٠هـ – ٣ فبراير ١٨٧٤م.

(٢٨٣) الوقائع المصرية، العدد رقم ٦٣٥، بتاريخ ١٤ ذو القعدة ١٢٩٢هـ – ١٢ ديسمبر ١٨٧٥م.

(٢٨٤) دار الوثائق القومية: ديوان معية سنية، صادر الأوامر العليا إلى المجالس والدواوين والاقاليم والمحافظات، سجل رقم س/١/١/٤٢، أمر كريم إلى

فكان على أمين عموم الجمارك أن يراقب الإيرادات بعموم و فروع الجمارك شهريا، للوقوف على مقدار الزيادة والعجز، وأن يقدم تقريرا شهريا للمالية عن ذلك[٢٨٥]. ثم يأتي ديوان المالية لمراجعة حسابات إيرادات ومصروفات المصلحة بغاية الدقة، وتوقيع الجزاء على موظفي المصلحة في حال الخطأ أو التلاعب أو التقصير أو الكشط في الدفاتر [٢٨٦]. ويقوم المجلس الخصوصي بالتحري عن إيرادات ومصروفات الجمارك، ويقوم بدوره الرقابي، حيث يطلب كشفاً بمتحصلات ومصاريف كل جمرك على حده بواقع عام، فطلب على سبيل المثال كشفا ببيان متحصلات جمرك الإسماعيلية ومصروفات موظفيه، وذلك لمراجعة حساباته وهكذا [٢٨٧]. ثم يأتي الدور الرقابي لمجلس شورى النواب، ويطلب من المصلحة كشفا ببيان مقدار الرسوم المتحصلة من الإيرادات، وكشفا آخر عن الرسوم المتحصلة من الصادرات، للمراجعة ومناقشة ذلك بالمجلس[٢٨٨].

وذكر البعض:" أنه رغم تعدد تلك الجهات الرقابية والمحاسبتية على مصلحة الجمارك، ورغم نمو المصلحة وتطورها المادي وتنميتها، إلا أن مصادر الدخل للجمارك لم تنمو النمو الذي يواكب هذا التطور لها، وذلك بسبب تدوين نظام الحسابات بصورة معقدة بطريقة يفهمها فقط الكتبة الأقباط الحافظين لها، وهذه الطريقة في الحسابات تجعل من السهل إخفاء أي احتيال فيها، ولذلك ليس مما يدعوا إلى الدهشة، أن مصادر الدخل من الجمارك لم تنمو النمو الذي يواكب تطورها المادي"[٢٨٩].

ومن ناحية أخرى، فقدت المصلحة الكثير من إيراداتها الجمركية، بسبب الاعفاءات الجمركية التي صدرت لها بناءً على أوامر عليا.

أمين عموم الجمارك، بتاريخ ٢٤ رجب ١٢٨٧ هـ – ٢٠ أكتوبر ١٨٧٠م، ص٤٤.

(٢٨٥) دار الوثائق القومية: محافظ وقائع مصرية، محفظة رقم ٥ ملف رقم ٥ (جمارك)، الوقائع المصرية، العدد رقم ٤٧٧، بتاريخ ٨ شعبان ١٢٨٩هـ – ١٠ أكتوبر ١٨٧٢م.

(٢٨٦) دار الوثائق القومية: ديوان مجلس خصوصي، صادر الدواوين والأقاليم والمحافظات والضبطيات، سجل رقم س/٩/١/١١، جواب بختم المستشار إلى ديوان المالية، بتاريخ ١٣ شعبان ١٢٨٥هـ – ٢٩ نوفمبر ١٨٦٨م، ص١٩.

(٢٨٧) نفسه، سجل رقم س/١٣/١/١١، جواب بختم سعادة المستشار إلى عموم الجمارك، بتاريخ ٢٤ ربيع ثان ١٢٩٠هـ – ٢١ يونيو ١٨٧٣م، ص٢٢.

(٢٨٨) دار الوثائق القومية: ديوان الداخلية، صادر دواوين العموم، سجل رقم ل/٣٣/١/٣١ ، جواب بختم الوكيل إلى نظارة المالية، بتاريخ ١٩ ذو الحجة ١٢٨٩هـ – ١٧ فبراير ١٨٧٣م، ص١٦٢.

(289) M . Coon, op.cit,p.106.

فقد أعفى الخديو إسماعيل الآلات الزراعية – المحاريث ومضخات المياه البخارية – المستوردة من أمريكا من الرسوم الجمركية، لتشجيع الطلب عليها، ولأهميتها للزراعة [٢٩٠] . وذلك لمدة عام تبدأ من سبتمبر ١٨٦٣م، وتنتهي في سبتمبر ١٨٦٤م، وكان هذا الإعفاء وقتيا، ويرجع ذلك لانتشار وباء الماشية في البلاد[٢٩١]. ونظرا لتعرض البلاد لوباء الماشية عمد الخديو إلى تعويض الأهالي بالاستيراد من الخارج، وأعفيت تلك الحيوانات من الرسوم الجمركية أيضا [٢٩٢].

واستجاب الخديو عام ١٨٧٠م (١٢٨٧هـ) لطلب القنصل الأمريكي العام، وسمح للمدعو "ريتشارد سون" Ritshard sun الأمريكي بجلب الآلات الزراعية إلى مصر وبيعها، وتصدير ما لم يباع منها إلى مصدرها، بدون دفع أية رسوم جمركية، وذلك لتوسيع قاعدة العلاقات التجارية بين مصر وأمريكا[٢٩٣]. كما تم إعفاء الخيول المصدرة من مصر إلى الهند من الرسوم الجمركية، بناءً على التماس قنصل فرنسا بإعفائها من الرسوم[٢٩٤].

وصدرت الأوامر أيضا إلى مصلحة الجمارك بإعفاء الآلات الخاصة بكبس وحلج القطن المستوردة من الخارج من الرسوم الجمركية، لمدة عام تبدأ من سبتمبر ١٨٦٣م إلى سبتمبر ١٨٦٤م [٢٩٥]. وقد بلغ عدد المحالج في مصر حوالي ١١٢ محلجاً [٢٩٦] . كما تم إعفاء الصناديق الأربعة الواردة للمدعو "شكتيران"

---

(٢٩٠) دار الوثائق القومية: ديوان معية سنية، صادر الأوامر العليا إلى المجالس والدواوين والاقاليم والمحافظات، سجل رقم س/١/١/٢٢، أمر كريم إلى ناظر الأمور الخاصة شريف باشا، بتاريخ ٢٨ ربيع أول ١٢٨٠هـ – ١٢ سبتمبر ١٨٦٣م، ص٦.

(٢٩١) د. أحمد الشربيني ، المرجع السابق، ص٣٥٥ . أنظر أيضا: صالح رمضان، الحياة الاجتماعية في عهد إسماعيل، دار المعارف بالإسكندرية، ١٩٧٧م، ص٩٣.

(٢٩٢) د. أحمد الشربيني، المرجع السابق، ص٣٧٤ – ٣٧٥.

(٢٩٣) دار الوثائق القومية: ديوان الداخلية، قيد الأوامر الكريمة، سجل رقم ل/٣١/٢٤/١٠، أمر كريم وارد للديوان، بتاريخ ١٤ ربيع ثان ١٢٨٧هـ – ١٤ يوليو ١٨٧٠م، ص٨.

(٢٩٤) نفسه، وارد المجالس بديوان الداخلية، سجل رقم ل/٣١/٣١/١٢، جواب بختم سعادة مستشار المجلس الخصوصي للداخلية، بتاريخ ٢٥ جماد ثان ١٢٨٩هـ – ٣٠ أغسطس ١٨٧٢م، ص٢٢.

(٢٩٥) دار الوثائق القومية: ديوان معية سنية، صادر الأوامر العليا إلى المجالس والدواوين والأقاليم والمحافظات، سجل رقم س/١/١/٢٣، أمر كريم إلى أمين جمرك الإسكندرية ، بتاريخ ٧ جماد أول ١٢٨٠هـ – ٢٠ أكتوبر ١٨٦٣م، ص١٣٧.

(٢٩٦) د. أحمد الحتة، تاريخ مصر الاقتصادي في القرن التاسع عشر، مطبعة المصري، ١٩٦٧م، ص١٨٠ . أنظر أيضا: صالح رمضان، المرجع السابق، ص٢٠٣.

Shaktiran وبها آلات واردة له على ذمة معمل البيرة من الرسوم الجمركية[٢٩٧]، وقد أعفى تلك الآلات من الرسوم لمدة عام (١٨٧٤م)[٢٩٨]. واستجاب الخديو أيضا لطلب قومبانية المياه، وأعفى الآلات الواردة لها من الخارج والخاصة بماكينة صناعة الثلج من الرسوم، وذلك بسبب شروط عقد الاتفاق مع الشركة المذكورة والذي نص علي إعفاء آلاتها من الرسوم الجمركية[٢٩٩]. كما تم إعفاء الخمور الواردة من الخارج بناء على رأي نظارة المالية[٣٠٠]. وكذلك كافة المسكرات الواردة للإسكندرية من جزيرة سيام التابعة للدولة العثمانية، إذ دفعت رسومها الجمركية بالجزيرة المذكورة[٣٠١].

ومن ناحية أخرى، تم إعفاء كافة الصناديق التي تحوى ألات ومعدات البعثة الجغرافية العلمية الانجليزية القادمة إلى مصر لمتابعة ودراسة مرور كوكب الزهرة، من الرسوم الجمركية[٣٠٢]. كما صدرت الأوامر إلى مصلحة عموم الجمارك بعدم تحصيل الرسوم الجمركية على ٣٠ نسخة من كتاب "تاريخ الكنائس" الوارد إلى مصر، على ذمة أحد الشوام التابعين للقنصلية الأمريكية [٣٠٣]. كما تم إعفاء كافة الآلات الواردة على ذمة مصلحة التلغراف من الرسوم، لوضعها في المكاتب الجديدة [٣٠٤] ، والتي بلغت حوالي ١٥١ مكتبا، منها٨٦ بالوجه

---

(٢٩٧) دار الوثائق القومية: ديوان الداخلية، صادر تلغرافات دواوين وأقاليم، سجل رقم ل/١٠/١٨/٣١، جواب بعلامة الناظر إلى جمرك الإسكندرية، بتاريخ ٩ صفر ١٢٩٢هـ – ١٧ مارس ١٨٧٥م، ص٦.

(٢٩٨) د. عبدالسلام عبدالحليم عامر، طوائف الحرف في مصر ١٨٠٥-١٩١٤ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٣م، ص٢٠٠.

(٢٩٩) دار الوثائق القومية: ديوان الداخلية، صادر تلغرافات دواوين وأقاليم عربي وتركي، سجل رقم ل/١٠/١٨/٣١، تلغراف بعلامة الناظر إلى محافظة السويس، بتاريخ ٢٢ ربيع أول ١٢٩٢هـ – ٢٨ أبريل ١٨٧٥م، ص٥.

(٣٠٠) دار الوثائق القومية: ديوان مجلس خصوصي، صادر الدواوين والأقاليم والمحافظات والضبطيات، سجل رقم س/١٨/١/١١، جواب بختم المستشار إلى المالية، بتاريخ ١٩ ربيع ثان ١٢٩٤هـ – ٣ مايو ١٨٧٧م، ص٥٨.

(٣٠١) دار الوثائق القومية: ديوان معية سنية، قيد الأوامر واللوائح القرارات والمنشورات، سجل رقم س/٣/٣٣/١، صورة قرار صادر لعموم الجمارك، بتاريخ ١٧ صفر ١٢٨٣هـ – ١ يوليو ١٨٦٦م، ص٤٦.

(٣٠٢) نفسه، صادر العرض حالات للدواوين والمجالس والمحافظات، سجل رقم س/١٩/٩/١، جواب بختم مهردار خديو إلى محافظة السويس، بتاريخ ٢٨ شعبان ١٢٩١هـ – ١٠ أكتوبر ١٨٧٤م، ص١٨.

(٣٠٣) نفسه، سجل رقم س/٢٠/٩/١، جواب بختم سعادة مهردار خديوي إلى عموم الجمارك، بتاريخ ٢٦ ربيع ثان ١٢٩٢هـ – ١ يونيو ١٨٧٥م، ص٥٧.

(٣٠٤) نفسه، سجل رقم س/١٤/٩/١، جواب بختم مهر دار خديوي إلى ديوان الداخلية، بتاريخ ٦ محرم ١٢٨٧هـ – ٨ أبريل ١٨٧٠م، ص٩٤.

البحري و ٤٤ مكتبا بالوجه القبلي و ٢١ مكتبا بالسودان[٣٠٥]، بتكلفة بلغت حوالي ٨٥٣٠٠٠ جنية[٣٠٦]، أو ما يقرب من مليون جنيه حسب تقدير البعض[٣٠٧].

كما صدرت الأوامر إلى مصلحة الجمارك بإعفاء حضرات القناصل من دفع الرسوم الجمركية، على كل ما يرد لهم من الداخل أو الخارج، من مفروشات ومأكولات ومشروبات شخصية لهم، ما لم تكن تلك الأشياء على سبيل التجارة[٣٠٨]. كما تم إعفاء القنصليات المختلفة من دفع رسوم الجمارك على الدخان أو السجائر الواردة لهم من الخارج، وتحدد لكل قنصلية ٢١٠ أقة دخان معفاة من الرسوم في العام، وتوزع تلك الكمية على النحو التالي: للقنصل العام – الجنرال– ٩٠ أقة معفاة، وللقنصل ٧٠ أقة، ولوكيل القنصل ٥٠ أقة، وما زاد عن ذلك يتم تحصيل الرسوم عليه، بحيث لا تزيد تلك الكمية عن ٢١٠ أقة في العام٠ أما قناصل المديريات والمحافظات فلم يتمتعوا بهذا الإعفاء الجمركي على الدخان[٣٠٩]. كما تم السماح بإعفاء أقة واحدة من الدخان للسياح والحجاج لزوم شربهم[٣١٠]. كما تم إعفاء فحم الحطب الوارد من الموانئ العثمانية من الرسوم، طالما أنه وارد من بلد عثماني إلى آخر عثماني[٣١١].

ونظرا لحاجة السوق المحلي إلى الدقيق والشعير، صدر قراراً إلى مصلحة الجمارك،

---

(٣٠٥) عبدالرحمن الرافعي، المرجع السابق ص١٧ – ١٨.

(٣٠٦) راشد البراوي، محمد حمزة عليش، التطور الاقتصادي في العصر الحديث، ط٤، مكتبة النهضة المصرية، ١٩٤٩م، ص١٠٤. أنظر أيضا: لويس عوض، تاريخ الفكر المصري الحديث من عصر إسماعيل إلى ثورة ١٩١٩، ج ١، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٠م، ص٨٦ ٠ وأيضا: جون مارلو، تاريخ النهب الاستعماري لمصر ١٧٩٨ – ١٨٨٢م، ترجمة : عبدالعظيم رمضان، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٦م، ص١٦٣.

(٣٠٧) د. صالح رمضان، المرجع السابق، ص٣٥.

(٣٠٨) دار الوثائق القومية: ديوان مجلس خصوصي، صادر الدواوين، سجل رقم س/٦/٢/١١، جواب بختم ناظر الخصوصي إلى ديوان الداخلية ، بتاريخ ٤ ذو الحجة ١٢٨٧هـ – ٢٥ فبراير ١٨٧١م، ص٥٣.

(٣٠٩) نفسه، صادر الدواوين والأقاليم والمحافظات والضبطيات، سجل رقم س/١٤/١/١١، صورة قرار بختم سعادة المستشار إلى ديوان عموم الجمارك، بتاريخ ٢٦ ذو القعدة ١٢٩٢هـ– ٢٤ ديسمبر ١٨٧٥م، ص٥٩.

(٣١٠) نفسه، صادر الدواوين، سجل رقم س/٧/٢/١١، جواب بختم المستشار إلى ديوان الداخلية، بتاريخ ١٢ شعبان ١٢٩٠هـ – ٥ أكتوبر ١٨٧٣م، ص٨٢.

(٣١١) دار الوثائق القومية: ديوان معية سنية، صادر الأوامر العليا إلى المجالس والدواوين والأقاليم والمحافظات، سجل رقم س/٢٨/١/١، أمر كريم إلى أمين جمرك الإسكندرية، بتاريخ ١٤ جماد أول١٢٨٢هـ – ٥ أكتوبر ١٨٦٥م، ص١١.

بإعفائهما من الرسوم الجمركية لمدة أربعة شهور لشدة حاجة الأهالي إليهما [٣١٢]. كما تم إعفاء صنف المسلي الوارد من الخارج من الرسوم أيضا، وذلك لقلة إنتاجه بالداخل وحاجة الأهالي إليه، وذلك لمدة ستة أشهر، ولا يسمح بخروجه من البلاد قبل هذه المدة [٣١٣] . ومن ناحية أخرى، صدر قراراً بإعفاء سبائك الذهب والفضة الصادرة من مصر إلى الخارج من الرسوم الجمركية عام ١٨٧٤م[٣١٤].

واستجابت الحكومة أيضا لطلب الخواجة "رالى" Rali وكيل جامعة اليونان، وأصدرت أوامرها لمصلحة الجمارك بالإفراج عن الصناديق التي تحوى أدوات طبية وآلات جراحية، تحتي دعوى "معالجة الفقراء والأعمال الخيرية". كما أفرجت أيضا عن أدوات طبية بدون رسوم جمركية واردة على ذمة قنصل بروسيا[٣١٥].

كما أفرجت المصلحة عن صندوقين أدوية، لاسبتالية المكس بدون رسوم، على ذمة متعهد أشغال ميناء الإسكندرية، لمعالجة من يصاب بالأمراض من موظفي الشركة [٣١٦]. وهكذا فقدت المصلحة الكثير من إيراداتها، بسبب تلك الإعفاءات الممنوحة من الخديو، أو المتفق عليها في شروط العقود مع الأجانب.

ولم تكن تلك الإعفاءات الجمركية هي كل شيء ، فتم إعفاء قومبانية المياه بالإسكندرية، حسب البند رقم (١٥) من شروط عقد الشركة مع الحكومة، بإعفائها وكافة أدواتها الواردة لها من مواسير ومهمات من الرسوم الجمركية [٣١٧]. وقد حصلت كذلك شركة "جرينفلد واليوت" الإنجليزية، على إعفاءات من الرسوم على كل

---

(٣١٢) دار الوثائق القومية: ديوان مجلس خصوصي، القرارات واللوائح الصادرة، سجل رقم س/١٢/٨/١١، صورة قرار صادر من المجلس الخصوصي إلى أمين عموم الجمارك ، بتاريخ ٢ جماد آخر ١٢٨٦هـ – ٢٠ سبتمبر ١٨٦٨م، ص٣٨.

(٣١٣) نفسه، سجل رقم س/٦/٨/١١ صورة قرار من المجلس الخصوصي، بتاريخ ٢٩ جماد ثان ١٢٨٠ه – ١١ ديسمبر ١٨٦٣م، ص٣٦.

(٣١٤) نفسه، سجل رقم س/٢١/٨/١١، صورة قرار صادر من المجلس الخصوصي إلى عموم الجمارك، بتاريخ ١٩ شعبان ١٢٩١هـ – ١٣ سبتمبر ١٨٧٤م، ص٤٤.

(٣١٥) دار الوثائق القومية: ديوان الداخلية، صادر دواوين العموم، سجل رقم ل/٣١/١/٣١، جواب بختم الناظر إلى عموم الجمارك، بتاريخ ١١ جماد ثان ١٢٨٨هـ – ٢٨ أغسطس ١٨٧١م، ص٢٤.

(٣١٦) نفسه، جواب بختم الناظر إلى عموم الجمارك، بتاريخ ١٥ رمضان ١٢٨٨هـ – ٢٨ نوفمبر ١٨٧١م، ص٧٠.

(٣١٧) دار الوثائق القومية: ديوان الداخلية، صادر التلغرافات دواوين وأقاليم عربي وتركي، سجل رقم ل/١٠/١٨/٣١، جواب بعلامة الناظر إلى جمرك الإسكندرية، بتاريخ ٥ محرم ١٢٩٢هـ– ١١ فبراير ١٨٧٥م، ص٦.

ما يرد لها من أدوات ومهمات ومأكولات وغير ذلك[٣١٨]. وقد قامت تلك الشركة بإصلاح ميناء الإسكندرية وإقامة حوض عائم لإصلاح السفن، وأنشأت حاجزاً للأمواج، كما أنشأت رصيفا للشحن والتفريغ وأرصفة أخرى، بتكلفة تقدر بنحو ٢.٥٤٢.٠٠٠ جنيه[٣١٩]، أو ٣ مليون جنيه[٣٢٠]، ومع أن قيمة التكلفة الحقيقة لتلك الأشغال لم تتجاوز ١.٥٠٠.٠٠٠ جنيه[٣٢١]. وقد ذكر البعض: أن هؤلاء المقاولين الأجانب الذين أنشأوا مرفئ الإسكندرية، أخذوا حوالي ٨٠% فوق ما يستحقون من قيمة العمل بغير حق[٣٢٢]. ورغم هذا النهب الواضح تمتعوا بالإعفاءات الجمركية على كل ما يرد لهم من الخارج. ولذلك طالبت مصلحة الجمارك تلك الشركة بتقديم كشف يحتوى على بيان ما سيرد لهم من الخارج شهريًا، وذلك منعا للتحايل ودخول أشياء أخرى بدون رسوم[٣٢٣]. والحال نفسه للشركة الفرنسية "إخوان رسو" التي قامت بأشغال السويس، بتكلفة تقدر بنحو ١.٤٠٠.٠٠٠ جنيه[٣٢٤].

ومن ناحية أخرى، رفضت المصلحة الإفراج عن ٨٩٠ تنبلاطة فحم واردة لشركة الغاز بالمحروسة، ورفضت خصم قيمة الرسوم الجمركية من مستحقات الشركة لدى محافظة مصر، وبالتالي كان على مصلحة الجمارك أن تطالب محافظة مصر بتلك الرسوم، فرفضت المصلحة هذا الأمر، بدعوى أن هذا الإجراء لا يوافق عمل المصلحة [٣٢٥]. مما دفع بالحكومة بالتأكيد على محافظة مصر بضرورة صرف مستحقات شركة الغاز، حتى لا تعود إلى مثل هذه

---

(٣١٨) نفسه، سجلات صادر دواوين العموم، سجل رقم ل/٣١/١/٣١، جواب بختم الناظر إلى ديوان عموم الجمارك، بتاريخ ٢٥ شوال ١٢٨٨هـ. – ٧ يناير ١٨٧٢م، ص٩٥.

(٣١٩) د. أحمد الحتة، المرجع السابق، ص٢٣٨.

(٣٢٠) إلياس الأيوبي، تاريخ مصر في عهد الخديوي إسماعيل باشا من ١٨٦٣م – ١٨٧٩، م٢، مطبعة دار الكتب المصرية، ١٩٢٣م، ص٢٤٨.

(٣٢١) محمد رفعت، تاريخ مصر السياسي في الأزمنة الحديثة، المطبعة الأميرية، ١٩٤٦م، ص١٧٥. أنظر أيضا: صالح رمضان، المرجع السابق، ص٨٣.

(٣٢٢) تيودور، روذشتين، المرجع السابق، ص٤٢.

(٣٢٣) دار الوثائق القومية: ديوان الداخلية، صادر دواوين العموم، سجل رقم ل/٣١/١/٣١، جواب بختم الناظر إلى ديوان الجمارك، بتاريخ ٢٥ شوال ١٢٨٨هـ – ٧ يناير ١٨٧٢م، ص٩٥.

(٣٢٤) جون مارلو، المرجع السابق، ص١٦٤. أنظر أيضا: لويس عوض، المرجع السابق، ص٦٧.

(٣٢٥) دار الوثائق القومية: ديوان الداخلية، صادر دواوين العموم، سجل رقم ل/٣١/١/٢٩، جواب بختم الناظر إلى ديوان المالية المصرية، بتاريخ ٢٢ رمضان ١٢٨٧ هـ – ١٦ ديسمبر ١٨٧٠م، ص١٠٤.

الطلبات من مصلحة الجمارك [٣٢٦] . كما قامت الحكومة بإرسال نسخ من العقود المعقودة مع الشركات الأجنبية والتجار وغيرهم لمصلحة الجمارك، للعمل بمقتضى هذه الاتفاقيات والعقود، وذلك بناءً على طلب المصلحة بإرسال صور هذه العقود حتى يتم العمل بمقتضاها[٣٢٧].

سابعا: جهود مصلحة الجمارك في مقاومة عمليات التهريب:

كانت الامتيازات الأجنبية من أكبر الصعوبات أو العقبات التي وقفت في وجه مصلحة الجمارك، من أن تؤدي عملها على الوجه الأكمل، حيث استغل الأجانب نظام الامتيازات للتهرب من دفع الرسوم الجمركية . فبالرغم من تخفيض الرسوم على البضائع الواردة للأجانب، إلا أن هؤلاء كانوا يعملون على تهريب البضائع بالإسكندرية وغيرها وعلى طول الساحل المجاور [٣٢٨]. ووقفت حجر عثرة في سبيل تفتيش السفن وضبط المهربات [٣٢٩]. أو تفتيش بيوتهم والتي كانت محصنة من تفتيش الحكومة لها، ولقد شملت تلك البيوت كل مسكن للأجنبي سواء في تجارته أو صناعته[٣٣٠].

ولم تكن السفن هي المعفاة فقط من التفتيش، بل ادعى الأجانب حقهم في عدم تفتيش قوارب الصيد والقوارب العامة التي تسير على الشواطئ و المملوكة للمالطيين أو اليونانيين أو الإيطاليين وغيرهم، وكانت كل تلك المراكب تمر تحتي أعين مندوبي الجمارك، الذين لم يستطيعوا سوى مشاهدة تلك البضائع وهي تمر فقط[٣٣١]. وقدر البعض: أنه كان يضيع على الحكومة أو المصلحة سنويا جراء تلك العمليات حوالي نصف مليون جنيه [٣٣٢]، بينما قدرها البعض الآخر بحوالي ٢ مليون جنيه سنويا[٣٣٣].

فكان على مصلحة الجمارك أن تقاوم عمليات التهريب في الإسكندرية وكافة فروعها، حفاظا على إيراداتها بسلسلة من الإجراءات وهي على النحو التالي:

١-قدم أمين عموم الجمارك مشروعا نظاميا ، يلزم فيه رؤساء السفن والمراكب بوجوب تقديم منافستات البضائع، موقعه بأختامهم عند وصولهم الميناء، تحتوى على

---

(٣٢٦) نفسه ، سجل رقم /٣٠/١/٣١، جواب بختم الناظر إلى نظارة المالية، بتاريخ ٩ محرم ١٢٨٨هـ – ٣١ مارس ١٨٧١م، ص٢٩.

(٣٢٧) نفسه، جواب بختم الناظر إلى قلم شبارسات المالية ، بتاريخ ٢٣ جماد أول ١٢٨٨هـ- ١٠ أغسطس ١٨٧١م، ص١١٠.

(٣٢٨) د. صالح رمضان ، المرجع السابق، ص٣٠١.

(٣٢٩) عبدالرحمن الرافعي، المرجع السابق، ص٢٨٦.

(٣٣٠) د. أحمد الشربيني، المرجع السابق، ص٢٧٣.

(331) M.Coon, op. cit.p. 106.

(٣٣٢) عبدالهادي مسعود، ثورات مصر من عهد سعيد إلى آخر عهد توفيق، مطبعة مخيمر، (د.ت)، ص٨٣.

(333)Georg. Young, Egypt, London, 1927, p. 89.

البيانات الخاصة بالشحنة خلال ٢٤ ساعة ، وإذا لم يتم تقديمها، تعتبر الشحنة مهربة ويتم الحجز عليها وعلى المركب حتي تدفع الطاق اثنين ،كما تقرر بأن ما يوجد بالمركب من بضائع ولا يكون مندرج بالمنافستو، يعتبر مهرب ويتم مصادرته، كما منح هذا المشروع النظامي حق الحكومة في تفتيش المراكب والكشف عنها[٣٣٤].

ونجح هذا المشروع الذي صدقت عليه الحكومة ، في أن يغير مشروع النظام نامة القديم الصادر في ١٣ جماد ثان ١٢٨٠هـ – ٢٥ نوفمبر ١٨٦٣م[٣٣٥]. والذي بمقتضاه صارت الجمارك المصرية في حالة عجز كلية من خلال تلك الموانع التي تعرقلها في كل أعمالها، مما ترتب عليه سهولة ارتكاب الغش وحدوث عمليات التهريب على نطاق واسع [٣٣٦].

وخاصة أن هناك مفارقة واختلاف كبير بين الامتيازات الأجنبية القديمة، وحقوق المعاهدات المترتبة على المعاهدات الحديثة الخاصة بالأجانب المقيمين في البلاد، والمعقودة مع الدولة العثمانية، فكانت سلطات الجمارك التركية – حسب الاتفاقيات الحديثة– تمارس حقها في تفتيش السفن التي تدخل الموانئ العثمانية، ولهم الحق في الاحتفاظ برؤساء السفن حتى تنزل حمولتها وتدفع رسومها، عكس الحال في مصر[٣٣٧].

٢–أنشأت مصلحة الجمارك مراكزاً للحراسة لمنع عمليات التهريب، وحدد أمين عموم الجمارك المناطق اللازمة لإقامة تلك المراكز، فأنشأت المصلحة نقاط حراسة في العمايدة والمكس والقبارى والرمل وأبو قير وسواحل المحمودية، وبورسعيد ودمياط والسويس وغيرها. وزودت المصلحة مراكز الحراسة تلك بالخيول اللازمة، فخصصت لمركز الرمل إسطبل به خمسة خيول، وأربعة خيول لباقي الإسطبلات في النقاط الأخرى، وذلك لاستخدامها في التنقل والضبط[٣٣٨]. واعانت

---

(٣٣٤) دار الوثائق القومية: ديوان مجلس خصوصي، صادر الدواوين والأقاليم والمحافظات والضبطيات، سجل رقم س/١٨/١/١١، جواب بختم المستشار إلى الداخلية، بتاريخ غرة ذو الحجة ١٢٩٤هـ – ٧ ديسمبر ١٨٧٧م، ص١٤٦.

(٣٣٥) دار الوثائق القومية: ديوان الداخلية، سجلات وارد المجالس، سجل رقم ل/٢٤/٣١/٣١، صورة خطاب وارد بختم مستشار المجلس الخصوصي للداخلية ، بتاريخ ٩ ذو الحجة ١٢٩٤هـ – ١٥ ديسمبر ١٨٧٧م، ص١٥٦.

(٣٣٦) دار الوثائق القومية: ديوان مجلس خصوصي، صادر الدواوين والأقاليم والمحافظات والضبطيات، سجل رقم س/١٨/١/١١، جواب بختم المستشار إلي الداخلية، بتاريخ ١١ شوال ١٢٩٤هـ – ١٩ أكتوبر ١٨٧٧م، ص١٢٢.

(337) M .Coon, op. cit, p. 105.

(٣٣٨) دار الوثائق القومية: ديوان الداخلية، سجلات وارد الدواوين ، سجل رقم ل/٣٧/٢٥/٣١، صورة خطاب

الحكومة مصلحة الجمارك، فطلبت من مصلحة غفر السواحل مد يد المساعدة للجمارك لمنع عمليات التهريب، ومساعدة كل طرف للآخر عند الحاجة وطلب المساعدة[٣٣٩]. وامدت الحكومة مصلحة الجمارك بحوالي ٣٠ من الفرسان وأربعة ضباط من المحروسة، للحراسة والمعاونة في ضبط المهربات[٣٤٠].

وقد استشهد الكثير من غفراء السواحل وغيرهم أثناء قيامهم بمطاردة المهربين، فقتل أحد الغفراء ويدعي جميل بالرصاص أثناء مطاردته لبعض المهربين للدخان، أثناء محاولة القبض عليهم[٣٤١].

٣-وصدرت الأوامر بناءً على طلب المصلحة، بتعيين الغفر على طول السواحل قدر الإمكان لمنع عمليات تهريب الحشيش والبارود والدخان وغير ذلك من الممنوعات [٣٤٢]. فتم تعيين الغفر اللازمين في النقاط اللازمة لجمرك دمياط نظرا لاتساع شواطئه وسهولة عمليات التهريب منه، وخاصة أن جمرك دمياط كانت تتوافد عليه سفن انجليزية ويونانية تحمل دخاناً من الممنوع دخوله إلى البلاد، وألزمت مصلحة الجمارك الغفر بضرورة ضبطه ومصادرته لصالح الجمرك[٣٤٣]. كما استعانت المصلحة بكثير من القواصة والبلوكباشية، في جمرك الإسكندرية وغيره لمراقبة البضائع ومنع عمليات التهريب [٣٤٤].

٤- ومن ناحية أخرى، خصصت المصلحة فلوكة للدورية والحراسة ، في كل من جمرك الإسكندرية ورشيد ودمياط والسويس والإسماعيلية وبورسعيد، وذلك للتفتيش ومنع

وارد من أمين عموم الجمارك للداخلية، بتاريخ ١٣ شعبان ١٢٩٢هـ - ١٤ سبتمبر ١٨٧٥م، ص٥١.

(٣٣٩) دار الوثائق القومية: ديوان معية سنية، صادر الدواوين والأقاليم والمحافظات، سجل رقم س/٢٦/٣/١، جواب بختم مهردار خديوي إلى مصلحة الليمانات و الفنارات، بتاريخ ١١ ذو القعدة ١٢٩٢هـ - ٩ ديسمبر ١٨٧٥م، ص٣٠.

(٣٤٠) دار الوثائق القومية: محافظ وقائع مصرية، محفظة رقم ٥ ، الوقائع المصرية، العدد رقم ٦١٠، بتاريخ ٩ جماد أول ١٢٩٢هـ - ١٣ يونيو ١٨٧٥م.

(٣٤١) التجارة ، العدد رقم ٩٢، بتاريخ ٢٥ رمضان ١٢٩٥هـ - ٢٣ سبتمبر ١٨٧٨م.

(٣٤٢) الوقائع المصرية، العدد رقم ٤٦٦، بتاريخ ١٧ جماد أول ١٢٨٩هـ - ٢٣ يوليه ١٨٧٢م.

(٣٤٣) دار الوثائق القومية: ديوان الداخلية، صادر الدواوين والمحافظات والضبطيات والجهات السايرة ، سجل رقم ل/١١/٨/٣١، جواب بختم الناظر إلى محافظة دمياط، بتاريخ ٢٨ ذو القعدة ١٢٩٢هـ - ٢٦ ديسمبر ١٨٧٥م، ص١٧١.

(٣٤٤) دار الوثائق القومية: ديوان معية سنية، قيد الأوامر الكريمة إلى الدواوين والأقاليم والمحافظات، سجل رقم س/٢٣/٥٥/١، أمر كريم إلى محافظة الإسكندرية، بتاريخ ٢٣ شعبان ١٢٨٣هـ - ٣١ ديسمبر ١٨٦٦م، ص٤٨.

عمليات التهريب[٣٤٥].

٥- ومن الإجراءات التي اقترحتها مصلحة الجمارك ، لمنع عمليات التهريب وخاصة صنف الحشيش، هو رفع الحظر عنه وعدم ضبطه. فأرسل أمين عموم المصلحة إلى ناظر المالية، يخبره بأن صنف الحشيش الوارد من البلاد العثمانية، مثل سائر البضائع والأرزاق، يأتي برفاتي أو شهادة ويتم تحصيل رسوم تداوله ، ولكن بعد صدور الأوامر بمنع دخوله إلى الديار المصرية، وضبط كل ما يرد منه، وتجريم صاحبه بواقع ٢٥% من قيمة ثمنه، و٥٠% إذا ضبط صاحبه مرة أخرى٠ وقد بذلت الجمارك جهودا كبيرة في منع دخوله وضبطه، ومع ذلك لم ينقطع تداوله و استعماله بالمقاهي، لأن المهربين يصرون على تهريبه بمختلف الوسائل، مما أدى إلى ارتفاع أثمانه على المتعاطين له، وحصول الضرر لهم من ارتفاع أثمانه، ورأي أمين المصلحة أن هذا طالما يرد برفاتي ومطلوب تداوله، ولحسم هذه المادة ورفع الضرر المادي عن طلابه، يري أن يتم الإفراج عن الحشيش سواء وارد برفاتي أو بدون رفاتي، ولا يتم ضبطه، مع تحصيل جنيه واحد عن كل أقة حشيش يتم الإفراج عنها، حتى لا يتجاسر أصحابه علي تهريبه، ويدفعوا الرسوم بصورة منتظمة، وقد وافق المجلس الخصوصي على اقتراح أمين عموم الجمارك بهذا الشأن ووجوب العمل بمقتضاه [٣٤٦].

٦-ومن الإجراءات أيضا التي لجأت إليها المصلحة لمقاومة عمليات التهريب، هو إعفاء المهربين من قيمة بعض الرسوم المفروضة عليهم. وخاصة مهربي الدخان، فأرسل أمين عموم المصلحة يطلب من المعية السنية، إعفاء أحد المهربين للسجائر وهو المهرب موسى طرنجة اليهودي من مبلغ ٢٠٠٠ جنيه من أصل مبلغ ٧٠٠٠ جنيه قيمة رسوم ألفين صندوق سجائر يريد توريدها، وذلك تشجيعا له حتى يورد تلك الأصناف بصورة علنية ولا يلجأ إلى التهريب ويواظب على توريدها بهذه الصفة العلنية، وتحصل المصلحة على تلك الرسوم بدلا من ضياعها نهائيا بسبب التهريب[٣٤٧].

([٣٤٥]) نفسه، سجل رقم س/١/٥٥/٢٥، أمر كريم إلى الداخلية، بتاريخ ٣ صفر ١٢٨٧هـ – ٥ مايو ١٨٧٠م، ص١٠٩.

([٣٤٦]) دار الوثائق القومية: ديوان مجلس خصوصي، القرارات واللوائح الصادرة، سجل رقم س/١١/٢٠/٨، صورة قرار صادر إلى نظارة المالية، بتاريخ ٢٤ رجب ١٢٩٠هـ – ١٧ سبتمبر ١٨٧٣م، ص٢٩.

([٣٤٧]) دار الوثائق القومية: ديوان معية سنية، وارد بنمر عرض حالات من الدواوين والمحافظات والجهات، سجل رقم س/١/٢٥/١٥، صورة خطاب وارد من أمين عموم الجمارك المصرية إلى مهر دار خديوي،

٧-ومن الإجراءات أيضا التي اتبعتها المصلحة لمقاومة عمليات التهريب، هو صرف المكافآت للبصاصين والغفر الذين يقومون بعملية ضبط تلك الممنوعات (حشيش – بارود – أسلحة – دخان) تشجيعا لهم لمقاومة تلك العمليات وعدم التواطؤ مع المهربين من ناحية أخرى، وصدق المجلس الخصوصي على تلك المكافآت الممنوحة للضابطين والتي تقدر بنحو نصف ثمن قيمة المضبوط، وحوالى ١٥% من قيمة الأشياء التي تباع بمعرفة الجمرك[٣٤٨]. وكان قد صدر قرار بمنع دخول الدخان عام ١٨٦٣م[٣٤٩]. ومنع دخول الأسلحة عام ١٨٦٥م[٣٥٠]. وتحريم دخول الحشيش ومنح المكافآت لمن يقوم بضبطه[٣٥١].

ونجحت مصلحة الجمارك إلي حد كبير في التصدي للسلع الممنوعة ومنع دخولها عبر حدودها إلى داخل البلاد. فضبطت ١٠٠ بندقية مهربة وردت إلى جمرك الإسكندرية على الباخرة "فايررة" التابعة لشركة "روبانتو الإيطالية"[٣٥٢]. كما ضبطت طبنجات صغيرة من النوع المسمى "رووليور" الذي يطلق ست مرات، وكميات من الخرطوش والبارود، كانت مخبأة داخل طرود نعال للنساء، ولكن رجال الجمارك تمكنوا من ضبطها والتغلب على حيل المهربين[٣٥٣]. كما ضبطت حوالي ٢٤ صندوقا بداخلهم مواسير بنادق، كانت معدة للتهريب إلى بلاد الحجاز[٣٥٤].

بتاريخ ٦ رجب ١٢٨٦هـ – ١٢ أكتوبر ١٨٦٩م، ص٧٦.

(٣٤٨) دار الوثائق القومية: ديوان مجلس خصوصي، القرارات واللوائح الصادرة، سجل رقم س/٨/٨/١١، صورة قرار من المجلس الخصوصي، بتاريخ ٩ محرم ١٢٨٣هـ – ٢٤ مايو ١٨٦٦م، ص٤١.

(٣٤٩) دار الوثائق القومية: ديوان معية سنية، صادر الأوامر العليا إلى المجالس والدواوين والأقاليم والمحافظات، سجل رقم س/١/١/٢٣، أمر كريم إلى أمين جمرك الإسكندرية ، بتاريخ ١٢ رجب ١٢٨٠هـ – ٢٣ ديسمبر ١٨٦٣م، ص٨.

(٣٥٠) نفسه، سجل رقم س/١/١/٢٩، أمر كريم إلي أمين عموم الجمارك، بتاريخ ٥ ذو الحجة ١٢٨٢هـ – ٢١ إبريل ١٨٦٦م، ص١٨.

(٣٥١) دار الوثائق القومية: محافظ مجلس الوزراء ، محافظ نظارة الداخلية، محفظة رقم ١٠/٢/أ، صورة جواب بختم الناظر إلى رئيس الجمارك المصرية، بتاريخ ٢٧ شعبان ١٢٩٨هـ – ٢٥ يوليو ١٨٨١م.

(٣٥٢) دار الوثائق القومية: ديوان معية سنية، وارد بنمر عرض حالات من الدواوين والمحافظات والجهات، سجل رقم س/١/٢٥/١٦ ، وارد المعية السنية من أمين عموم الجمارك ، بتاريخ ٦ جماد أول ١٢٨٧هـ – ٤ أغسطس ١٨٧٠م، ص١٧.

(٣٥٣) دار الوثائق القومية: محافظ وقائع مصرية، محفظة رقم ٥ ، الوقائع المصرية، العدد رقم ١٩٦، بتاريخ ٤ محرم ١٢٨٥هـ – ٢٧ إبريل ١٨٦٨م.

(٣٥٤) دار الوثائق القومية: ديوان معية سنية، قيد صادر الغير رسمي إلى الدواوين والاقاليم، سجل رقم

كما ضبطت كميات ضخمة من ملح البارود[٣٥٥]. كما ضبطت المصلحة حوالي ٣٣٠ أقة بارود مخبأة داخل شحنة فحم حطب واردة للإسكندرية على ظهر إحدى السفن الإنجليزية[٣٥٦]. وحوالي ٥٨٠ أقة مهربة من سواحل المحمودية [٣٥٧] . كما نجحت المصلحة في التصدي لحيل المهربين، فضبطت ثلاثة صناديق واردة للقنصلية الإيطالية، وبها عينات حديد، ولما فتح رجال الجمارك تلك الصناديق وجدوا بها قنابل مصنوعة في مصنع "ما لتيدو" بإيطاليا، واستعانت المصلحة بخبراء مفرقعات من مهندسي وضباط الترسانة، للكشف عن تلك المفرقعات وتحديد هويتها[٣٥٨].

وبذلت مصلحة الجمارك أيضا جهودا ضخمة في مقاومة عمليات تهريب الحشيش وكشف حيل المهربين وتنوع وسائل وطرق التهريب. فضبط رجال الجمارك حشيش مهرب داخل حقائب مملؤة دقيق وأخر مهرب داخل براميل مملؤة دقيق، كما ضبطت حقيبتان من الحشيش داخل طرد من قماش الحرير [٣٥٩]. كما نجحت المصلحة في ضبط ٣٩٢ رطلا من الحشيش بإحدى السفن الانجليزية مخبأة داخل شحنة فحم حطب بميناء الإسكندرية[٣٦٠]، وضبطت كذلك ١١٥ أقة حشيش مهربة داخل شحنة فحم حطب بسواحل جمرك المحمودية[٣٦١].

ومن ناحية أخرى، قامت مصلحة الجمارك بمقاومة عمليات تهريب الدخان عبر حدودها. فضبطت حوالي ٤٠٠ أقة دخان مخفاة داخل إحدى السفن[٣٦٢]، كما ضبطت حوالي ٩٠٠ أقة

س/١/٣٩/٤ جواب بختم مهر دار خديوي إلى أمين عموم الجمارك ، بتاريخ ٢١ ربيع ثان ١٢٩١هـ – ٧ يونيو ١٨٧٤م، ص٣٣.

(٣٥٥) نفسه، وارد بنمر عرض حالات من الدواوين والمحافظات والجهات، سجل مسلسل رقم س/١/٢٥/١٨، وارد المعية السنية من أمين عموم الجمارك، بتاريخ ١٩ صفر ١٢٨٩هـ – ٢٨ أبريل ١٨٧٢م، ص٣٨.

(٣٥٦) الوقائع المصرية، العدد رقم ٤٠٦، بتاريخ ١٤ صفر ١٢٨٨هـ – ٤ مايو ١٨٧١م.

(٣٥٧) دار الوثائق القومية: محافظ وقائع مصرية، محفظة رقم ٥، الوقائع المصرية، العدد رقم ٤٦٦ ، بتاريخ ١٧ جماد أول ١٢٨٩هـ – ٢٣ يوليو ١٨٧٢م.

(٣٥٨) دار الوثائق القومية: ديوان معية سنية، سجلات وارد بنمر عرض حالات من الدواوين والمحافظات والجهات، سجل رقم س/١/٢٥/ ١٦ ، جواب وارد المعية السنية من أمين عموم الجمارك، بتاريخ ١٠ جماد ثان ١٢٨٧هـ – ٧ سبتمبر ١٨٧٠م، ص٢٧.

(٣٥٩) الوقائع المصرية، العدد رقم ٤١١، بتاريخ ٢٠ ربيع أول ١٢٨٨هـ= ٨ يونيه ١٨٧١م.

(٣٦٠) الوقائع المصرية، العدد رقم ٤٦٦، بتاريخ ١٧ جماد أول ١٢٨٩هـ – ٢٣ يوليه ١٨٧٢م.

(٣٦١) الوقائع المصرية، العدد رقم ٤٠٦، بتاريخ ١٤ صفر ١٢٨٨هـ – ٤ مايو ١٨٧١م.

(٣٦٢) دار الوثائق القومية: محافظ وقائع مصرية، محفظة رقم ٥ ، الوقائع المصرية، العدد رقم ٥٨٩،

دخان أيضا بإحدى السفن[٣٦٣]. كما نجح مأمورو الجمارك في ضبط ثلاث بلات من الدخان المهرب[٣٦٤]. وحوالي ١٨٦٠ أقة بالقرب من المكس[٣٦٥]. كما ضبطت حوالي ٧٥ بالة دخان مخفاة في عنبر سفينة مشحونة حطب مارة من هويس الإسكندرية[٣٦٦].

وتصدت المصلحة وتغلبت على كثير من حيل المهربين للدخان، فضبطت حوالي ١١٠٠ أقة داخل أكياس خيش ومحملين على عربات أثناء خروجها من الجمرك ، وخرجت تلك الأكياس من المخازن على أنها أكياس خيش، بمعرفة موظفي المخازن لتواطؤهم مع المهربين ، وقد أحيل هؤلاء المتورطين من موظفي الجمارك إلى التحقيق[٣٦٧]. كما تورط أحد عساكر الباشبوزوق في عمليات تهريب الدخان لحسابه الخاص، فتم ضبط حوالي ١٢ أقة دخان بحوزته مهربة[٣٦٨].

ومن ناحية أخرى، شارك الكثير من العربان في عمليات تهريب الدخان، فتم ضبط حوالي ٨٢٩ رطلا من التنباك بحوزة أحد عربان أولاد على[٣٦٩]. وقد أجرى عربان أولاد على عمليات كثيرة مع بعض الأجانب، وقاموا بتهريب الدخان والبارود والحشيش والأسلحة من الجمارك، وكان هؤلاء يحتالون على الحصول على رفتية أو شهادة تصدير دخان من جمرك دمياط إلى جهة أبو حمص، دون أن يصدروا شيئا إلى أبو حمص، ثم يقوموا بإدخال الدخان المهرب إلى أبو حمص بتلك الرفتية، ويدعوا أنه مصدر من دمياط وهكذا[٣٧٠].

ولم تكن هذه المضبوطات هي كل

بتاريخ ٢ ذو الحجة ١٢٩١هـ – ١٠ يناير ١٨٧٥م.

(٣٦٣) الوقائع المصرية، العدد رقم ٦٠٤، بتاريخ ٢٦ ربيع أول ١٢٩٢هـ – ٢ مارس ١٨٧٥م.

(٣٦٤) الوقائع المصرية، العدد رقم ٦٠٥، بتاريخ ٤ ربيع ثان ١٢٩٢هـ – ٩ مارس ١٨٧٥م.

(٣٦٥) الوقائع المصرية، العدد رقم ٦٣٢، بتاريخ ٣٢ شوال ١٢٩٢هـ – ٢١ نوفمبر ١٨٧٥م.

(٣٦٦) الوقائع المصرية، العدد رقم ٤٠٦، بتاريخ ١٤ صفر ١٢٨٨هـ – ٤ مايو ١٨٧١م.

(٣٦٧) دار الوثائق القومية: ديوان الداخلية، صادر دواوين العموم، سجل رقم ل/٣٩/١/٣١، جواب بختم الناظر إلى ديوان عموم الجمارك، بتاريخ ٤ ذو القعدة ١٢٩١هـ – ١٣ ديسمبر ١٨٧٤م، ص١٤٣.

(٣٦٨) دار الوثائق القومية: ديوان مجلس خصوصي، صادر الدواوين، سجل رقم س/٩/٣/١١، جواب بختم سعادة المستشار إلى ديوان المالية، بتاريخ ٤ ربيع أول ١٢٩١هـ – ٢١ أبريل١٨٧٤م، ص٨٠.

(٣٦٩) الجوائب، العدد رقم ٩٤٩، السنة ١٨ ، بتاريخ ١١ ذو القعدة ١٢٩٥هـ – ٦ نوفمبر ١٨٧٨م، ص٦.

(٣٧٠) دار الوثائق القومية: ديوان الداخلية، صادر دواوين العموم، سجل رقم ل/٥٣/١/٣١، جواب بختم الناظر إلى الدايرة البلدية بمصر، بتاريخ ١٩ ربيع ثان ١٢٩٥هـ – ٢٢ أبريل ١٨٧٨م، ص٧٠.

الممنوعات التي نجحت المصلحة في ضبطها . فمنعت مصلحة الجمارك دخول المصاحف وكتب الأدعية الإيرانية ، بناءً على المنشور الصادر من الأستانة في ١٩ ذى الحجة ١٢٨٠ هـ – ٢٦ مايو ١٨٦٤م، بمنع تداول تلك المصاحف وكتب الأدعية، داخل ولايات السلطنة العثمانية. فتم ضبط أربعة صناديق بها مصاحف وكتب أدعية، احتالت إيران على إدخالها بتوريدها من الهند على ذمة الحاج أبوطالب اليمني من رعايا الإنجليز(٣٧١). كما نجحت في ضبط ١٥٧ مصحفا بجمرك السويس(٣٧٢).

وقاومت المصلحة أيضا عمليات تهريب الحلى الذهبية فضبطت خمسة أساور ذهبية، وسبعة حلقان من الماس بجمرك الإسكندرية مهربة مع الخواجة "فريد ديكورى ماتيا"(٣٧٣). كما نجحت في ضبط ١٠٤٦ رطلا من النيلة البلدي مهربة بجمرك بورسعيد وتحفظت عليها بمخازنها(٣٧٤).

ومن ناحية أخرى، كان على مصلحة الجمارك أن تقاوم أيضا تهرب الشركات الأجنبية العاملة في مصر من دفع الرسوم الجمركية. فأرسلت المصلحة إلى الداخلية تشتكى من الخواجة "سليونة" وقومبانية القنال ، والتي أخرجت بضائع وفحم من جمارك السويس ، للشركة والتجار بدون دفع الرسوم الجمركية (٣٧٥) . كما استولت إحدى الشركات الفرنسية العاملة بالإسكندرية، على فحم بدون دفع رسومه الجمركية، وطالبت الداخلية بناءً على شكوى الجمارك نظارة الخارجية، بمطالبة القنصلية التابعة لها تلك الشركة بسداد الرسوم وعدم وقوع

(٣٧١) دار الوثائق القومية: ديوان معية سنية، صادر الدواوين والأقاليم والمحافظات، سجل رقم س/٢٢/٣٣/١، جواب بختم سعادة كاتب خديو إلى ديوان الداخلية، بتاريخ ١١ شوال ١٢٨٦هـ – ١٤ يناير ١٨٧٠م، ص٣١.

(٣٧٢) دار الوثائق القومية: ديوان الداخلية، صادر دواوين العموم، سجل رقم ل/٣٧/١/٣١، جواب بختم الناظر إلى عموم الجمارك، بتاريخ ١٨ ربيع أول ١٢٩١هـ – ٥ مايو ١٨٧٤م، ص٥٠.

(٣٧٣) دار الوثائق القومية: ديوان معية سنية، صادر الأوامر العليا إلى المجالس والدواوين والأقاليم والمحافظات، سجل رقم س/٣٣/١/١، أمر كريم إلى أمين جمرك الإسكندرية، بتاريخ ٢٧ ذو الحجة ١٢٨٣هـ – ٢ مايو ١٨٦٧م، ص١٢٦.

(٣٧٤) دار الوثائق القومية: ديوان مجلس خصوصي، صادر الدواوين والأقاليم والمحافظات، سجل رقم س/١٣/١/١١، جواب بختم سعادة المستشار إلى ديوان الجمارك، بتاريخ ٧ صفر ١٢٩٠هـ – ٦ أبريل ١٨٧٣م، ص٤.

(٣٧٥) دار الوثائق القومية: ديوان الداخلية، صادر دواوين العموم، سجل رقم ل/٣٦/١/٣١، جواب بختم الناظر إلى عموم الجمارك، بتاريخ ٧ صفر ١٢٩١هـ – ٢٦ مارس ١٨٧٤م، ص١٨٠.

تلك المخالفات مرة أخرى من رعاياها [٣٧٦] .

كما اشتكت الجمارك من الخواجات "رسو" مقاولين قومبانية قنال السويس، وقيامهم بتصدير عربات حديد وقضبان وألواح صاج وخشب من أرصفة بورسعيد بدون دفع الرسوم[٣٧٧]. وقد استولت الشركات على كميات ضخمة من الفحم الوارد من الخارج بدون دفع الرسوم [٣٧٨].

واشتكت الجمارك أيضا من "مكليوب بك" رئيس الموانئ والفنارات المصرية ووكيله ، من المرور بأشياء خارج حدود الجمارك دون سداد ما عليها من رسوم وبدون تصريح من إدارة الجمارك، وقد أكدت الداخلية على المذكور ووكيله، بعدم وقوع مثل تلك المخالفات مرة أخرى[٣٧٩].

ومن ناحية أخرى، حدثت خلافات ومشكلات كثيرة بين إدارة الجمارك وبين التجار الأجانب، الذين امتنعوا عن سداد ما عليهم من رسوم. فامتنع الخواجة "أسطفان" عن سداد ما صدره من حديد ونحاس للخارج[٣٨٠] ، كما امتنع قنصل انجلترا المدعو "ريس" Rys عن سداد رسوم الأخشاب الواردة له، بحجة أنها ملك إنجلترا[٣٨١]. كما رفض أحد الأجانب تسليم ٥٠ طردا من الدخان المهرب إلى المصلحة[٣٨٢]. وصدرت الأوامر للمصلحة بضرورة تحصيل الرسوم بأوقاتها[٣٨٣].

وأمام هذا التوقف عن الدفع والمراوغة من

---

(٣٧٦) نفسه، جواب بختم الناظر إلى عموم الجمارك، بتاريخ ٢ محرم ١٢٩١هـ–٢١ فبراير١٨٧٤م، ص٧٠.

(٣٧٧) نفسه، سجل رقم ل/٣٣/١/٣١، صادر دواوين العموم، جواب بختم سعادة الوكيل إلى ديوان عموم الجمارك ، بتاريخ ٦ شعبان ١٢٨٩هـ– ٩ أكتوبر ١٨٧٢م، ص٢٨.

(٣٧٨) نفسه، سجل رقم ل/٣٤/١/٣١، صادر دواوين العموم، جواب بختم سعادة الناظر إلى ديوان عموم الجمارك، بتاريخ ١٤ ربيع أول ١٢٩٠هـ – ١٢ مايو ١٨٧٣م، ص٥٢.

(٣٧٩) نفسه، سجل رقم ل/٣٦/١/٣١، صادر دواوين العموم، جواب بختم الناظر إلى ديوان عموم الجمارك، بتاريخ ١٧ ذو القعدة ١٢٩٠هـ – ٦ يناير ١٨٧٤م، ص٧.

(٣٨٠) نفسه، سجل رقم ل/٢٩/١/٣١، جواب بختم الناظر إلى ديوان عموم الجمارك ، بتاريخ ٢ رجب ١٢٨٧ هـ – ٢٨ سبتمبر ١٨٧٠م، ص١٤٨.

(٣٨١) دار الوثائق القومية: ديوان معية سنية، صادر العرض حالات للدواوين والمجالس والمحافظات، سجل رقم س/٢٠/٩/١، جواب بختم مهردار خديو إلى الداخلية ،بتاريخ ٢٩ جماد أول ١٢٩٢هـ – ٣ يوليو ١٨٧٥م، ص٧٦.

(٣٨٢) دار الوثائق القومية: ديوان الداخلية، صادر دواوين العموم، سجل رقم ل/٢٩/١/٣١، جواب بختم الوكيل إلى ديوان عموم الجمارك، بتاريخ ٧ ذو الحجة ١٢٨٧هـ – ٢٨ فبراير ١٨٧١م، ص١٨٦.

(٣٨٣) دار الوثائق القومية: ديوان معية سنية، قيد الأوامر واللوائح والقرارات والمنشورات، سجل رقم س/٧/٣٣/١، أمر كريم إلى ديوان الداخلية، بتاريخ ٢٧ ربيع آخر ١٢٨٧هـ–٢٨ فبراير١٨٧١م، ص١٣٤.

الأجانب الذين طالبوا بأن تحال قضاياهم مع الجمارك إلى مجالس قنصلياتهم، وحضور مندوب من المصلحة إلى مقر القنصلية للمرافعة ونظر القضية[٣٨٤]. ولكن الحكومة رأت لدرء هذا الأمر وحل تلك المشكلات، تشكيل كومسيون بديوان الخارجية، تحول عليه هذه القضايا للفصل فيها بين التجار الأجانب ومصلحة الجمارك، على أن يكون هذا الكومسيون مختلط، وذلك لحفظ حقوق المصلحة[٣٨٥].

- الإجراءات الخاصة بالسلع المهربة:

جرت العادة أو الأصول المتبعة ، أن تعطى مكافأة للبصاصين أو الغفراء أو غيرهم، الذين يقوموا بضبط أشياء مهربة. فيعطي الضابط نصف قيمة ما ضبطه، ثم تطور الأمر وأصبحت الأشياء التي تضبط مهربة تباع ويرسل أثمانها إلى خزينة مصلحة الجمارك ، وبالتالي حرم الضابط من قيمة النصف . فصدر قراراً من المجلس الخصوصي يخصص للضباط ١٥% من قيمة اثمان المضبوطات المباعة، لأن هذا العمل من واجبات وظيفته، والتي لا يستحق عليها المكافأة[٣٨٦]. وبالتالي تناقصت قيمة المكافأة من ٥٠% إلى ١٥ %.

وكانت للسلع أو الأشياء المهربة إجراءات خاصة بكل سلعة. فعند ضبط الدخان الممنوع دخوله إلى البلاد، سواء في الإسكندرية أو في كافة فروع الجمارك، أن يتم وزنه بالجمرك ويتحرر به حافظة من المصلحة، وترسل مع مندوب من الجمارك إلى محافظة مصر، ليتم بيعه بمعرفة المحافظة، وتسديد رسوم الجمارك بعد بيعه[٣٨٧] . وقد تم ضبط ١١٥ أقة دخان مهرب بجمرك دمياط، فتم عمل مزاد بين طائفة الدخاخنية، ورسي المزاد على شخص بسعر ٢٥ قرشا للأقة ، وتم توريد الثمن لخزينة محافظة دمياط وهكذا[٣٨٨]. وكانت السلع المهربة ترسل إلى مصلحة الجمارك، لتحديد

---

(٣٨٤) دار الوثائق القومية: ديوان الداخلية، صادر دواوين العموم، سجل مسلسل رقم ل/٣٤/١/٣١، جواب بختم الوكيل إلى ديوان الخارجية، بتاريخ ٣ ربيع أول ١٢٩٠هـ – ١ مايو ١٨٧٣م، ص٢٣.

(٣٨٥) دار الوثائق القومية: ديوان مجلس خصوصي، القرارات واللوائح الصادرة، سجل مسلسل رقم س/١٩/٨/١١، صورة قرار من المجلس الخصوصي إلى ديوان الداخلية، بتاريخ ٢٢ صفر ١٢٩٠هـ – ٢١ أبريل ١٨٧٣م، ص٣٦.

(٣٨٦) نفسه، سجل رقم س/٨/٨/١١، صورة قرار من المجلس الخصوصي صادر، بتاريخ ٩ محرم ١٢٨٣هـ – ٢٤ مايو ١٨٦٦م، ص٤١.

(٣٨٧) دار الوثائق القومية: ديوان الداخلية، صادر الدواوين والمحافظات والضبطيات والجهات السايرة، سجل رقم ل/١١/٨/٣١، جواب بختم الوكيل إلى محافظة مصر، بتاريخ ١٠ رجب ١٢٩٢هـ – ١٢ أغسطس ١٨٧٥م، ص١٣٧.

(٣٨٨) نفسه، سجل رقم ل/١٦/٨/٣١، جواب بختم الناظر إلى محافظة دمياط، بتاريخ ٢٩ شعبان ١٢٩٣هـ – ٢٣ أغسطس ١٨٧٦م، ص١٣٢.

قيمتها ووزنها ورسومها، حتى ولو ضبطت خارج حدود الجمارك (٣٨٩).

أما عن صنف الحشيش المهرب والممنوع دخوله وتداوله بقرار المجلس الخصوصي في ١٣ جماد أول ١٢٨٥هـ – ١ سبتمبر ١٨٦٥م، فكان يتم تجريم المهرب بغرامة تقدر بنحو ٢٥% من قيمة الحشيش، ويحصل على رخصة بإرجاعه مرة أخرى إلى الجهة الوارد منها ويمنع من دخول البلاد، وإذا ضبط المهرب مرة أخرى، فيعاقب بدفع الطاق اثنين أي حوالي ٥٠% من قيمة الشحنة المهربة، ولا يصرح له بإرجاعه، بل تقوم الحكومة بمصادرته وإعدامه (٣٩٠).

أما بخصوص السلع الغير ممنوعة من دخول البلاد، وضبطت مهربة وغير معروف أصحابها. فهذه السلع تمكث بالجمارك ما يقرب من عام لحين ظهور أصحابها، وإن لم يظهر أصحابها فتقوم المصلحة ببيعها. فقد ضبطت المصلحة ثلاثة صناديق مملؤة نيلة بلدي بجمرك بورسعيد، تحتوى على ١٠٤٦ رطلا، وقد تم بيعها بالمزاد إلى الحاج محمود من طائفة الصباغين، بسعر ٣١ قرشا للرطل الواحد (٣٩١).

أما عن الأشياء المهربة من المجوهرات سواء كانت من ذهب أو الماس، فهذه تقدر أثمانها بعد ضبطها، وترسل إلى الدائرة السنية التي تتولى سدد ما عليها للجمارك (٣٩٢).

وهناك العديد من السلع والأشياء المهربة لا يتم بيعها، بل تقوم الحكومة بمصادرتها وإرسالها إلى جهة الاختصاص، مثل البارود الذي يتم ضبطه، فبعد وزنه بمعرفة الجمارك، يتم إرساله بحافظة مع مأمور من الجمارك، لتسليمه إلى مصلحة البارود خانة (٣٩٣). أما عن الأسلحة النارية، سواء كانت بنادق أو طبنجات أو مفرقعات، فهذه تسلم أيضا بحافظة على يد مأمور من الجمرك لديوان الجهادية (٣٩٤).

---

(٣٨٩) دار الوثائق القومية: ديوان مجلس خصوصي، صادر الدواوين والأقاليم والمحافظات والضبطيات، سجل رقم س/١٥/١/١١، جواب بختم سعادة المستشار إلى ضبطية الإسكندرية ، بتاريخ ٢٩ رجب ١٢٩٢هـ – ٣١ أغسطس ١٨٧٥م، ص٥١.

(٣٩٠) دار الوثائق القومية: ديوان الداخلية، صادر دواوين العموم، سجل رقم ل/٣٠/١/٣١، جواب بختم الناظر إلى ديوان عموم الجمارك، بتاريخ ٥ محرم ١٢٨٨هـ – ٢٧ مارس ١٨٧١م، ص٢٢.

(٣٩١) دار الوثائق القومية: ديوان مجلس خصوصي، صادر الدواوين، سجل رقم س/٧/٢/١١، جواب بختم سعادة المستشار إلى ديوان الجمارك ، بتاريخ ٧ صفر ١٢٨٩هـ – ١٦ أبريل ١٨٧٢م، ص١٣.

(٣٩٢) دار الوثائق القومية: ديوان معية سنية، صادر الأوامر العليا إلى المجالس والدواوين والاقاليم والمحافظات، سجل رقم س/٣٢/١/١، أمر كريم إلى أمين جمرك الإسكندرية، بتاريخ ٩ جماد ثان ١٢٨٣هـ –١٩ أكتوبر ١٨٦٦م، ص٤٦.

(٣٩٣) دار الوثائق القومية: محافظ وقائع مصرية، محفظة رقم ٥، ملف رقم ٥ (جمارك) الوقائع المصرية، العدد رقم ٤٠٦، بتاريخ ١٤ صفر ١٢٨٨ هـ – ٤ مايو ١٨٧١م.

(٣٩٤) دار الوثائق القومية: ديوان الداخلية، صادر دواوين العموم، سجل رقم ل/٣٩/١/٣١، جواب بختم الناظر إلى ديوان عموم الجمارك، بتاريخ ٤

ويبدو أن لمصلحة الجمارك بصاصين أو مرشدين خارج حدودها، فقد تم الإرشاد عن مائة بندقية بالجمارك بواسطة شخص، هو نفسه الذي أرشد من قبل عن شحنة مجوهرات مهربة تم ضبطها[٣٩٥]. وهكذا فإن مصلحة الجمارك قامت بجهود ضخمة في مجال مقاومة عمليات التهرب والتهريب الجمركي.

الخاتمـــة:

خرجت الدراسة بعدد من النتائج منها:

- يرجع إلى الخديو إسماعيل الفضل في تأسيس وتنظيم مصلحة عموم الجمارك، وتوفير ما يلزم لها من إدارة وأدوات، وتوسيع حدود المصلحة بإنشاء فروع جديدة لها، تلائم التطور المادي والعمراني في البلاد. واتخذت المصلحة من ميناء الإسكندرية مقرا عاما للمصلحة وفي الوقت نفسه كان من أهم وأكبر مراكز الجمارك في مصر.
- كانت مصلحة الجمارك المصرية تعمل وفق القواعد والقوانين والمعاهدات المعمول بها بين الأستانة والدول الأجنبية، والخاصة بمقدار الرسوم الجمركية على الواردات والصادرات.
- ضمت المصلحة جهاز إداري ضخم، من الموظفين المتخصصين في الأشغال والأعمال الخاصة بالجمارك، ليتناسب مع طبيعة أعماله، وحددت الواجبات والاختصاصات، كما عملت على تحسين الهيكل الإداري في كافة فروعها، بتعيين من يلزم من الموظفين اللازمين.
- نجحت الحكومة في أن تزود مصلحة الجمارك وفروعها، بالأدوات اللازمة لتسهيل العمل بها، فوفرت المفروشات، والمخازن اللازمة للبضائع وكذلك الأرصفة وزودتها بخطوط السكك الحديدية، كما وفرت الأوناش والعربات اللازمة لنقل البضائع، كما وفرت الإنارة، وأمنت الجمارك بآلات الإطفاء للحرائق، والماكينات اللازمة لربط بآلات البضائع وسكك أختام الرصاص، مما منح المصلحة شكل حضاري يضاهي جمارك أوروبا.
- اهتمت المصلحة بشئون موظفيها، عن طريق زيادة رواتبهم وتشجيعهم بالرتب والمكافآت والترقيات، وإعفائهم من بعض العوائد، وفي المقابل عاقبت المقصرين في أداء واجبهم الوظيفي بالطرد من الخدمة.

ذو القعـــدة ١٢٩١هـــــ – ١٣ ديســـمبر ١٨٧٤م، ص١٤٣.

(٣٩٥) دار الوثائق القومية: ديوان معية سنية، وارد بنمر عرض حالات من الدواوين والمحافظات والجهات، سجل رقم س/١/٢٥/١٧، وارد المعية السنية مـــن أمين الجمارك المصرية، بتـــاريخ ٢٧ ربيـــع ثـــان ١٢٨٨هـــ – ١٦ يوليو ١٨٧١م، ص٨٦.

- خضعت إيرادات الجمارك لجهات رقابية متعددة، لتحقيق الانضباط والنمو، فخضعت لرقابة نظارة المالية والمجلس الخصوصي، وكذلك مجلس شورى النواب، مما انعكس أثره علي نمو إيرادات المصلحة.
- نجحت المصلحة في إجبار المصالح الحكومية التي تستورد الكثير من لوازمها من الخارج، علي تغير صيغة العقود المعقودة مع التجار الأجانب، وجعل دفع رسوم تلك الواردات على التجار وليس على المصالح، وأن يكون سداد الرسوم بالجمارك نقدي وليس بإفادات على المصالح الحكومية.
- استطاعت الجمارك ضبط حركة البضائع الخاصة بالتجار عبر ضبط الشهادات والمنافستات والرفتيات، ونجحت في الحفاظ على بضائع التجار، وقدمت كثير من التسهيلات للتجار سواء في الشحن أو التفريغ أو التخزين.
- كانت مصلحة الجمارك تعمل وفق قرارات سنوية خاصة بتصدير السلع المحلية، فسمحت بالتصدير لبعض المحاصيل في حال الوفرة والزيادة، ومنعت تصدير كثير من السلع لحاجة السوق المحلي إليها، كما حمت السوق من كثير من السلع المغشوشة والضارة.
- بذلت مصلحة الجمارك جهود ضخمة في مقاومة عمليات التهريب للبضائع عبر حدودها، واستطاعت كشف حيل المهربين عبر عدد من الإجراءات فأنشأت مراكز للحراسة وعينت الغفر وسيرت الدوريات وغيرها.
- تناقصت إيرادات الجمارك أحيانا، وذلك لعمليات التهريب التي مارسها التجار الأجانب ،وقلة العمالة أحيانا، وكثرة الاعفاءات الجمركية الصادرة بقرارات عليا من ناحية أخري.
- رغم وجود الامتيازات الأجنبية، إلا أن مصلحة الجمارك استطاعت أن تقف في وجه تهرب الشركات الأجنبية من دفع ما عليها من رسوم، كما نجحت في ضبط كثير من السلع، وباعت تلك المضبوطات عبر إجراءات قانونية عن طريق المزاد، واستوفت حق المصلحة من الرسوم.
- أثبتت الدراسة أخيراً مدى اهتمام المصلحة بتنظيم إدارة شئونها وتوفير ما يلزم من موظفين وأدوات وغيرها، كما نجحت في تنظيم إدارة العمل بالجمارك وضبط حركة البضائع بإجراءات جمركية متعددة، ونجحت في مقاومة كثير من عمليات التهريب عبر حدودها، واستشهد في سبيل ذلك الكثير من

رجالها. فنمت إيراداتها عاما بعد عام، ولكن وقفت المعاهدات بين الدولة العثمانية والدول الأخرى، حجر عثرة في نموها الطبيعي.

المصادر والمراجع

أولا: الوثائق:

-وثائق باللغة العربية محفوظة بدار الوثائق القومية:

١-ديوان جلالة الملك:

-سجلات وارد الإفادات والتلغرافات رقم:
س/١٣/١٩/٥

٢-ديوان مجلس خصوصي:

-سجلات صادر الدواوين والأقاليم والمحافظات والضبطيات رقم:
- **س/١١/١/٦**، ٧، ٩، ١٠، ١١، ١٢، ١٣، ١٤، ١٥، ١٨، ١٩ .

-سجلات صادر الدواوين رقم:
- **س/١١/٢/١**، ٤، ٦، ٧، ٨، ٩، ١٠، ١١، ١٦ .

-سجلات صادر الإفادات الغير رسمية رقم:
- **س/١١/٤/١**، ٢، ٣ .

-سجلات قيد القرارات واللوائح الصادرة رقم:
- **س/١١/٨/٦**، ٧، ٨، ٩، ١٠، ١٢، ١٣، ١٤، ١٥، ١٧، ١٨، ١٩، ٢٠، ٢١، ٢٢ .

٣-ديوان معية سنية:

-سجلات صادر الأوامر العليا إلى المجالس والدواوين والأقاليم والمحافظات رقم:
-**س/١/١/٢٢**، ٢٣، ٢٤، ٢٥، ٢، ٢٨، ٢٩، ٣٢، ٣٣، ٣٤، ٣٥، ٣٧، ٣٨، ٤٠، ٤١، ٤٢، ٤٣، ٤٨، ٥٣، ٥، ٦٠ .

- سجلات صادر الدواوين والأقاليم و المحافظات رقم:
- **س/١/٣/١٦**، ١٧، ٢١، ٢٤، ٢٦ .

-سجلات صادر العرض حالات للدواوين والمجالس والمحافظات رقم:
- س/١/٩/٤، ١٤، ١٩، ٢٠، ٢٣ .

-سجلات وارد الإفادات والتحريرات من الأقاليم والمحافظات والدواوين رقم:
-س/١/٢١/٧٤.
-س/١/٢١/٧٧.

-سجلات وارد بنمر عرض حالات من الدواوين والمحافظات والجهات رقم:
-س/١/٢٥/١٥، ١٦، ١٧، ١٨ .

-سجلات قيد الأوامر واللوائح والقرارات والمنشورات رقم:
-س/١/٣٣/١، ٢، ٣، ٥، ٦، ٧، ٨، ٩، ١١، ٢٢ .

-سجلات قيد صادر الغير رسمي إلى الدواوين والأقاليم رقم:
-س/١/٣٩/٤

-سجلات صادر الأوامر الكريمة للدواوين والأقاليم والمحافظات رقم:

-س/١/٥٥/٢٢ ، ٢٣ ،٢٤، ٢٥، ٢٦ .

٤-ديوان الداخلية:

-سجلات صادر دواوين العموم رقم:

-**ل/١/٣١/** ٢٩ ،٣٠، ٣١، ٣٣، ٣٤، ٣٥، ٣٦، ٣٧، ٣، ٤٠، ٤١، ٥٣ .

-سجلات صادر جهات دواوين المحروسة رقم:

-ل/١/٥/٣١

-سجلات صادر الدواوين والمحافظات والضبطيات والجهات السايرة رقم:

-**ل/٣١/٨/٨**، ١١، ١٦، ٢٤، ٣٠، ٣١ .

-سجلات صادر جهات الإسكندرية رقم:

-ل/٣١/١٠/٣

-سجلات صادر تلغرافات دواوين وأقاليم رقم:

-ل/٣١/١٨/١٠

-سجلات قيد الأوامر الكريمة للديوان رقم:

-ل/٣١/٢٤/٤، ٦، ٧، ٨، ٩، ١٠، ١٥ .

-سجلات وارد الدواوين رقم:

-**ل/٣١/٢٥/**١٥، ٢٦، ٣٧ .

-سجلات وارد المجالس رقم:

-**ل/٣١/٣١/**٢، ٣، ٤، ٨، ٩، ١٠، ١١، ١٢، ١٣، ١٤، ١٦، ١٩، ٢٣، ٢٤، ٣٥ .

٥-سجلات الديوان الخديوي:

-سجل رقم: س/٢/١٣/١

٦-ديوان المالية:

-سجلات صادر أقاليم بحرى رقم: ٩٩٣ .

٧-محافظ مجلس الوزراء: (محافظ نظارة الداخلية) رقم:

-محفظة رقم: ٢/١٠/أ

٨-محافظ أبحاث:

-محفظة رقم: ١٤٤ ملف رقم ٧ (ألقاب ورتب).

٩-محافظ وقائع مصرية:

-محفظة رقم: ٥ ، ملف رقم ٥ (جمارك)

-محفظة رقم : ٨ (ملف الدين المصري).

ثانيا: الرسائل العلمية:

-د. جمال عبدالرحيم خليفة، ديوان الداخلية في مصر ١٨٦٣ – ١٨٨٢م، رسالة دكتوراه غير منشورة، آداب سوهاج، جامعة جنوب الوادي، ٢٠٠٦م.

- د. حامد على دسوقي، النظام الإداري في مصر في عهد إسماعيل ١٨٦٣- ١٨٧٩م، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب ، جامعة القاهرة، ١٩٧٩م.

ثالثا: المراجع العربية:

-أحمد الحتة، تاريخ مصر الاقتصادي في القرن التاسع عشر، مطبعة المصري، ١٩٦٧م.

-أحمد الشربيني، تاريخ التجارة المصرية في

عصر الحرية الاقتصادية ١٨٤٠– ١٩١٤م، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٥م.

–أمين مصطفى عفيفي، تاريخ مصر الاقتصادي والمالي في العصر الحديث، ط٣، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، ١٩٥٤م.

–إلياس الأيوبي، تاريخ مصر في عهد الخديوي إسماعيل باشا من ١٨٦٣– ١٨٧٩م، مطبعة دار الكتب المصرية، ١٩٢٣م.

– تيودور روذشتين، تاريخ المسألة المصرية ١٨٧٥ – ١٩١٠، ترجمة: عبدالحميد العبادي، محمد بدران ، ط٢، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ، ١٩٣٦م.

–راشد البراوي، محمد حمزة عليش، التطور الاقتصادي في العصر الحديث، ط٤، مكتبة النهضة المصرية، ١٩٤٩م.

–طارق عبدالغني غنيم، سياسة مصر في البحر الأحمر في النصف الأول من القرن التاسع عشر (١٨١١ – ١٨٤٨)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٩م.

–صالح رمضان، الحياة الاجتماعية في عصر إسماعيل، دار المعارف الإسكندرية، ١٩٧٧م.

–عبدالهادي مسعود، ثورات مصر من عهد سعيد إلى آخر عهد توفيق، مطبعة مخيمر، (د.ت).

–عبدالسلام عبدالحليم عامر، طوائف الحرف في مصر ١٨٠٥ – ١٩١٤، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٣م.

–عبدالرحمن الرافعي، عصر إسماعيل، ج٢، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٠م.

–كنز الرغائب في منتخبات الجوائب، ج٥، ط١،مطبعة الجوائب بالأستانة العليا ١٢٩٤هـ.

–لويس عوض، تاريخ الفكر المصري الحديث من عصر إسماعيل إلى ثورة ١٩١٩، ج١، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٠م.

–محمد رفعت، تاريخ مصر السياسي في الأزمنة الحديثة، المطبعة الأميرية، ١٩٤٦م.

–محمد فهمي لهيطه، تاريخ مصر الاقتصادي في العصور الحديثة، مكتبة النهضة المصرية، ١٩٤٤م.

–محمد مبروك محمد، الإدارة المالية في عهد محمد على ١٨٠٥– ١٨٤٨م، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٩م.

رابعا: المراجع الأجنبية:

-Effingham, Wilson, Egyptian Debt, Mission Right, Han. G.J Goschen, London,(W.D).

-Crouchley A.E. The Economic Development of Modern Egypt, London,

1938.
-Georg young, Egypt, London, 1927.
-Gdouin, Histoire du Regne khediue ismail, 1867- 1873, tome 11, 1934.
-Louis Marchal, History D.Egypt, Alexandria, (W.D).
-M. coon, Egypt As it is, London, 1902.

خامسا: الدوريات:

-جريدة التجارة.
-جريدة الجوائب.
-جريدة العصر الجديد.
-جريدة الوقائع المصرية.
-جريدة وادي النيل.